



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المجتمع المدني ودوره في التحوّل الديمقراطي في فلسطين
2006-1993

رائد منصور عامر عفانة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1429 هـ / 2008 م

المجتمع المدني ودوره في التحوّل الديمقراطي في فلسطين
2006-1993

إعداد:

رائد منصور عامر عفانة

بكالوريوس علوم سياسية - جامعة الأزهر / غزة

المشرف الرئيس:

ا.د. إبراهيم أبراش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات
العربية المعاصرة من معهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس.

1429 هـ / 2008 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين
2006-1993

الطالب: رائد منصور عامر عفانة
الرقم الجامعي: 20511435
المشرف الرئيسي: أ.د. إبراهيم أبراش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 7 / 6 / 2008 م من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم
وتوافقهم:

- | | |
|----------------|---|
| التوقيع: | 1- رئيس لجنة المناقشة: أ.د. إبراهيم أبراش |
| التوقيع: | 2- ممتحناً داخلياً: د. أيمن شاهين |
| التوقيع: | 3- ممتحناً خارجياً: د. ناجي شراب |

القدس - فلسطين

العام 1429 هـ/ العام 2008م

الإهداء

اهدي هذا الجهد المتواضع إلى الإنسانية أينما وجدت...
إلى أختي...
إلى زوجتي...
إلى أبنائي.....

رائد منصور عفانة

الإقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أن هذه الرسالة قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

رائد منصور عامر عفانة

التاريخ: 7 / 6 / 2008 م

تعريف المصطلحات

المجتمع المدني (Civil Society):

هو شبكة العلاقات الطوعية التعاقدية لأفراد أو جماعات داخل المجتمع لتحقيق هدف أو أهداف محددة، خارج إطار السلطة الرسمية في فضاء من الديمقراطية وممارسة الفعل السلمي. وتكون تلك العلاقات التعاقدية على شكل أحزاب وحركات سياسية، نقابات عمالية ومهنية، اتحادات ومنظمات شعبية، ومنظمات أهلية.

منظمات المجتمع المدني:

تشمل كافة أشكال العلاقات التعاقدية لأفراد أو جماعات على شكل شبكات أو مؤسسات غير حكومية مثل النقابات والاتحادات والجمعيات والأحزاب والحركات.

الأحزاب والحركات السياسية:

هي كافة الأحزاب والحركات والجهات والمنظمات السياسية الفلسطينية على مختلف مسمياتها التي تمارس العمل السياسي والنضالي في الأراضي الفلسطينية.

النقابات والاتحادات:

هي جزء هام من منظمات المجتمع المدني، وينضوي تحت إطارها كافة النقابات والاتحادات سواء على أساس المهنية والتخصص أو على أساس القطاع مثل (نقابة العمال، نقابة الفلاحين، نقابة الأطباء، أو اتحاد الصناعيين، اتحاد المرأة الفلسطينية، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الخ..).

المنظمات الأهلية (NGOs):

هي كافة الهيئات والجمعيات التي تنشأ من أجل تحقيق هدف أو جملة من الأهداف وتستهدف شريحة معينة من أفراد المجتمع المحلي.

الجمعيات الخيرية:

هي جزء من المنظمات الأهلية، وتعمل على تقديم خدمات خيرية وإغاثية لشرائح مختلفة مهمشة وضعيفة من الشعب الفلسطيني.

المنظمات الدولية:

هي منظمات مدنية أجنبية غير فلسطينية، تعمل في الأراضي الفلسطينية لتحقيق أهداف ترتبط بمساعدة الشعب الفلسطيني أو إحدى شرائحه في مجالات محددة.

المنظمات المانحة:

هي تلك المنظمات الدولية التي تقدم منح تمويلية لدعم برامج مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وتنقسم هذه المنظمات إلى منظمات حكومية ترتبط بشكل مباشر بحكوماتها وتدير منحها التي تقدم إلى الشعب الفلسطيني سواء عينية أو نقدية، مباشرة أو غير مباشرة. ومنظمات مانحة دولية غير حكومية تتلقى تمويلها من جهات مختلفة.

التطوع:

هي مساهمة غير هادفة للربح يقدمها الأفراد من أجل رفاهية المجتمع المحلي.

البراديجم (Paradigme):

هو منظومة المفاهيم والمبادئ المترابطة في النص أو الخطاب بصورة صريحة أو ضمنية بعض ببعض أو يعوض فيها وظيفياً بعضها ببعض.

نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي:

لقد تطورت نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي «نظرية المجتمع المدني في عصرها الكلاسيكي أو التنويري» خلال ما يقارب قرن من الزمان على يد العديد من الفلاسفة والمفكرين منهم: غروشيوس، بوفندروف، طوماس هوبز، باروخ سبينوزا، مونتسكيو، جان جاك روسو. وتقول النظرية بان الإنسان قد مر بحالتين خلال دورة حياته، الأولى عندما كان يعيش وفقاً لقوانين الطبيعة. والثانية عندما بدأ يتعايش داخل المجتمع ويسلك وفقاً لضوابطه.

الهيمنة (Hegemony):

ارتبطت لفظة الهيمنة بالفيلسوف الإيطالي «انطونيو غرامشي»، واكتسبت هذه اللفظة دلالات أسهمت في تطور مفهوم «المتقنون والمجتمع المدني»، ويأتي هذا التطور من الكيفية التي ربط بها غرامشي في تحليلاته بين الثقافة والهيمنة وبين الهيمنة والمجتمع المدني. ومفهوم الهيمنة عند غرامشي، يتحول إلى السيطرة في حال استخدمت أدوات غير أيديولوجية أو ثقافية، ويقصد أدوات

«عسكرية، أو إدارية، أو اقتصادية» لإدامة السلطة القائمة. ويذهب غرامشي في تنظيراته إلى القول بأن الطبقة العاملة تستطيع أن تصل إلى السلطة فقط، بعد أن يحقق فكرها «هيمنة ثقافية Cultural Hegemony» على المجتمع.

ملخص الرسالة:

بحثت الدراسة في المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين خلال الفترة من 1993 حتى 2006، وتطرقَت الدراسة لمفهوم المجتمع المدني ونظرياته في الفكرين الغربي والعربي. كما أسهمت الدراسة في رصد المجتمع المدني الفلسطيني منذ الحقبة الأولى لظهور أولى تشكيلاته في فلسطين أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية العام 2006، في جهد متكامل ومستمر، ويعد العمل البحثي الوحيد الذي رصد حركة المجتمع المدني الفلسطيني تاريخياً وبرز حجم مؤسساته ودرجة فعاليته والمؤثرات التي أثرت فيه وتأثر بها خلال حقبة تاريخية مختلفة تعاقبت عليها أكثر من سلطة احتلال أجنبية. وركزت الدراسة على إظهار مدى قدرة المجتمع المدني الفلسطيني في ظل سلطة حكم ذاتي غير كاملة السيادة على أراضيها، وظروف احتلال إسرائيلي وما يمارسه من قمع للحريات المدنية والسياسية من الدفع باتجاه الديمقراطية. والى أي مدى وصل المجتمع المدني الفلسطيني بتشكيلاته المختلفة من مسألة الإصلاح الاجتماعي والسياسي باتجاه الحداثة والتحول الديمقراطي. كما أبرزت الدراسة العلاقة الجدلية للمجتمع المدني بقضايا التحول الديمقراطي مع محاولة إيجاد أو تحليل العلاقة التراتبية للمجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية، إضافة إلى محاولة استكشاف طبيعة تلك العلاقة، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع مدني فاعل دون ديموقراطية حقيقية والعكس.

ورغم أن المجتمع المدني الفلسطيني لعب دوراً بارزاً في العملية الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، حيث شكلت المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة أساساً للبناء الديمقراطي. ولكن هذا الأساس كان مشوباً بعلاقات غير سوية مع السلطة الفلسطينية، حيث لم يكن هناك من ناظم أو أساس قانوني يحكم علاقة الطرفين وتحديداً إذا كان الحديث يدور عن الأحزاب والحركات السياسية.

من ناحية أخرى، استطاعت بعض منظمات المجتمع المدني وفي إطار مواجهة السلطة الفلسطينية على الحقوق المدنية أن تؤثر وبشكل كبير في القوانين والتشريعات والأنظمة والإجراءات والسياسات العامة لصناع القرار وتحديداً في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والأحوال الشخصية والمرأة والشباب وغيرها من القضايا التي شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في الضغط على توجه هذه القوانين والسياسات في إعطاء مساحة أكبر من المرونة في الحقوق والحريات المدنية. ولكن لم يخلو المجتمع المدني من بعض المشكلات أو المنغصات الداخلية والخارجية التي أربكت عمله بشكل متلاحق، لعل أهمها هو أن بعض مكونات المجتمع المدني

عملت منذ نشأت السلطة الفلسطينية على الهيمنة والاستحواذ على مكونات أخرى هامة من المجتمع المدني مثل النقابات وبعض المنظمات الأهلية لأسباب متعددة. إضافة إلى ذلك فقد كانت مسألة التمويل الأجنبي من أهم المشكلات التي كادت أن تعصف بالمجتمع المدني الفلسطيني. حيث عانى المجتمع المدني من تسلط التمويل الأجنبي وربطه باشتراطات مسبقة، وغالباً ما كانت هذه الاشتراطات تسعى للنيل من استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ومحاولة التأثير فيه أو استمالته ليتواءم مع مصالح قوى إقليمية ودولية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة استكمال مسيرة التحول باتجاه الديمقراطية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني على أسس قانونية تعاقدية تقوم على الحريات والمساواة دون تمييز في إطار من التسامح وقبول الآخر. فبدون إرادة ووعي عميقين بضرورة التغيير ومواجهة التحديات، لن يكون لهذه العملية أي أثر يذكر. هذا عدا عن ضرورة رفع القيود السلطوية عن حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها والابتعاد عن التعبئة السياسية والاحتكار السياسي والحزبي لمنظمات المجتمع المدني.

Abstract

The Role of Civil Society in Democratization (1993-2006)

The study researched on the civil society and its role on democratization in Palestine during 1993 till 2006. Also, it discussed the concept of civil society and its theories in the Western and Oriental thoughts. The study observes the Palestinian society since the beginning of being formed at the nineteenth century till the late 2006 in an integral and continuous effort. It is a unique and sole study that historically surveil the Palestinian civil society movement. Additionally, It stick out the magnitude of institutions and its affections that effected and being affected by such society. This is followed through various historical periods in which many foreign occupational authorities were rotated. The study concentrated on showing the ability of civil Palestinian society under self-ruling authority on its lands. It discussed the status of Israeli occupation and its practice to hold back the civil and political freedom in order to hinder democracy practice. Moreover, it discussed the achievement of the Palestinian society in social and political reform to seek modernism and democratization. The study traced the debate relation between the civil society and the change towards democracy in addition to an attempt to discover the nature of this relation so as to find whether it is possible to have active civil society without real democracy or vice versa.

Despite that civil society played a major role in the democratic operation in Palestine, the political sharing and the peace deliberation formed the base of democracy building. However, this base was deformed by unbalanced relations with the Palestinian authority. This is because there is no law base that controls the relation between the two sides especially when we talk about the parties and political movement.

On the other side, some NGOs through its role in facing Palestinian authority affected the laws, legitimizations, systems, procedures, and the policy of decision makers. This appears especially in the field of democracy, human laws, civil society, personal statute, women, and youth as well as many other problems that share directly or indirectly on pressure on directing such laws and policies to allow a bigger space for laws and civil rights.

However, the civil society still have some problems as well as internal and external teasers that confused its work successively. The most important trouble is that some forms of civil society worked to domain and to control. This happened since the coming of Palestinian authority as some unions and NGOs for several reasons. Additionally, the foreign finance was one of the most important problems that blow the civil Palestinian society. The civil

society suffered from the project of foreign finance and its advanced conditions. Most of these conditions endeavor to damage the dependency of national Palestinian decision and the trail of affecting it to go with the sake of National and international power.

The study recommended the importance of continuing the process of change towards democracy to upgrade the Palestinian society on political foundations. Such principles are based on freedom and equality without discrimination on the framework of forgiveness and accepting others. Without deep will and consciousness for the importance of change and facing challenge, This process will not leave a remarkable effect. This is added to the necessity of removing the authority bands of forming NGOs with different forms and keep away the political mobilization and monopoly of policy and parties of civil societies organizations.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإقرار
II	تعريف المصطلحات
V	الملخص باللغة العربية
VII	الملخص باللغة الإنجليزية
IX	فهرس المحتويات
XII	فهرس الجداول
XIII	فهرس الأشكال
XIII	فهرس الملاحق

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1	خلفية البحث	1.1
2	مشكلة البحث	2.1
3	أهمية البحث	3.1
4	مبررات البحث	4.1
4	أهداف البحث	5.1
5	تساؤلات البحث	6.1
5	فرضيات البحث	7.1
5	منهج البحث	8.1
6	استعراض عام لفصول البحث	9.1

الفصل الثاني مراجعة الأدبيات

9	مقدمة	1.2
9	الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالبحث	2.2
16	خلاصة	3.2

الفصل الثالث

حول المجتمع المدني والديمقراطية

18	مقدمة	1.1.3
19	مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث	2.1.3
20	المجتمع المدني في ظل النهضة الصناعية بين الليبرالية والماركسية	1.2.1.3
21	هيجل	1.1.2.1.3
22	ماركس	2.1.2.1.3
22	ألكس دي تكوفيل	3.1.2.1.3
23	أنطونيو غرامشي	4.1.2.1.3
25	المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث	3.1.3
31	مفهوم الديمقراطية في الفكر العربي	1.1.2.3
35	المجتمع المدني والديمقراطية	2.1.2.3
37	خلاصة	2.2.3

الفصل الرابع

التجربة التاريخية للمجتمع المدني الفلسطيني في العصر الحديث

39	مقدمة	1.4
41	المجتمع المدني الفلسطيني حتى ما قبل الانتداب البريطاني على فلسطين	1.1.4
43	المجتمع المدني الفلسطيني خلال مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 - 1948)	2.1.4
46	المجتمع المدني الفلسطيني منذ النكبة حتى النكسة (1948 - 1967)	3.1.4
47	المجتمع المدني الفلسطيني منذ العام 1967 حتى قيام السلطة الفلسطينية	4.1.4
51	خلاصة	5.1.4

الفصل الخامس

المجتمع المدني في ظل السلطة الفلسطينية

53	مقدمة	1.5
54	الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية	1.1.5
55	التيار الوطني	1.1.1.5
59	التيار الإسلامي	2.1.1.5
63	السمات العامة للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية	2.1.5
67	مشاركة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الحياة الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية	3.1.5
77	النقابات والاتحادات العمالية والمهنية	2.2.5

80	الاتحادات الجماهيرية	3.2.5
85	المنظمات الأهلية غير الحكومية	6.2.5
86	المنظمات الأهلية في ظل السلطة الفلسطينية	1.6.2.5
87	الدور النضالي والوطني للمنظمات الأهلية	2.6.2.5
89	أعداد المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي	3.6.2.5
91	المنظمات الأهلية والتحول الديمقراطي	4.6.2.5
93	خلاصة	7.2.5

الفصل السادس

البيئة القانونية للمجتمع المدني

95	مقدمة	1.1.6
96	علاقة الأحزاب والحركات السياسية بالسلطة الفلسطينية	2.1.6
98	هل من قانون للأحزاب السياسية	1.2.1.6
104	علاقة المنظمات الأهلية بالسلطة الفلسطينية	1.2.6
107	قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	2.2.6
110	خلاصة	3.2.6

الفصل السابع

إشكاليات المجتمع المدني

قضايا الصراع والهيمنة مع أو/ بين المجتمع المدني

112	مقدمة	1.1.7
113	هيمنة حركة فتح على الحقل السياسي الفلسطيني	2.1.7
117	تراجع العمل الحزبي أم ثورة العمل الأهلي	3.1.7
120	التمويل الأجنبي وأزمة المجتمع المدني	2.1.1.5
121	التمويل الحزبي	1.1.2.7
122	تمويل المنظمات الأهلية	2.1.2.7
124	التمويل الدولي بين الاشتراطات السياسية والحاجات الإنسانية	3.1.2.7
129	الخلاصة	2.2.7

الفصل الثامن
النتائج والتوصيات

132	النتائج	1.8
139	التوصيات	2.8
142	الخاتمة	3.8
146	الملاحق	
162	المراجع	

فهرس الجداول

الصفحة	الموضوع
الجدول	
58	1.3 جدول يوضح الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية ذات التوجه الوطني من حيث سنة التأسيس ودرجة التأثير في الساحة الفلسطينية
62	2.3 جدول يوضح الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية ذات التوجه الإسلامي من حيث سنة التأسيس ودرجة التأثير في الساحة الفلسطينية
70	3.3 جدول يوضح أسماء الأحزاب والحركات والقوائم الانتخابية في الانتخابات العامة الأولى وعدد المرشحين والنتائج
72	4.3 جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية الثانية للعام 2005 و الأحزاب المشاركة
72	5.3 جدول يوضح وكلاء الأحزاب والحركات السياسية وأعدادهم
75	6.3 يوضح مشاركة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها
90	7.3 جدول يوضح نسبة الثقة بالمؤسسات المدنية الفلسطينية
115	1.4 جدول يوضح نسب تأييد الأحزاب السياسية الفلسطينية من العام (1995 وحتى منتصف 1999)
117	2.4 جدول يوضح نسب تأييد حركة فتح مقابل الحركات الإسلامية من العام (2003 حتى 2006)

فهرس الأشكال

الصفحة	الموضوع
	الشكل
66	شكل يوضح شكل التركيبة الهرمية للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية
84	شكل يوضح نسبة مشاركة الإناث في الوظيفة العمومية حسب المسمى الوظيفي والجنس للعام

فهرس الملاحق

الصفحة	الموضوع
	الملحق
146	قرار رقم (1) لسنة 1994
147	ميثاق الشرف بين الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية خلال العملية الانتخابية
150	قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية البحث:

إن مصطلح المجتمع المدني «Civil Society» مصطلح قديم يعود في جذوره إلى فترة النهضة الأوروبية وارتباطه بأفكار ونظريات العقد الاجتماعي لهوبز ولوك وروسو وصولاً إلى الثورة الفرنسية وصعود البرجوازية الغربية في القرن الثامن عشر. وتطور المصطلح كمفهوم خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر لإبراز التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية. وكغيره من مفاهيم العلوم الإنسانية مر بطفرات الحراك والتطور الإنساني السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فتعرض للاختفاء والظهور عدة مرات منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الربع الأخير من القرن العشرين الذي شهد عودة مكثفة له. وتجلي هذا الأمر تماماً في سياق أحداث بولندا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، ثم في سياق التحرك الشعبي في أوروبا الشرقية بأكملها عام 1989. بدا عند ذلك أن المجتمع المدني يطرح نفسه من جديد أساساً للديمقراطية ولعملية الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية، وعلى هذا الأساس روح بعض المفكرين العرب لنظريات حديثة تأصل للمجتمع المدني كبناء متكامل للوصول لمرحلة الديمقراطية في الشرق والعالم العربي على وجه الخصوص.

بالرغم من ذلك، فقد صاحب المفهوم جدلاً واسعاً بين أوساط المفكرين والباحثين وتحديداً العرب منهم حول المفهوم وما مدى وجود مجتمع مدني حقيقي، وكذلك طبيعة العلاقات التراتبية بينه وبين المؤسسة الرسمية أو أجهزة الدولة، وما مدى تحقيقه للمدنية وصولاً إلى مجتمع مدني فاعل ضاغط. لذلك نرى تفاسير وتعريف لا حصر لها، وينطلق كل منهم من مدى اقتناعه الشخصي للدور الأساسي الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع المدني.

ومن ناحية أخرى يثير موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا على صعيد المجتمع وتكويناته ومحدداته، وكذلك ملامحه وسماته، ودوره في قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي. وهناك من يعطي أهمية أكبر لمدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وطبيعة

علاقته بالمؤسسة الرسمية، ومنهم من ينظر إلى المجتمع المدني كونه إحدى التقاليعات الغربية المستوردة والتي لا تشكل أساساً مفاهيمياً ولا ضمناً في ظل الأنظمة الشمولية أو غير الديمقراطية، وأنها ليست إلا نتاجاً للعولمة. ومنهم من يرى بأن المجتمع المدني موجود فعلاً، ولكنه متباين من حيث فعاليته وأداؤه وما مدى المساحة المتاحة له للعمل بحرية من قطر لآخر.

وعلى صعيد المجتمع الفلسطيني محل الدراسة، يبدو لنا الأمر أكثر تعقيداً. فهناك من يقول بأنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني خارج إطار دولة سيادية. وعلى الرغم من ذلك سنحاول أن نبحت حول حالة المجتمع المدني الفلسطيني ودوره في عملية التحول الديمقراطي خلال الفترة من 1993 حتى 2006، على اعتبار أن هناك مجتمعاً مدنياً فلسطينياً عاملاً قد أسهم في مسألة الإصلاح والتحول الديمقراطي في فلسطين مع التوضيح بأن الدراسة لا تسعى للخوض في جدل فكري حول علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي. وإنما هي دراسة حالة «Case Study» للمجتمع المدني الفلسطيني ودوره في التحول الديمقراطي. أخذين بعين الاعتبار أن الظرف الفلسطيني معقد بعض الشيء بسبب نشأته تحت ظروف الاحتلال، وكذلك أن المجتمع الفلسطيني لا يمثل وحدة مجتمعية واحدة بسبب تقطع أوصال هذا المجتمع بين الداخل الفلسطيني والشتات، ولعل الفترة الواقعة بين الأعوام 1993- 2006 هي ذاتها الفترة التي شهدت تحولاً كبيراً في بنية وطبيعة ودور المجتمع المدني الفلسطيني بسبب وجود السلطة الفلسطينية التي أسهمت بشكل أو بآخر في تنظيم بعض مؤسسات المجتمع المدني قانونياً وتحديداً المنظمات الأهلية بعد العام 2001، وكذلك إعطائها مساحة أكبر للعمل ولو جزئياً من ذي قبل بسبب تحرر المجتمع مدنياً نوعاً ما من سلطة الاحتلال الإسرائيلي المباشرة.

2.1 مشكلة البحث:

لا يخيل لأي كان أن يتصور تحولاً أو إصلاحاً ديمقراطياً في بلد ما دون أن ينظر إلى المجتمع المدني بمختلف مؤسساته من أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وجمعيات أهلية ومؤسسات طوعية وروابط اجتماعية مختلفة، التي تشكل بدورها أساساً لأي مجتمع مدني، والذي بدوره يشكل العامل الرئيسي لعملية التحديث والحدثة والإصلاح الديمقراطي. لذلك

يسعى البحث لدراسة المشكلات التي تواجه المجتمع المدني الفلسطيني ولعل أهمها تتمثل في مدى وجود مجتمع مدني حقيقي وفاعل في ظل احتلال أجنبي؟ وهل يمكن لمجتمع مدني في ظل سلطة محدودة السيادة أن تكون له إسهامات واضحة في التحول الديمقراطي، وان كان كذلك ما هي إمكاناته وحجمه والمؤثرات الخارجية والداخلية التي تؤثر به ويتأثر بها واثار ذلك على مسيرة التحول الديمقراطي.

3.1 أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى عدة عوامل رئيسية وهي:

أولاً: دراسة واقع المجتمع المدني الفلسطيني، حيث أن المجتمع المدني أصبح بمثابة قوة حقيقية على صعيد التطور والحدثة والإصلاح الديمقراطي.

ثانياً: إن المجتمع المدني الفلسطيني يعيش ظروف غاية في التناقض، حيث يقع الشعب الفلسطيني بشكل مباشر تحت سلطة احتلال أجنبي، وما زال يكافح بشتى السبل من اجل نيل حريته واستقلاله. وإزاء ذلك، سوف تظهر الدراسة أولويات المجتمع المدني في الإصلاح والبناء الديمقراطي أم في مقاومة الاحتلال.

ثالثاً: أن أهم العوامل الطبيعية التي تحدد فعالية أي مجتمع مدني هي الاستقلالية وحرية تشكيل علاقاته الطوعية، ونظرا لان المجتمع المدني مازال يعاني من مؤثرات خارجية أهمها الاحتلال الإسرائيلي وداخلية تتمثل في محدودية سيادة السلطة الفلسطينية على أراضيها، لذلك تكتسب الدراسة أهمية خاصة عندما تبحث في حجم المجتمع المدني الفلسطيني ودرجة فعاليته وتأثيراته باتجاه التحول نحو الديمقراطية في ظل الظروف آنفة الذكر.

رابعاً: تبحث الدراسة في قضايا هامة تتعلق بإشكاليات المجتمع المدني الفلسطيني وقضايا الصراع والهيمنة من خلال متغيرات ثلاث رئيسية هي: الصراع والهيمنة بين المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية، والصراع والهيمنة بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والصراع والهيمنة بين المجتمع المدني الفلسطيني والمانحون الدوليين.

4.1 مبررات البحث:

من أهم مبررات هذه الدراسة قلة الاهتمام بدراسة هذا الموضوع على المستوى الفلسطيني، وعدم كفايته ما يسحق من الدراسة والتحليل بالنظر للإشكاليات الكبيرة المطروحة مع محاولة إيجاد أفضل الحلول والمعالجات للتغلب على كافة الإشكاليات. وان كان هذا البحث يركز على المجتمع المدني الفلسطيني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين خلال الفترة من 1993-2006، إلا أن البحث لم يغفل المقاربات والنظريات الفلسفية والفكرية للمجتمع المدني وبدايات ظهوره في الغرب ومراحل انتقاله كفكر وممارسة للواقع العربي، مع محاولة استكشاف المجتمع المدني الفلسطيني بمختلف مؤسساته في الفترة التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية. وذلك يرجع إلى رغبة الباحث في تسليط الضوء على قضية من أهم القضايا التي باتت غائبة عن الدراسة بشكل كبير. ومحاولة إعادة طرح الموضوع على بساط البحث بشكل جدي، وتحديدًا خلال فترة نشوء السلطة الفلسطينية التي تعاضمت فيها مؤسسات المجتمع المدني من حيث العدد والفعالية، الأمر الذي أسهم في ظهور عدة إشكاليات أخرى تتعلق بنظرة المجتمع المدني لعلاقته مع السلطة الوليدة والتحويلات التي طرأت على أجندته مع ازدياد حجم التمويل الخارجي.

5.1 أهداف البحث:

منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1993، أصبح هناك ما يشبه الطفرة في تأسيس منظمات المجتمع المدني في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تضاعفت أعداد هذه المنظمات بشكل كبير، إضافة إلى التنوع الواسع في خدماتها، والحراك الكبير على صعيد عملها تماهياً مع التطورات السياسية التي أعقبت اتفاقات أوسلو وسيطرة السلطة الفلسطينية على المدن والتجمعات السكانية الرئيسية للفلسطينيين. وإزاء هذه الحالة، يهدف البحث إلى:

* دراسة حالة المجتمع المدني الفلسطيني خلال الفترة من 1993-2006.

* تحديد مدى استقلالية وفعالية المجتمع المدني الفلسطيني.

* إبراز التشوهات البنوية والعلائقية داخل المجتمع المدني الفلسطيني.

* إبراز دور المجتمع المدني الفلسطيني من قضية الإصلاح والتحول الديمقراطي.

* معالجة بعض القضايا التي تتعلق بإشكاليات المجتمع المدني ودوره من عملية التحول الديمقراطي.

6.1 تساؤلات البحث:

- تهدف الدراسة من خلال عملية البحث هذه للإجابة على عدة تساؤلات أساسية، هي:
- ما مدى قدرة المجتمع المدني الفلسطيني في ظل سلطة حكم ذاتي وظروف احتلال إسرائيلي وما يمارسه من قمع للحريات المدنية والسياسية من الدفع باتجاه الديمقراطية؟
- إلى أي مدى قد يصل المجتمع المدني الفلسطيني بتكويناته الحالية من مسألة الإصلاح الاجتماعي والسياسي نحو الحداثة والتحول الديمقراطي؟
- هل يمكن وجود مجتمع مدني فلسطيني دون مساحة واسعة من الديمقراطية؟
- هل يمكن قيام ديمقراطية فلسطينية في ظل عدم وجود مجتمع مدني فاعل؟
- هل يمكن وجود مجتمع مدني فلسطيني فاعل في ظل تشوهات سياسية واجتماعية وبنوية؟

7.1 فرضيات البحث:

يركز البحث على اختيار صحة الفرضيات الآتية:

* الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية ومحدودية السيادة الفلسطينية على أراضيها تؤدي إلى عدم استقلالية المجتمع المدني الفلسطيني.

* كلما زادت التأثيرات و محاولات الهيمنة الخارجية والداخلية على المجتمع المدني كلما ضعفت قدرته على المساهمة في الحداثة والتحول الديمقراطي.

8.1 منهج البحث:

يستخدم البحث أكثر من منهج بحثي في دراسته للمجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2006، وذلك لتعدد الموضوعات محل الدراسة. حيث يتطلب كل موضوع أسلوباً خاصاً في جمع وتحليل المعلومات. لذلك استخدم البحث المناهج التالية لاستيفاء الدراسة بشكل محكم.

* المنهج الوصفي، وذلك لوصف حالة المجتمع المدني الفلسطيني منذ الظهور الأول لمنظمات المجتمع المدني، ووصف حالاتها وأنشطتها للحصول على معلومات تجيب عن بعض الأسئلة موضوع البحث دون تدخل من قبل الباحث.

* المنهج التحليلي، وذلك لتحليل سلوك المجتمع المدني في صراعه مع السلطة الفلسطينية على الحقوق المدنية ثارة، وفي تحليل عوامل الصراع مع أطراف خارجية مثل الاحتلال الإسرائيلي ومجتمع المانحين تارة أخرى. وتحليل ذلك السلوك وتأثيره على مسيرة التحول الديمقراطي.

9.1 استعراض عام لفصول البحث:

يتناول هذا البحث المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2006 من خلال سبعة فصول وخاتمة. حيث يستعرض الفصل الأول مقدمة البحث بعناصرها المختلفة والتي اشتملت على مشكلة البحث ومبرراته وأهدافه والتساؤلات والفرضيات الأساسية للدراسة. أما الفصل الثاني، فيستعرض كافة الدراسات السابقة التي بحثت موضوع المجتمع المدني أو التحول الديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي. وفي الفصل الثالث، يعرض البحث للمقاربات المفاهيمية والنظريات المتعلقة بالمجتمع المدني مع نظرة تأصيلية للمفهوم في السياق الغربي الحديث وتطور هذا المفهوم على الصعيد العربي. كما يبحث في العلاقة الجدلية للمجتمع المدني وقضايا التحول الديمقراطي مع محاولة إيجاد أو تحليل العلاقة التراتبية لوجود المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية، إضافة إلى محاولة استكشاف طبيعة تلك العلاقة، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع مدني فاعل دون ديموقراطية حقيقية والعكس.

تم يبدأ البحث في الفصل الرابع بدراسة التجربة التاريخية للمجتمع المدني الفلسطيني، مع محاولة استكشاف ثقافة الإنسان الفلسطيني أيديولوجياً وفكرياً، وما مدى تقبله لفكرة وجود مجتمع مدني من عدمه في ظل وصايات أجنبية مختلفة، مع محاولة تتبع المراحل التاريخية لوجود المجتمع المدني الفلسطيني في مراحل النضال تحت نير الاحتلال. ويبحث الفصل الخامس، في تطور مؤسسات المجتمع المدني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية من أحزاب

وحركات سياسية ونقابات واتحادات عمالية ومهنية ومنظمات أهلية، وما مدى التحول الذي طرأ على فعالية المجتمع المدني وتطلعاته في النضال الوطني في ظل الاحتلال، أم في مواجهة السلطة الفلسطينية على الحقوق المدنية، أو بتماھيه معها.

ويبحث الفصل السادس في البيئة القانونية والعلائقية للمجتمع المدني بالسلطة الفلسطينية، كما يتطرق إلى مسودة قانون الأحزاب السياسية وكذلك قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية. أما الفصل السابع فيبحث في مشكلات المجتمع المدني الفلسطيني وتحديدًا قضايا الصراع والهيمنة بين مؤسسات المجتمع المدني ومحاولة استحواد الأحزاب والحركات السياسية على بعضها وعلى المنظمات الأهلية أحيانًا، واستقواء الأخيرة بالتمويل الدولي لمحاولة فرض أجندتها. وكذلك في التأثيرات الخارجية والداخلية على المجتمع المدني الفلسطيني، والمتمثلة في فرض الديمقراطية المستوردة عبر أجندة خارجية، واشتراطها بقضايا التمويل الدولي. ويتناول الفصل الثامن والأخير النتائج والتوصيات النهائية للبحث.

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

الفصل الثاني مراجعة الأدبيات

1.2 مقدمة:

يقدم هذا الفصل استعراضاً للدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع البحث والتي شكلت إطاراً مرجعياً للدراسة، حيث سيتم استعراض أهم ما جاء فيها من أدبيات تتعلق بموضوع البحث، مع إبراز أهم القضايا الفكرية والجدلية التي طرحتها الدراسات السابقة، إضافة إلى جوانب النقص التي تركت دون بحث مستفيض من قبل الباحثين السابقين والذي ستحاول دراستنا هذه استكمال البحث فيها في حدود موضوع البحث.

2.2 الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالبحث:

حاولت بعض الدراسات السابقة أن تعالج قضايا المجتمع المدني أو التحول الديمقراطي في الوطن العربي بشكل عام وفلسطين بشكل خاص. ففي دراسة (الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة) المنشورة في مايو 1990، حاول برهان غليون أن يطرح العديد من الفرضيات التي تحاول تفسير صعوبة الانتقال نحو الديمقراطية في المجتمع العربي، فمن هذه الفرضيات، ما يقوم على الإشارة إلى رسوخ التقاليد الاستبدادية في الثقافة العربية، ومنها ما يشير إلى البنية البطركية أو الأبوية للسلطة في المجتمع العربي، ومنها ما يشدد على النواحي التاريخية النفسانية والسلوك العام تجاه السلطة والخوف من الفتنة، ومنها ما يؤكد على ضعف التراث والمفهوم الديمقراطي في الوعي العربي الحديث، ومنها ما يركز على العكس، على التنافس الطبقي أو الاجتماعي أو الطائفي بين أطراف النخبة على احتكار الثروة، ومنها ما يرجع إلى بنى التبعية والتخلف الاقتصادي بشكل عام.

وحاول الطاهر نبيب من خلال دراسته (هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني) المنشورة عام 1992 أن يصور مراحل التطور الاجتماعي السياسي للعرب من خلال نافذة على التاريخ العربي الإسلامي الوسيط والحديث مستخدماً

مفهوم براد يغم «paradigme» الطاعة أو الامتثال في توضيح النمط السائد من منظومات الفكر الإسلامي الوسيط على اعتبار انه امتداداً طبيعياً لبنية المجتمع المدني العربي المعاصر وعلاقته بالمشروع الديمقراطي. وحاول الباحث من خلال ذلك النظر إلى المجتمع المدني العربي خلال العصرين الوسيط والحديث من خلال تقسيمات مختلفة تاريخياً وربط هذا التطور الاجتماعي بالمشروع الديمقراطي.

فتحدث في المرحلة الأولى وهي تلك المرحلة التي امتدت ثلاثة عشر قرناً منذ فجر الإسلام إلى بداية ظهور حركات الاستقلال العربية بدايات القرن العشرين وهي المرحلة التي ينفي فيها الكاتب وجود مجتمع مدني عربي رغم أن بداية هذه المرحلة ذاتها سادت مجموعة من القيم أهمها ما عبر عنه بمفهوم البراد يغم «paradigme» أي مفهوم الطاعة والامتثال، ويفترض الباحث أن تركيبة الشخصية القاعدية للإنسان العربي لا تحفزها على صياغة مطلب الحرية مثلاً، والذي من دونه لا يتسع مجتمع مدني على أساس ديمقراطي. لذلك اعتبر الباحث أن براد يغم الطاعة استطاع تحييد ما كان يعارض سلطته وأحكامه في مختلف المراحل التي ظهرت فيها الحركات الاجتماعية السياسية والحركات الفكرية المتقدمة. لذلك يجد الباحث من الصعوبة بمكان الاجتهاد في القول بان ما هو مطروح من مشروع مدني ديمقراطي عربي يمكن أن يجد له جذور أو سند في ما ساد عبر القرون الإسلامية.

المرحلة الثانية حسب تقسيمات الباحث بدأت مع بروز حركات الاستقلال في الوطن العربي ويفترض أن مرحلة الاستعمار أتاحت ولأول مرة فرصة ظهور مجتمع مدني في مواجهة السلطة رغم أن هذه الحركات ظهرت بهدف التحرير الوطني لا بهدف الحرية المدنية. ويعتبر أن تشكيل هذه الحركات بمثابة فضاء فكري سياسي متجانس نسبياً في مواجهة السلطة الحاكمة فعلياً، التي لا يمكن إلا أن يواجهها، لا باعتبارها دولة وإنما باعتبارها استعمارية. هكذا ظهرت ملامح المجتمع المدني ضد الآخر وستبقى هذه الملامح بارزة حتى اليوم في علاقة القطيعة المستمرة ذهنياً بين المجتمع المدني والدولة.

المرحلة الثالثة والأخيرة في تطور المجتمع العربي، هي المرحلة التي ابتدأت أواسط السبعينات من القرن العشرين وتحديداً عند إطلاق « المبادرة العربية لصالح الديمقراطية» المركزة على حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية ودول الجنوب. وكذلك « الإعلان العالمي لحقوق الشعوب» الذي صدر في الجزائر في تموز يوليو 1976م. هذه إجمالاً فصول السيناريو الذي لم يكن يظهر قبل منتصف السبعينات بصورة تدل على أن المجتمع المدني العربي كان «يتدمر» أو أن أنظمتها السياسية كانت تنهياً لذلك.

حاول الباحث حسين علوان البيج في دراسته (الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة) المنشورة في أكتوبر 1998، أن يبحث في مصداقية التحول الديمقراطي في الدول النامية والتي لا تتأتى حسب رأيه إلا بتعزيز العملية التاريخية لنشوء وتطور قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات وتنظيمات مدنية. ويعتبر أن مستوى وعمق التحول الديمقراطي يتحددان ويقاسان بدلالة حرية العمل السياسي لهذه المؤسسات وامتلاكها القدرة التامة على التعبير عن هذه المصالح وتمثيلها بشكل حقيقي وبخلافه يبقى التحول الديمقراطي منقوصاً ومعاباً بالغموض. ويعتبر أن هناك حقيقة حتمية هي أن أزمة الديمقراطية في الدول النامية ناجمة أصلاً عن تنامي القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة السياسية وعجز المؤسسات السياسية عن استيعابها وتلبية مطالبها. وإذا كان التحول الديمقراطي الجاري في الدول النامية نابعاً من كونه خطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية، فإن ضمانها للمواطنين لن يتحقق إلا بتعدد القنوات المؤسسية على اختلاف أشكالها وأنماطها وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني.

سعى الباحث أحمد الصبيحي في كتابه (مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي) الصادر عام 2000، إلى تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتحليلها في البيئتين الغربية والعربية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قيام المجتمع المدني العربي وتوطيد دعائمه يكاد يصبح أبرز الآليات التي تتلاقى عبرها كل عوامل تحصيل وحدة المجتمع العربي. وان شروط نجاح النضال الديمقراطي يكون بالعمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة وهي البديل لمؤسسات المجتمع التقليدية.

يستنتج سعد الدين إبراهيم في كتابه (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي) الصادر عام 2000، أن الموجة العالمية من التحول الديمقراطي تساعد على انفتاح الحكومات العربية وكذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الحقوقية والدولية على المستويين العالمي والعربي. وهذه المنظمات تجعل من الصعب على النخب العربية الحاكمة أن تمارس البواعث القهرية المتأصلة فيها. هذا، ويرى الكاتب أنه خلال السنوات الأخيرة قد برزت عمليتين محليتين على السطح في الوطن العربي: أولهما، التحول الديمقراطي، وثانياً: المد الإسلامي. ورغم ما يبدو بينهما لأول وهلة من تنافر، فإنهما يتماسان على الحواف عن طريق عدد من الجماعات الإسلامية المعتدلة التي تؤكد على أنها على استعداد للمشاركة في السياسة بصورتها المألوفة. وستلقى عملية دمج هؤلاء الإسلاميين المعتدلين في المجرى الرئيسي للحياة الوطنية العربية دعماً كبيراً إذا ما تم السماح للمجتمع المدني بالتطور بصورة طبيعية، إلا أن هذا التطور لا يزال مقيداً إلى حد كبير في عدة دول عربية مثله في ذلك مثل التحول الديمقراطي نفسه.

ويرى الكاتب أنه إن كان للعرب أن يخرجوا من زقاق التاريخ إلى التقدم الإنساني فلا بديل ولا خيار إلا بالديمقراطية، وعلى تنظيمات المجتمع المدني أن تكون بمثابة القاطرة أو المحرك الأساسي لبقية مجتمعنا العربي الأكبر في عملية التحول الديمقراطي. رغم أن هذا التحول لن يتأتى إلا بمتطلبات عديدة في عالمنا العربي أهمها النمو الاقتصادي المطرد والعدالة الاجتماعية. وهكذا فإن ثلوث المجتمع المدني والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ينبغي أن تسير هنا إلى جنب، فكل منها يوازي الآخر ويعزز من إمكانات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

يرى عبد المهدي السوداني في دراسته (المعوقات الاجتماعية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي) المنشورة في مارس 2003، أن عملية الانتقال والتحول إلى الديمقراطية محكومة بان تكون محط توافق اجتماعي حتى تصبح ممكنة، مثلما هي مدعوة إلى أن تصبح استراتيجية كاملة ومطلوبة من قبل المجتمع المدني لا مجرد رهان سياسي تكتيكي. ويؤكد الباحث على أن تفعيل خيار التحول الديمقراطي وترسيخه في الوعي العربي يعد المخرج التاريخي من العقم السياسي العام وواقع الإخفاق الذي منيت به سياسة السيطرة والتسلط وسياسة الثورة على حد سواء، وهو السبيل الوحيد للخروج من الوضع الراهن. والمشكلة أن

هذا النوع من الوعي ليس متوفراً بالحد والمستوى المطلوبين، على الرغم من انه ضرورة موضوعية، وهذا يعني أننا نواجه عائقاً حقيقياً أمام التحول الديمقراطي.

يفترض الباحث محمد الأزهرى في دراسته (تطور المجتمع المدني الفلسطيني) المنشورة في ديسمبر 1991 - يناير 1992، أن تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، بصفة عامة وتحديدًا المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية قد أسفرت عن نشوء مجتمع مدني فلسطيني له معالمه البارزة في الحياة الفلسطينية، سواء داخل الجزء المحتل من فلسطين عام 1967، أو الجزء المحتل منذ العام 1948، وكذا بين فلسطيني الشتات. وان هذا المجتمع يشيد آليات حركته الذاتية اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، وله خبرته المتراكمة في التسيير الذاتي، على نحو قد تفتقر إليه مجتمعات نامية كثيرة حصلت على استقلالها الوطني منذ وقت ليس بالقصير.

يفترض الباحث زياد أبو عمرو من خلال كتابه (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين) الصادر عام 1995، بان هناك من المقومات ما يكفي كمؤشرات على وجود المجتمع المدني في السياق الفلسطيني، حيث تعرضت الدراسة إلى أوضاع وظروف الشعب الفلسطيني كنتيجة للاحتلال من عمليات تهجير وشتات واحتلال أجنبي، إضافة لذلك حاول الباحث رصد مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالسلطة الفلسطينية الوليدة ودور هذه المؤسسات من عملية التحول الديمقراطي. ومن ناحية أخرى، أبقى السؤال الجوهرى حول مستقبل المجتمع المدني ودوره من عملية التحول الديمقراطي في ظل السلطة الناشئة مفتوحاً بانتظار المؤشرات المستقبلية.

على الرغم من أن تلك الدراسة تعتبر من أهم الدراسات التي تتعلق بعملية البحث الحالي، لا بل وتعتبر الوحيدة التي حاولت رصد المجتمع المدني الفلسطيني ودوره من عملية التحول الديمقراطي. إلا انه يؤخذ عليها العديد من المآخذ أهمها: أن الدراسة تعاملت مع المجتمع المدني الفلسطيني كواقع مسلم به. وشرع الباحث في تحليل عناصر المجتمع المدني الفلسطيني في حين انه أهمل تماماً التأكد أولاً من توفر مقومات مثل هذا المجتمع في الحالة الفلسطينية. كما أن منهج الدراسة كان منهجاً وصفيّاً لما هو قائم ولم تسعى لتحديد أدوات قياسية قد تسهم في تقريب وتوصيف واقع المجتمع المدني الفلسطيني أكثر فأكثر من الحقيقة.

كذلك فان الدراسة لم تبحث في مسألة موائمة القوانين والتشريعات التي نظمت عمل المجتمع المدني في تلك الحقبة. وكذلك المؤثرات الداخلية والخارجية على طبيعة عمل المجتمع المدني الفلسطيني.

هناك أيضا بعض الملاحظات ربما لا تؤخذ على الدراسة نفسها وذلك بسبب ظهورها في وقت مبكر من وجود نظام سياسي فلسطيني « نظام الحكم الذاتي»، رغم وجود تحول كبير في بنية وتركيبية وفعالية المجتمع المدني الفلسطيني خلال الفترات اللاحقة التي واكبت قيام السلطة الفلسطينية، وربما هذا السبب الذي يدعونا للمبادرة بالبحث حول الموضوع في هذه المرحلة.

تعتبر هذه الدراسة (المجتمع المدني: "دراسة نقدية" مع إشارة للمجتمع المدني العربي) لعزمي بشارة والصادرة عام 1998، من الدراسات القليلة الهامة التي حاولت البحث في المجتمع المدني الفلسطيني بعين الفاحص والناقد من خلال سبر غور جدليتها ومحاولة تفكيكها بشكل علمي منهجي من خلال تتبع تطورها التاريخي. وتطرقت الدراسة إلى التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في السياق الغربي الحديث. ومن تم محاولة الإجابة على عدة أسئلة، هل يوجد مجتمع فلسطيني؟ في ظل ما تعرض له المجتمع من تجزئة وتفكيك، قبل أن يتساءل عن وجود مجتمع مدني فلسطيني من عدمه.

حاول الباحث احمد ثابت في دراسته (دور المجتمع المدني الفلسطيني في بناء الدولة) الصادرة في حزيران عام 1999، أن يثبت بان المجتمع المدني الفلسطيني قد مر بحالة مركبة ومعقدة من التشكل والترسخ منذ عدوان حزيران يونيو 1967، على خلفية تكوين البنى الاجتماعية والطبقية والمؤسسية الرسمية والأهلية الحديثة. واعتبر أن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني الفلسطيني، احد ابرز العوامل الرئيسية الفاعلة في إبقاء القضية الفلسطينية حية، وفي الحفاظ على الهوية الوطنية، وفي تقديم الخدمات المختلفة.

وأكدت الدراسة على أن هيئات وروابط المجتمع المدني الفلسطيني كانت سبابة بنضالاتها الوطنية وصمودها الاجتماعي، بل وفي معركة إثبات الوجود في مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة لمحو القضية الفلسطينية. وركزت الدراسة على المجتمع المدني في

الضفة وغزة منذ العام 1967، من نقابات عمالية واتحادات طلابية وجمعيات أهلية ومنظمات حقوقية مع إغفال باقي مكونات المجتمع المدني.

شارك في الدراسة حالة المجتمع المدني في فلسطين (بشارة، إبراهيم، جقمان، الحوراني، عبد الرحمن، البرغوثي، 1999)، العديد من الباحثين بأوراق بحثية ونقاشات هامه تناولت الموضوع، حيث كانت حصيلة مؤتمر حول المجتمع المدني في فلسطين والوطن العربي. وكان من أهم ما جاء فيها أنها تعرضت لواقع المجتمع المدني في كل من الوطن العربي ومصر والأردن وفلسطين بشكل منفصل و ركزت في محورين رئيسيين على علاقة المجتمع المدني الفلسطيني بالسلطة والمعارضة.

خلصت دراسة إبراهيم أبراش الصادرة عام 2001 بعنوان (المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة) إلى وجود قاسم مشترك ما بين الإرهاصات الأولى لتأسيس المجتمع المدني العربي قبل الاستقلال، وصيرورة المجتمع المدني الفلسطيني، فكلاهما ولد في رحم حركة تحرر وطنية ضد الاستعمار، ولكن ما يفرقهما انه في الحالة الأولى انتقل المجتمع من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال، أما الأخيرة جاءت ما بين مرحلتي الاحتلال والاستقلال، فلا السلطة الفلسطينية سياسية بمعنى الكلمة ولا المجتمع المدني مدني بمعنى الكلمة. ورغم حقيقتيهما لا يستطيع أحدهما إقصاء الآخر، ولا يجب عليه فعل ذلك. فالحل هو ميثاق شرف وطني يحدد الثوابت التي لا يجوز الاختلاف عليها، وأهمها، إدراك وجود العدو المشترك، والديموقراطية كنظام للحكم والممارسة، والحرية كفضاء للتعبير عن الرأي.

اعتبر عاطف أبو سيف في كتابه (المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني) الصادر عام 2005، أن حقيقة كون الدولة الفلسطينية غير ناجزة وغير متجسدة بالمعنى الكامل فرصة كبيرة لازدهار المجتمع المدني من خلال المشاركة في مرحلة البناء، على اعتبار أن تاريخ العمل الأهلي الفلسطيني وذاكرته الايجابية ومشاركته في مراحل النضال الوطني المختلفة تسمح بظهور مجتمع مدني فلسطيني قوي في مرحلة نشوء الدولة، وان غياب العمل الجاد من قبل المجتمع المدني وفقدانه لتمايزه عن الدولة بتماويه معها أو

افتراقه الكامل عنها باستعدادها يشوش العلاقة بالكامل، ويقود إلى وضع لن يختلف معه المجتمع المدني الفلسطيني عن باقي المجتمعات المدنية في العالم الثالث.

إن مجتمعاً مدنياً حيوي وفاعل ضماناً أكيدة لازدهار الديمقراطية، لكن إذا لم ينتسب هذا المجتمع للمجتمع المحلي وبقي في مصف مجتمع النخبة فإن من شأن هذه الديمقراطية أن لا تولد. وإذا كان هناك مهمة ملحة لمنظمات المجتمع المدني كافة أن تتجزها في التخلص من شبح التحزب والفصائلية ونفي الصفة السياسية الغالبة على مواقفها لصالح صفات مجتمعية ووظيفية. كما أن التخلص من هيمنة بيروقراطي الدول المانحة ضرورة تضمن حسن سير المجتمع المدني.

3.2 خلاصة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث نجد أن هناك وفرة في بعض المراجع والأبحاث التي تدرس حالة المجتمع المدني في الوطن العربي بشكل عام، وكذلك دراسات تبحث حالة المجتمع المدني في غالبية الدول العربية بشكل منفرد إضافة إلى فلسطين. هذا عدا عن الدراسات التي تتعلق بحالة الديمقراطية في الوطن العربي عموماً وفلسطين على وجه الخصوص. ولكن فيما يتعلق بحالة المجتمع المدني أو دوره في تحقيق الديمقراطية، لم يكن هناك سوى القليل منها على المستويين العربي والفلسطيني. لذلك سيكون أمام هذا البحث فرصة كبيرة للدراسة والبحث والتحليل في موضوع المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين 1993 - 2006 بشكل موضوعي بحيث يجب على كافة التساؤلات والفرضيات المطروحة.

الفصل الثالث

حول المجتمع المدني والديمقراطية

الفصل الثالث

حول المجتمع المدني والديمقراطية

المبحث الأول

مفهوم المجتمع المدني

1.1.3 مقدمة:

يبدو أن هناك اتفاقاً بين مفكري ومنظري العلوم الاجتماعية والسياسية على أن مفهوم المجتمع المدني «Civil society» من المفاهيم الشائكة التي استعصت على الاتفاق على وحدة مفاهيمية محددة، شأنه في ذلك شأن المفاهيم الكبرى في العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية المعاصرة التي "تستدعي سبلاً من المنظومات الفكرية والحضارية والممارسات السياسية والاجتماعية، وكماً هائلاً من الإحالات المعرفية لسير أغواره" (أبو سيف، 2005).

هذا إضافة عن "عودة المصطلح المتكررة من النسيان بعد مراحل غياب مختلفة" (بشارة، 1998) "حيث بدأ بحث المفهوم بشكل جدي مع بداية الثمانينات أثناء محاولة تعامل النظرية السياسية مع السياق البولندي" (بشارة، 1998) في لحظة تأسيس منظمة تضامن في بولندا، والبدء في "محاولات تنظيم مجتمعي مستقل عن الدولة،...، يطرح قضايا بنوع من الحيوية ضد الدولة الشمولية" (بشارة، 1999) في إطار "تمرد المجتمع ضد وحدانية الدولة والحزب، وللتبشير بخيار آخر جديد في التحرك الاجتماعي المدني القائم على تمييز المجتمع عن الدولة. ومع انهيار المعسكر الاشتراكي بدا وكأنه انتصار المجتمع المدني في أوروبا الشرقية، بدأت تعميم هذه الأداة،...، إلى بقية الدول التي لم تحقق فيها الديمقراطية الليبرالية، وبخاصة في دول العالم الثالث" (بشارة، 1998). "وبهذه اللحظة التاريخية، عادت مناقشة مفهوم المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية في الغرب، بعد انقطاع طويل استمر تقريباً من فترة جرامشي" (بشارة، 1999). ولمحاولة تتبع كافة النظريات والأفكار والمقاربات الفكرية والجدلية لمعرفة تطور مفهوم المجتمع المدني وانتقاله من الغرب إلى الفكر العربي وعلاقته بالديمقراطية، كان لابد لنا أن نتبع تطور المفهوم منذ ظهوره الأول

من خلال إطلالة على المفهوم في الفكر الغربي وكيفية انتقاله إلى الفكر والممارسة على المستوى العربي.

2.1.3 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى التحول الهائل،...، في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر [على التوالي]، ويعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى،...، والقول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة" (العلوي، ابريل 1992).

حيث كان النظام القديم يقوم على "الربط بين السلطة والقدسية،...، ويقضى باعتبار السلطة مطلقة" (العلوي، ابريل 1992) أما النظام الجديد فيقوم على أسس مختلفة، تتمحور في الأفكار التي نادى بها "فلاسفة العقد الاجتماعي" * كانت نقطة الانطلاق حالة الطبيعة، بالقول أن الإنسان قد مر بحالتين: حالة كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش في الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة وحدها. وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش داخل المجتمع ويسلك وفقاً لأوامره ووضوابطه (الصبيحي، 2000). ويبدو أن هناك اختلافاً في الفكر تجاه «حالة الطبيعة» بين طوماس هوبز (1588-1679) من ناحية، وجان جاك روسو (1713-1788) من ناحية أخرى.

ففي الحالة الأولى، كان «هوبز» يعتقد بأن "حالة الطبيعة كلها شقاء وبؤس وحالة حرب مطلقة يكون فيها الإنسان ذنباً لأخيه الإنسان، فالإنسان يعيش في هذه الحالة بموجب قانون واحد هو قانون «الحق الطبيعي»، فلا يوجد موانع تقف أمام هذا الحق سوى منطق القوة" (العلوي، ابريل 1992). كل ذلك سيكون في إطار غياب الدولة. بناءً على ذلك فالوجود "الممكن الوحيد للمجتمع في حالة هوبز هو إذاً «المجتمع المدني» ويعني المجتمع السياسي المنظم في دولة. وعندما يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم ينشأ هذا الجسم الاصطناعي، وهو الدولة، ويمثله حاكم أو هيئة أو سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي يمكن التنازل عنها مجتمعة" (بشارة، 1998)، لتقوم على إنقاذها سلطة مطلقة.

أما الحالة الثانية، فكان روسو ينظر إلى حالة الطبيعة من حيث مفاهيم العدالة والظلم والمساواة والخير والشر بأنها كلمات لا مضمون حقيقي لها، وهو يوافق هوبز في ذلك، ولكنه يختلف معه من حيث وصف الإنسان بالشر لا لشيء، بل لأنه يجهل معنى الخير وكما يعتقد أن ميلاد المجتمع المدني مقترن بظهور مبدأ التملك، وبظهور الشر والفساد، فشهوة التملك تتبعها شهوات أخرى، وبظهور التفاوت بين من يملك ومن لا يملك، يظهر الاستبداد. والخلاصة عند روسو، أن الأمر يؤول في حالة الطبيعة، إلى اضطراب وفوضى شاملين. عند هذه النتيجة يلتقي الفيلسوفان « هوبز و روسو » بوجوب القول بضرورة إقرار تعاقد اجتماعي بين الموجودين داخل المجتمع الواحد.

ويبدو أن للفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632-1704) وجهة نظر مغايرة، حيث يرى أن التعاقد الاجتماعي لا يكون مع العبودية والخضوع. "فالغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح وعلى الملكية، وليس السلطة السياسية للدولة والحكومة الناشئتين عن ذلك التعاقد" (العلوي، إبريل 1992). وبذلك "يميز لوك بين المجتمع المدني والدولة، [وبالتالي، بين المجتمع والسياسة]. إذاً مجتمع لوك المتخيل خارج الدولة هو مجتمع اقتصادي غير سياسي « لا دولة » (بشارة، 1998).

1.2.1.3 المجتمع المدني في ظل النهضة الصناعية بين الليبرالية والماركسية:

مع ظهور الثورة الصناعية في الغرب، وانحدار دور الكنيسة الأبوية، أصبحت المجتمعات الغربية تلعب أدواراً أكثر أهمية من حيث التنظيم البشري على مستوى التكتلات الصناعية الكبرى. وكذلك أخذت النظريات والأفكار الفلسفية والاجتماعية والسياسية في التسارع نحو التطور. فظهر ما عرف بالنظرية الكلاسيكية الحديثة في الفكر السياسي المعاصر. وعلى ما يبدو أن النظرية الليبرالية "أخذت في التطور خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لتجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر،...، كذلك إن النظرية الماركسية وجدت أصولها في ذلك الفكر (العلوي، إبريل 1992).

ويبدو أن هناك أمراً مشتركاً جمع بين "الماركسية والليبرالية المتطرفة، يتمثل في أنهما يريان في المجتمع كياناً لا سياسياً ولا يفردان المجال لحيز عام سياسي اجتماعي في الدولة

ومنفصل عنها في الوقت ذاته. ولذلك كان يسهل على العديد من الماركسيين الذين حلموا يوماً باستبدال الدولة برابطة المواطنين الأحرار، الانتقال مباشرة إلى الليبرالية المتطرفة التي لا ترى المجتمع المدني إلا كسوق، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي" (بشارة، 1998).

وبما أننا لسنا بصدد مناقشة تلك النظريات أو نقدها، فنكتفي بالرجوع لأهم الأفكار التي تطرقت للدولة وللمجتمع المدني في تلك الحقبة حسب روادها.

1.1.2.1.3 هيغل «Hegel»:

ربما كان هيغل أول من اقترح عدم صوابية رؤية منظري العقد الاجتماعي، منوهاً إلى عجز المجتمع المدني عن تنظيم ذاته وعدم مقدرته على تحقيق العقل والحرية وحاجته للدولة بوصفها قوة خارجة عنه للقيام بذلك" (أبو سيف، 2005). فكان المجتمع المدني لديه "يمثل الحيز الاجتماعي الواقع بين العائلة والدولة. وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة" (بشارة، 1998). ثم تعود الدولة لتلعب الدور الأساسي "بعد أن استوعبت المجتمع المدني في داخلها كمرحلة من مراحلها، وكتجريد من التجريبات التي تتركب في عينيتها الدولة الحديثة، التي تتضمن مكاسب المجتمع المدني كافة وتتفي مثالبه.

فالعلاقة بين المجتمع والدولة هنا ليست مجرد علاقة نفي وإثبات، وإنما علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر" (بشارة، 1998). من ناحية أخرى، لم يعتبر هيغل المجتمع المدني شرطاً وإطاراً طبيعياً للحرية، وإنما اعتبره فضاء للحياة الأخلاقية، بوصفها نتاجاً تاريخياً يتموضع بين مؤسستي العائلة والدولة،...، فالمجتمع المدني لم يكن أبداً معطى للحياة الطبيعية، إنما هو نتاج صيرورة من التحولات التاريخية الطويلة والمعقدة. فظهور المجتمع المدني هو إبداع العالم الحديث، إضافة إلى أن نسق الضرورات التي يخلفها تشكل قطيعة جذرية وحاسمة في الوسط الطبيعي" (الهرياسي، سبتمبر 1992).

وربما كان تفهم دعوة هيغل إلى اعتبار أن الدولة هي الأساس في نظريته، هو التأخر النسبي لظهور الدولة « البروسية» ألمانيا، فالمفكر الألماني هيغل عندما "استخدم معنى المجتمع المدني، لم يستخدم هذا المفهوم إلا لتأكيد دور الدولة في تحقيق التماسك والانضباط داخل

المجتمع، مع نفي أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه وانضباطه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك والانضباط (خطاب، صيف 2001).

2.1.2.1.3 2.1.2.1.3 ماركس «Marx»:

يحاول ماركس نقد فلسفة الحق عند هيغل "فهو في بدايات نقده يدافع عن الحرية ضد المجتمع والدولة البرجوازيين، المفترض أنهما تطبيق لها، ويدافع عن العالمية أو الكونية ضد جهاز الدولة البرجوازية البيروقراطي الذي يفترض أنه تجسيد لها. [وينطلق بذلك] من فهمه لمفهوم الدولة والمجتمع المدني ومفهوم الإنسان الذي يتحول إلى سلاح نقدي عندما يقابل واقع الدولة والمجتمع البرجوازيين" (بشارة، 1998). وبهذا لم يكن ماركس يفصل بين الدولة والمجتمع المدني على اعتبار أنهما برجوازيين في قمعهما للطبقات الأخرى. ومن ثم فإن الدولة أداة لسيطرة البروليتاريا ومن ثم تتحلل هذه الدولة، "فلما كانت الدولة هي نتاج مجتمع الطبقات، فوظيفة البروليتاريا إذاً هي الوصول إلى مجتمع بلا طبقات «classless» وبذلك تنتفي الحاجة للدولة وبالتالي للمجتمع المدني الذي سرعان ما يذوب مع ذوبان البرجوازية" (أبو سيف، 2005).

3.1.2.1.3 3.1.2.1.3 ألكس دي تكوفيل «Alexis de Tocqueville»:

يعتبر دي تكوفيل من أول المفكرين الذين طرّقوا باباً جديداً من أبواب دراسات المجتمع المدني من خلال كتابه الشهير «الديمقراطية في أمريكا». فقد استرعى انتباهه أثناء زيارته للولايات المتحدة كثرة الجمعيات، وأهمية الأدوار المختلفة التي تقوم بها داخل المجتمع الأمريكي. فكتب دي تكوفيل في القسم الثاني من دراسته (1839): "أن الأمريكيان من جميع الأعمار ومن جميع المنازل، ومن مشارب مختلفة، نجدهم يكونون الجمعيات. ليس لهم جمعيات اقتصادية وصناعية فقط حيث الكل يشارك فيها، لكن لهم أيضاً أنواع كثيرة أخرى، من دينية وأخلاقية مهمة وغير مهمة. جمعيات عامة وأخرى خاصة، جمعيات عملاقة وأخرى صغيرة. إن الأمريكيان يكونون جمعيات حتى لوظيفة إقامة الحفلات ولتأسيس الأديرة، أو لبناء الفنادق الريفية أو لرفع الكنائس، وأيضاً جمعيات لنشر الكتب، ولإرسال

المبشرين إلى أقاصي الأرض. وبهذه الطريقة يؤسسون المستشفيات والسجون والمدارس"
(Alexis de Tocqueville, 1990).

واعتبر تكوفيل أن "المجتمع المدني الذي يقوم على مشاركة المواطنين بطريقة فعالة في تكوين جماعات طوعية تهدف إلى تحقيق الصالح العام هو العلامة المميزة والبارزة في التجربة الأمريكية" (أبو زايد، سبتمبر 2004). كما اعتبر أن سر هذا النشاط والحراك الاجتماعيين هو الديمقراطية والمشاركة الجماعية، وأن المجتمع المدني هو نتاج النظام الديمقراطي نفسه.

وتتلخص أفكار تكوفيل حول المجتمع المدني، المشتقة من التجربة الأمريكية، والتي تعتبر في الواقع أيضاً خواص المجتمع المدني في النظام الديمقراطي، وهي كما يلي:

1. ما يمكن أن نسميه بالأنانية المتتورة «Enlightened Self-interest» وهو مبدأ ثقافي يدفع بالفرد للاهتمام بمصالحه، ولكن من خلال أخذ المصلحة العامة ومصالح الآخرين بعين الاعتبار. في هذه الحالة يصبح الحفاظ على النظام الديمقراطي مصلحة أنانية للفرد.
2. إقامة الروابط والمؤسسات الطوعية على كافة المستويات كقناة تتيح المجال للأفراد للتدخل في الشؤون العامة عبر اهتماماتهم، وتحدد مركزية السلطة في الوقت ذاته.
3. توفر الثقة المتبادلة أو الشعور بوجود قيم اجتماعية مشتركة تشكل مرجعية يمكن الاعتماد عليها عند حساب سلوك الآخرين وتوقع تصرفاتهم.

4.1.2.1.3 أنطونيو غرامشي «Antonio Gramsci»:

ارتبطت لفظة الهيمنة في الفكر الفلسفي السياسي باسم الفيلسوف الإيطالي الماركسي أنطونيو غرامشي، واكتسبت هذه اللفظة دلالات جديدة أسهمت في تطور مفهومين اثنين، «المتفقون» و«المجتمع المدني»، وهذا التطور يأتي من الكيفية التي ربط بها غرامشي في نصوصه وتحليلاته بين الثقافة والهيمنة، وبين الهيمنة والمجتمع المدني. ومن غير الممكن فهم لفظة الهيمنة وربطها بالثقافة والمجتمع المدني، دون محاولة استرجاع الحقبة التاريخية التي عاشها غرامشي في إيطاليا، والتي سيطر عليها الصراع بين الحزب الشيوعي الإيطالي ونظام الحكم الفاشي.

"فقد تم توحيد إيطاليا دون أن تتحقق فكرة الوحدة القومية فعلاً، ودون أن تشكل وحدة ثقافية متجانسة. لقد قامت إيطاليا دون إيطاليين، ويمكن فهم استحواذ فكرة الهيمنة الثقافية تماماً على تنظيرات غرامشي في هذا السياق التاريخي. إضافة لذلك، فإن تجربة هذا المفكر العملية، جعلته يتعرف على الطاقة الديمقراطية الهائلة الكامنة في المجتمع المدني، وذلك عندما قاد عملية تنظيم المجالس المحلية في تورينوتو، وعرفها كديمقراطية مباشرة أرقى من الديمقراطية البرلمانية. وكانت هذه التجربة بالنسبة له نواة المجتمع المنظم الذي سيحل مكان الدولة مستقبلاً" (بشارة، 1998).

فالدولة عند غرامشي هي المجتمعين السياسي والمدني. ويقول في كتابه «الأمير الحديث» أن الدولة هي "المجتمع السياسي بالإضافة للمجتمع المدني «الحقل الأيديولوجي» أو الأجهزة الإعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة. وهذا لا يجيز لنا عزل أجهزة الدولة الأيدلوجية والاقتصادية كلحظتين من لحظات الدولة الحديثة عن السلطة البرجوازية. فأجهزة الدولة الحديثة هي الأذرع الضاربة لهذه السلطة ومنفذة هيمنتها ومكرسة سيطرتها على الطبقات التابعة والهامشية، وهذا لا يعني بالمقابل إهمال الصراع في الحقل المدني" (سلوم، ربيع 2001). ويقترح غرامشي "ضرورة خلق أيديولوجيا وهيمنة مضادة، أي خلق مجتمع مدني آخر، أو استبدال المجتمع المدني الخاص بالدولة بمجتمع مدني جديد. وحسب غرامشي، فإن النقابات والأحزاب هي الوحيدة القادرة على خلق ما أسماه «هيمنة مضادة» لهيمنة الدولة القوية" (أبو سيف، 2005).

ومن ناحية أخرى ميز غرامشي بين نظامين شموليين للدولة والمجتمع وهما التقدمي والرجعي، ويحمل النظام التقدمي ثقافة جديدة صاعدة وفكراً جديداً، وهو يحل مؤسسات المجتمع المدني البرجوازية القديمة من أجل إعادة بناء مجتمع مدني جديد، تزول فيه الفوارق بين الطبقات إلى درجة انحلال الدولة أخيراً في المجتمع. "ولا يتوقف غرامشي عند هذا الحد، بل ينتقل إلى الجزم بأن الطبقة العاملة تستطيع أن تصل إلى السلطة فقط، بعد أن يحقق فكرها «هيمنة ثقافية Cultural Hegemony» على المجتمع (بشارة، 1998). من هنا تبرز أهمية أفكار غرامشي تجاه مفهوم المجتمع المدني الذي ارتبط مباشرة بمفهوم الهيمنة.

من خلال تتبع التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، نجد أن هذا المفهوم مر بمراحل تطور مختلفة تخللها غياب ملحوظ وظهور مكثف في آن معاً. فقد أخذ هذا المفهوم في الظهور خلال القرنين السابع والثامن عشر مع انتهاء أزمنة العصور الوسطى مروراً بأفكار ونظريات « الحق الإلهي والعقد الاجتماعي » التي وضعت الأسس الأولى لهذا المفهوم حتى ظهور النظريات والأفكار المؤدلجة ما بين الليبرالية والماركسية. باختصار نستطيع أن نقول بأن هذا المفهوم قد خاض أكثر من صراع كمفهوم أصيل في الفكر السياسي ليعود ويثبت نفسه من جديد ليشكل الأساس في دراسة دور المجتمعات في الحراك السياسي والاجتماعي وعمليات الانتقال والتحول.

3.1.3 المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث:

يعتبر البعض أنه من البداهة البحث عن مفهوم المجتمع المدني في التراث والفكر العربيين لاعتبارات عدة أهمها، حداثة المصطلح. فالمصطلح لم يكن متأصلاً لا في الفكر ولا في الثقافة العربية، وإنما أقحم مثله مثل ما استورد من أفكار وأيديولوجيات غربية. ويعتبر البعض أنه ليس هناك من "عيب في هذه المصطلحات وما تحيل إليه من دلالات وما تنتمي إليه من منظومات فكرية أو نظم سياسية، بل العيب في من يستورد هذه المصطلحات ويتعامل معها وكأنها سلع قابلة للاستيراد والتصدير، وأنها صالحة لكل زمان ومكان، دون محاولة لأعمال العقل لتبيئة هذه المصطلحات والمنظومات الفكرية التي تحيل إليها، لتصبح مناسبة للخصوصيات التاريخية والموضوعية" (أبراش، شباط 2001).

فالمصطلح حديث، وإن "استخدم بشكل أو بآخر في التراث الفكري العربي عند الفارابي وابن خلدون،...، وهو في نشأته واستخدامه المعاصر شديد الالتصاق بالتجربة الغربية" (كوثراني، سبتمبر 1992). كذلك فإن الاهتمام بالمجتمع والحراك الاجتماعي ازداد بقوة وأخذ بالتداول على الصعيد العربي مع بدايات النهضة العربية، مع بروز معالم الدولة الحديثة في إطار التقدم والحداثة منذ القرن الثامن عشر. "وشهدت البلدان العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر محاولات جادة لتقديم مشاريع نهضوية تحديثية من قبل جماعة من المفكرين المستنيرين،...، أمثال الطهطاوي والتونسي، والإضافات التي أضافها رواد الإصلاح والتجديد من بعدهم،...، واستطاع هؤلاء الرواد باتساع معارفهم واغتناء تجربتهم أن يميزوا بوعي عميق بالنسبة إلى

عصرهم واستشراف المستقبل من خلال رؤية علمية دقيقة وإدراك صيرورة تواريخ الشعوب والأمم" (زيادة، 1992). ورغم ذلك، فقد تأخر كثيراً ظهور المفهوم بصيغته الحالية على الساحة العربية، حيث بدأ المصطلح «المجتمع المدني» يدخل بقوة ساحة الفكر السياسي العربي مطلع العقد الأخير من القرن العشرين" (حنا، صيف 2001). وتحديداً مطلع الثمانينات منه، حيث بدأت بذور جنينية بالظهور على شكل مؤسسات أهلية مستقلة تؤسس إلى ليبرالية عربية وتدفع باتجاه قضايا العدالة الاجتماعية والحريّة والديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة أنظمة عربية شمولية وصفت بالمستبدة.

1.3.1.3 تأصيل المفهوم في السياق العربي:

كما في بقية أنحاء العالم الثالث، تم نفخ الحياة في مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة السلطوية العربية (بشارة، 1998). فظهر المفهوم "بصيغته المحددة في الثمانينات كإطار عام يربط ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلي والإقليمي (إبراهيم، 2000).

ورغم ما بات يتمتع به المفهوم من رواج في الخطاب الفكري والسياسي العربي إلا أنه لا زال يعطي معاني ودلالات مختلفة، "فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج إطار الدولة والعائلة وعلاقات القرابة،...، [والبعض يصر على أن المفهوم يشمل تشكيلات القرابة العشائرية التقليدية] على اعتبار أنها تشكل نوعاً من الحماية للفرد من بطش الدولة،...، والبعض الآخر يستثني الأحزاب السياسية [على اعتبار] أنها تسعى للوصول إلى السلطة (هلال، 2004).

ومن ناحيته يقول عالم الاجتماع السوري برهان غليون، "أن إحدى الصعوبات الكبرى في التوصل إلى مواقف مشتركة في موضوع المجتمع المدني،...، نابعة من انعدام التحديات الدقيقة للمصطلحات التي نستخدمها، وبالتالي عدم ثبات المعنى،...، [وينبع ذلك من عناصر ثلاثة أساسية هي]، استخدام هذه المصطلحات المنقولة عن ثقافة سياسية أخرى، وبالتالي افتقار مستخدميها أنفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها. وكذلك من التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح ناجم عن تبدل التجربة العملية السريعة

لمجتمعاتنا، ومن السياق الجديد الذي تستخدم فيه، والذي يرتبط ارتباطاً كبيراً في مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي العقيدى والعملية" (غليون، ابريل 1992).

رغم الالتباس في المفهوم والتباين في وجهات النظر حول المصطلح وحدوده وتعريفه على المستوى العربى. سنحاول رصد بعض التعاريف والمقاربات المفاهيمية الجادة في محاولة للوصول إلى عناصر مشتركة تجمع وحدة مفاهيمية محددة ذات دلالة.

من ناحية، عرف عالم الاجتماع المصرى « سعد الدين إبراهيم»، المجتمع المدني، "بأنه يتكون في صورته النمطية من عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية، الإتحادات العمالية، والنقابات المهنية، وهيئات التنمية الاجتماعية، وغيرها من جماعات الضغط. ويضمن المفهوم مجموعة من القيم والقوانين السلوكية التي تتعلق بالتسامح تجاه الآخر المختلف، والالتزام ضمناً أو صراحة بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات التي تتقاسم هذا «المجال العام» أي المجتمع السياسي" (إبراهيم، 2000). طبقاً لذلك فإن المجتمع المدني لدى «إبراهيم» لا يشمل التنظيمات التقليدية أو الروابط العائلية العشائرية، كما لا يشمل التنظيمات التي تقوم على أساس ديني أو طائفي أو عرقي.

أما المفكر المغربى، « محمد عابد الجابري»، فيرى أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي "تنتظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية،... فالمجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة" (الجابري، كانون ثانى 1993). وطبقاً لهذه الرؤية، فإن « الجابري» يرى في المجتمع المدني أنه ذلك السلوك الديمقراطى الذي يتم فيه احترام الإنسان وحقوقه المباشرة من خلال دولة تقوم على أسس مؤسسية ديمقراطية.

من ناحية ثانية، يرى عالم الاجتماع السورى، « برهان غليون» في المجتمع المدني الذى يطلق عليه أيضاً التنظيم الاجتماعى أو التنظيم المدني "الذى ينطوي ككل تنظيم بشرى على عناصر سلطة داخلية تتضمن استخدام وسيلتي القمع والإقناع في سبيل ضبط نشاط الأفراد المنخرطين فيه وسلوكهم. ولكن في جميع ذلك يتميز نشاط السلطة في التنظيمات المدنية بأنه

أكثر مرونة وتعددية، ويرتبط بعوامل عديدة متبدلة، مثل الظروف التي تمارس فيها والتقديرية الشخصية للقادة وقوة العلاقات الشخصية وجاذبية المصالح المادية. أنها تنظيمات شديدة المرونة وقابلة للتأقلم بشكل أفضل مع الظروف والأوضاع المتبدلة في الزمان والمكان، ولذلك لا يمكن الاستغناء عنها" (غليون، إبريل 1992). ويعتبر أن هذا التعريف يعين بالضبط حدود المستوى من التنظيم الاجتماعي الذي يطلق عليه المجتمع المدني في العصر الحديث. ويعتبر أن الجمعيات والنقابات التكوينية العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافة والأخلاق والعادات والتقاليد كلها من ميدان المجتمع المدني. كما يعتبر أنه ليس هناك في هذا المعنى أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

أما أستاذ علم السياسة الفلسطيني « إبراهيم أبراش » فيرى أن التعريف الأفضل للمجتمع المدني هو "بنية وعلاقات ومؤسسات يؤسسها الأفراد باستقلالية عن الدولة أو السلطة السياسية. وهو بهذا المعنى لا ينفصل عن حركة المجتمع الحديث وتطوره أو ما يستجد من تطورات على علاقات أطرافه مع بعضها البعض وعلاقته بمجمله بالمجتمع السياسي" (أبراش، شباط 2001)

أما منظمو ندوة « المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، 1992 » فقد اتفقوا على تعريف المجتمع المدني بأنه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة باستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية. ومنها أغراض مهنية، كما هو الحال في النقابات للارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها. ومنها أغراض ثقافية، كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية. ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وقد تضمن هذا التعريف أمثلة بارزة لمؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

في ضوء ما تقدم من تفسيرات مفاهيمية للمجتمع المدني، نستطيع أن نقول هناك جملة من العناصر المشتركة التي أجمع عليها معظم الباحثين ومفكري الاجتماع والسياسة العرب في

محاولتهم وضع تعريف ذو دلالة للمجتمع المدني في السياق العربي. ونستطيع أن نحدد تلك العناصر كالتالي:

* تقوم الفكرة الأساس في تنظيم مؤسسات المجتمع المدني على الطوعية، باعتبارها تشير إلى تلك التشكيلات الاجتماعية المختلفة التي تنظم على أساس طوعي قائم على حرية الفرد في المشاركة دون إكراه.

* تنشأ تلك التنظيمات المدنية على أساس مجموعة من القيم والقواعد السلوكية التي تتعلق بالتسامح والحرية والديمقراطية تجاه الآخر المختلف والممارسة السلمية لإدارة الخلافات داخل المجتمع السياسي.

* تقوم تنظيمات المجتمع المدني على فكرة المؤسسة المنظمة، وفكرة العمل الجماعي المنظم، على أساس التخصص الواحد، أو الفكر الواحد، أو الهدف الواحد.

* تنشأ منظمات المجتمع المدني خارج إطار الدولة أو السلطة «كمنظمات غير حكومية».

* تنشأ منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف أو غايات اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو مهنية، أو تنموية، داخل فضاء المجتمع دون سلطة أو تدخل مباشر من الدولة، يقابله دور المراقبة للدولة من قبل منظمات المجتمع المدني، وتتخذ أدوار المهادنة «المصالحة» أو المعارضة السلمية لها.

وبهذا يمكن القول بأن تعريف المجتمع المدني هو شبكة العلاقات الطوعية التعاقدية لأفراد أو جماعات داخل المجتمع لتحقيق هدف أو أهداف محددة، خارج إطار السلطة الرسمية في فضاء من الديمقراطية وممارسة الفعل السلمي. وتكون تلك العلاقات التعاقدية على شكل أحزاب وحركات سياسية، نقابات عمالية ومهنية، اتحادات ومنظمات شعبية، منظمات أهلية وغير حكومية.

الفصل الثالث

المبحث الثاني

علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية

في محاولة جادة لاستكشاف العلاقة الطردية للمجتمع المدني بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، كان لابد من توضيح مفهوم المجتمع المدني ومراحل تطوره التاريخي (انظر المبحث الأول)، ومن ثم ولكي تكون المحاولة واضحة المعالم في استكشاف مدى التلازم أو التلاقي كطرفي معادلة طردية يؤدي التقدم في إحدى طرفيها إلى التقدم في الطرف الآخر من عدمه. أن نوضح ولو بالشيء اليسير، معنى الديمقراطية ومدلولاتها، والثقافة الديمقراطية السائدة في الفهم العربي.

1.1.2.3 مفهوم الديمقراطية في الفكر العربي:

يكاد ينعقد الإجماع بين المفكرين ومنظري النظرية الديمقراطية على أن "الديمقراطية ليست تعبيراً عن حقيقة بنائية ومؤسسية فحسب، ولكنها أيضاً مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على ممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين. فالعبرة في النظام الديمقراطي ليست مجرد وجود الإجراءات والمؤسسات السياسية،... ووضوح الحدود بين نظام اختصاص السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية،... وإنما باحترام الدستور وتوظيف المؤسسات ومزاولة الإجراءات بدرجة يعتد بها من الإيجابية والفاعلية" (المنوفي، أكتوبر 1985).

"الديمقراطية بمعناها اللغوي اليوناني هي «حكم الشعب» وقد استمدت هذه القيمة السياسية أصولها وجذورها من تجارب وتراث العصور المختلفة حتى ظهرت في بناءها المتعارف عليه في العصر الحديث" (المنوفي، أكتوبر 1992). والديمقراطية ليست مفهوماً جامداً، بل هي مسيرة تحول طويلة ومستمرة. وقد أخذت الديمقراطية عدة أشكال أهمها ما تعارفت عليه أنظمة حكم ديمقراطية وهي "الديمقراطية المباشرة: التي يمارس الشعب فيها الحكم بنفسه، ولم تطبق إلا في المدن اليونانية القديمة. [ويؤخذ عليها العديد من المآخذ طبقاً لتقسيم الشعب إلى عدة طبقات، وكان حق المشاركة السياسية فقط لطبقة النبلاء والذكور]. الديمقراطية

النيابية: وهي التي يقوم الشعب فيها باختيار ممثلين له أو نواب بواسطة انتخابات حرة، يحكمون باسمه ونيابة عنه تحت مراقبته وإشرافه لفترة محددة. والديمقراطية شبه المباشرة: وتجمع بين الشكلين السابقين، حيث يقوم الشعب بانتخاب ممثلين يحكمون باسمه، ولكنه يحتفظ ببعض الصلاحيات لنفسه مثل حق الاقتراع. واقتراح القوانين، وإقالة النواب وغيرها" (السودي، مارس 2003). وتعتبر الديمقراطية شكل من أشكال الدولة أو المجتمع "تتكون فيه الإرادة العامة، أو هي نظام اجتماعي يخلقه أولئك الذين يحكمهم هذا النظام وهم الشعب. وفي هذا النظام الاجتماعي السياسي تقوم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة" (حجاب، أكتوبر 1992). وفق مبادئ المساواة والمشاركة السياسية الحرة والفاعلة من قبل الشعب.

يصف برهان غليون الحديث عن الديمقراطية ووجودها في المجتمعات العربية "كما هو الحال في المجتمعات كافة، هو تأسيس الشرعية وتعني الشرعية الديمقراطية انبثاق السلطة عن إرادة الجماعة الوطنية عامة، باعتبار أن ذلك هو القاعدة الشكلية لتأمين جوهر هو الأهم وهو اتفاق قيم ومعايير السلطة وممارستها مع قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها" (غليون، مايو 1990). ويرى غليون أن الديمقراطية تركز على ثلاثة مبادئ أساسية، يعد توفرها المعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية من عدمه وهي: "مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية بوصفه مفهوماً أساسياً للحياة السياسية والاجتماعية، ويشمل ذلك حق التنظيم الحزبي، والمعارضة السياسية السلمية، وحرية التعبير، والتعددية السياسية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة طبقاً لقواعد قانونية وإجرائية معروفة ومحددة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ومباشرة، ومنع احتكار السلطة، ومبدأ المساواة الذي تجسده الدولة القانونية والذي يضمن المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع" (غليون، نوفمبر 1996).

وطبقاً لرؤية غليون، فإن الديمقراطية كلاً لا يتجزأ من حيث المفهوم والممارسة. ولكن الفكر العربي الذي عانى من مخاض الفكر الغربي من حيث الممارسة والتطبيق، هل تقبل الديمقراطية جاهزة بعناصرها المكونة الأساسية؟ للإجابة عن هذا التساؤل يجب أن نصطدم بمكونات الثقافة والعقل العربيين. ولكن ولتجاوز هذا الجدل الفكري نقول أن هناك أكثر من تيار فكري على الساحة العربية اليوم، لها توجهات وتحفظات مختلفة على الديمقراطية الغربية من حيث صلاحيتها للتطبيق في البلدان العربية. نذكر منها، أولاً: التيار الأصولي الديني، الذي ينظر إلى الديمقراطية بعين من الريبة والشك. على اعتبار أن الديمقراطية

نموذجاً للحكم في البلدان الرأسمالية الغربية، ولا تصلح كنظام حكم إسلامي في ظل الشريعة الإسلامية التي أسست لنظام ديمقراطي «الشورى» يتوافق مع كتاب الله وشريعة نبيه. كما يقولون بأن الدين الإسلامي أول من أسس للحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وحارب التمييز العرقي والديني وكفل حرية العبادة لكافة الأديان. من باب أن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

من ناحية أخرى، يرى المفكر الفلسطيني عزمي بشارة أن التيار الديني أو المؤسسة السياسية قد تكون "أصولية التوجه، كما قد تكون ليبرالية التوجه والتفسير. وقد تتغلغل الأصولية في مرحلة ما إلى الوعي الشعبي، فتتفاعل مع هذا النمط من التدين، وقد يكون التدين السياسي إصلاحياً، وقد يكون أصولياً، كما هي الحالة المعروفة والأكثر انتشاراً في أيامنا لنمط التدين السياسي" (بشارة، أكتوبر 1998).

التيار الثاني، هو ذلك التيار الذي "يمثل الطبقات البرجوازية، والفئات الحاكمة، والصفوات التي تدعم الأنظمة الحاكمة. ويجادل أتباع هذا التيار بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة، لم تتضح بعد لتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي" (السودي، مارس 2003). فيرى أتباع هذا التيار أن الشعوب لم تتضح بعد لتحمل تبعات التحول الديمقراطي، وأن الديمقراطية الغربية نشأت في الغرب في أجواء من التحول الثقافي والشعبي الذي تأسس له عبر عقود طويلة من الزمن. لذلك وإن طبقت الديمقراطية بصورتها الليبرالية الغربية الحديثة في البلدان العربية، فإن نتاج ذلك سيكون وبالاً على المجتمعات العربية، ويعتبرون أن الديمقراطية لا بد وأن تأخذ وقتها وعلى جرعات مختلفة. وهم يحاولون بذلك الاستئثار بالسلطة ومكتسباتها لأكثر فترة ممكنة.

التيار الثالث، "هو تيار علماني غير جماهيري يمثل نخب «Elites» المتقفين من صحافيين، وعلماء، ورجال مال واقتصاد" (السودي، مارس 2003). وينظر إلى أتباع هذا التيار على أنهم علمانيون مناهضون للتيار الديني. ويرى منظرو هذا التيار أن تهرب النخب الحاكمة من التحول نحو الديمقراطية، ما هو إلا للبقاء في السيطرة على مقدرات الشعوب وسلبها إرادتها السياسية. وأنه لا بد من التحول نحو الديمقراطية ومسايرة العالم الحر، وإن الأمر لا يحتاج إلا لإرادة سياسية شعبية ورسمية للوصول إلى الديمقراطية الحديثة.

إذاً وفي ظل التباين في الفكر العربي تجاه الديمقراطية والتحول الديمقراطي نرى بأن الديمقراطية والتحول الديمقراطي ضرورة تاريخية للنهوض بالإنسان العربي أينما كان، وأن الديمقراطية كفكر ونظرية سياسية، مرنة بالحد الذي نستطيع من خلالها الموازنة بين الحفاظ على الدين وقيمه وكذلك التحرر الإنساني الضروري للتخلص من قبضة استبداد الأنظمة التسلطية الشمولية. من أجل ذلك، "وحتى تتحقق فاعلية وحيوية العملية الديمقراطية، لابد أن يشعر كل أو غالبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية" (المنوفي، أكتوبر 1985) المختلفة من خلال إيداء الرأي والرأي الآخر بحرية تامة، والشعور بقوة التأثير في عملية صنع القرار من خلال الاستعداد للمشاركة السياسية بصورها المختلفة في جو من التسامح الفكري المتبادل وتقبل الآخر. وهذا لن يتأتى إلا من خلال تعزيز ثقافة سياسية مغايرة يلعب المجتمع المدني الدور الأبرز فيها من خلال الضغط على صناع القرار سلمياً في التوجه نحو التغيير والتحول نحو الديمقراطية.

وأي كان من تداخل في وجهات النظر لدي تيارات فكرية عربية مختلفة، سنحاول أن نرصد ومن خلال الاستطراد السابق لتعريف الديمقراطية ومدلولاتها، أهم ركائز الديمقراطية الغربية وهي:

* أن الديمقراطية، ظاهرة اجتماعية بشرية تقوم على أساس مجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر على أساس من التنشئة الاجتماعية الديمقراطية.

* الديمقراطية شكل من أشكال الدولة والمجتمع، وهي أيضاً شكل من أشكال الحكم «الدولة القانونية» التي تقوم على أساس الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

* المساواة، إن المساواة أمام القانون والدستور من أهم ركائز النظام الديمقراطي، مع ضمان المشاركة السياسية الحرة والفاعلة لجميع أفراد المجتمع.

* التداول السلمي للسلطة طبقاً للقواعد القانونية الديمقراطية على أساس انتخابات حرة نزيهة ومباشرة، مع احترام الاختلاف والتباين مع الآخر ومنع احتكار السلطة.

2.1.2.3 المجتمع المدني والديمقراطية:

إن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في أي كيان سياسي واجتماعي، هو حلقة الوصل ما بين الفرد داخل المجتمع والدولة. ولما كانت الطوعية شرطاً أساسياً في تكون مؤسسات المجتمع المدني والانخراط فيها، كان ذلك بهدف وصول الفرد إلى الحاجة للمشاركة بمختلف أشكالها في إطار الدولة والمجتمع، وتحقيق مكاسب معنوية تتعلق بالتنظيم وتطوير قدرات الأفراد في المجالات المختلفة وتشكيل الحماية المدنية لهم من بطش المؤسسة الرسمية. في ظل شعور من قبل الفرد المتطوع في تلك المؤسسات بنوع من المرونة والحرية في أجواء من الألفة والودية بسبب عدم امتلاك تلك المؤسسات لحقوق قانونية لاستخدام العنف أو القوة ضد منتسبيها، رغم وجود قواعد قانونية وتنظيمية عامة، إلا من شأنها أن تجعل الفرد أقل شعوراً بالخوف من ممارسة سلطة معينة تجاهه. الأمر الذي يدعوه لأن يكون أكثر قرباً وانشغالاً بأهداف مؤسسته.

من ناحية أخرى، للفرد المنخرط في إحدى تنظيمات المجتمع المدني كامل الحرية من أن يقلص من نشاطه فيها أو يتركها نهائياً في "حال لم يحقق ما يريجه أو يتوقعه من مصالح أو احتياجات. إضافة إلى أن الفرد قادر على الانضمام لأكثر من تنظيم تطوعي. وأحياناً يمكن أن يختار بين أكثر من تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني التي تؤدي نفس الوظيفة" (إبراهيم، 2000)، كل ذلك من شأنه أن يعزز مشاعر إيجابية من المرونة لدى الفرد وبهامش أكبر من الحرية، بعكس مؤسسات الدولة الرسمية التي تكون فيها الصيغة التعاقدية قائمة بالأساس على مصلحة النظام السياسي في إطار قانوني مقيد ومحدد.

هذا بالإضافة إلى أن لتنظيمات المجتمع المدني القدرة على الإقناع والترغيب لدى أفراد المجتمع من منطلق المصالح والامتيازات. بعكس المؤسسة الرسمية التي تكون وسيلة انضمام الفرد فيها في أغلب الأحيان إجبارية، مثل التجنيد في الجيش وخدمة العلم وحتى في اختيار وظيفته العمومية أو مكانها. الأمر الذي يعطي تنظيمات المجتمع المدني القدرة على التحشيد والتأثير بفاعلية أكبر في بنیان المجتمع والمؤسسة الرسمية وقراراتها.

إضافة إلى ما سبق فإن الأسس البنيوية والإجرائية التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني في أغلب الأحيان، من شأنها أن تزود العضو وتكسبه بعض المهارات والعادات السلوكية السلمية في الإطار التنظيمي الديمقراطي، مثل حرية التعبير عن الرأي، والنقد و النقد الذاتي البناء، واحترام الاختلافات الفكرية. وكذلك على صعيد الممارسة الديمقراطية من خلال المشاركة في انتخابات تلك المنظمات بشكل دوري، والمراقبة، والمحاسبة، والمساءلة، وتعزيز ثقافة المعارضة بالطرق السلمية مثل الاحتجاجات والإضرابات والتظاهرات وغيرها. وكذلك المشاركة في كافة الفعاليات المجتمعية من ورش عمل وندوات ومؤتمرات مختلفة. الأمر الذي يكسب هؤلاء الأفراد حيزاً جديداً من المشاركة الفعالة القائمة على أسس ديمقراطية، كإسهام جديد في التنشئة الاجتماعية والسياسية.

من ناحية أخرى، قد يُنظر للمجتمع المدني على أنه تلك العصا الغليظة في وجه الدولة أو النظام السياسي. وبعبارة أخرى، فبالمجتمع المدني قد يسعى للوقوف في وجه الدولة بهدف التغيير والسعي وراء الحقوق والمكتسبات المدنية. ولكنه من ناحية أخرى وبالقدر ذاته، يعتبر صمام الأمان بالنسبة للدولة. فمن خلال الممارسة المدنية الديمقراطية للفعل المجتمعي، تقوم تلك المنظمات بتحسين الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، بعكس تلك الاضطرابات والثورات الشعبية العشوائية والتي عادة ما تفعل فعلها في الدولة والمجتمع من تدمير وخراب لكل ما هو منظم والذي عادة ما يعود بالدولة والمجتمع إلى الوراء. ليس ذلك فقط، فمنظمات المجتمع المدني تقوم بأدوار مكملة لدور الدولة أو المؤسسة الرسمية في معظم المجالات، التنمية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والثقافية، لا بل والسياسية أيضاً، ومن البديهي أن نقول بأن شعباً لديه مجتمعاً مدنياً فاعلاً، يصعب عليه الانكسار.

ولتوضيح هذه الرؤية نستطيع أن نأخذ مقارنة. فمثلاً يلعب المجتمع المدني في فلسطين دوراً هاماً في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. فمع بداية انتفاضة الأقصى في أكتوبر 2000، تعرضت معظم المؤسسات الرسمية إلى الضرب من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي أصابها الانهيار والانكشاف التام. ولكن المجتمع المدني الفلسطيني بكافة مؤسساته قام بدور مكمّل لدور المؤسسة الرسمية على الصعيد الإنساني والإغاثي، وكذلك على معظم الصعد. الأمر الذي أسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني بشكل كبير. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل كان للمجتمع المدني في فلسطين دوراً بارزاً

على صعيد تعبئة وتحشيد الرأي العام العالمي لقضاياها العادلة، وكان وما يزال ينظم رحلات التضامن من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين ضد قضايا سياسية وعنصرية مختلفة يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته ضد الشعب الفلسطيني.

وأما الوجه الآخر للمقاربة، فهو العراق. فخلال فترة الحصار السياسي والاقتصادي على الشعب العراقي منذ بدايات التسعينات إبان احتلال العراق لدولة الكويت، بدأت ملامح أزمات داخلية كبيرة داخل المجتمع العراقي، وبعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، وحل المؤسسة الرسمية فيه، تعرض البلد لأكبر نكبة إنسانية ومجتمعية في مختلف القطاعات الإنسانية والتنمية، وتعرض المجتمع العراقي للانهايار بشكل أكبر. ولو كان هناك مجتمعاً مدنياً عراقياً فاعلاً ولو لم تكن الدولة التسلطية هناك تحكم قبضتها على المجتمع المدني العراقي، لاستطاع المجتمع المدني هناك أن يخفف من كاهل ذلك الانهيار.

2.2.3 خلاصة:

أن الاعتقاد المتواتر لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، هي علاقة طردية، فلكي تحدث عملية الديمقراطية لابد أن تخضع الدولة لتحول جوهري في طبيعة عملها وفي خاصيتها التمثيلية وفي طبيعة الفاعلين المركزيين في اللعبة السياسية الداخلية. ولربما يقع الدور الأبرز في عملية التحول هذه على عاتق المجتمع المدني في الدول النامية أو التي تعاني من التسلط والاستبداد السلطوي. ولكن يبقى السؤال الأبرز هنا. ما هي تلك المقدره والمساحة الممنوحتين للمجتمع المدني في الأخذ بناصية الأمر تجاه التحول الديمقراطي؟ وهل يستطيع المجتمع المدني في هذه الحالة أن يقوم بعملية التحول نحو الديمقراطية دون تعاقد بينه وبين الدولة؟ فهذان سؤالان رئيسيان يحتاجان لإجابة أولاً لاستكشاف مدى قدرة المجتمع المدني في المساهمة في التحول نحو الديمقراطية في أي مجتمع كان. وربما الكثير من الكتاب والمفكرين وجدوا في المجتمع المدني الحل السحري للتحول نحو الديمقراطية والتخلص من أنظمة الحكم الشمولية، ولكن هذه النظرة الوردية تحتاج لمقومات أساسية لإنجاح هذه العملية، ولعلنا نستطيع أن نشمل أبرزها:

* تكون إرادة سياسية قوية من قبل الدولة والمجتمع أو من قبل المجتمع على الأقل لضرورة التحول نحو الديمقراطية. فبدون إرادة ووعي عميقين بضرورة التغيير ومواجهة التحديات، لن يكون لهذه العملية أي أثر يذكر.

* رفع القيود السلطوية عن حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها من أحزاب وحركات سياسية ونقابات مهنية وعمالية وجمعيات أهلية في إطار تعاقد قانوني مشرّع.

* رفع الوصاية والهيمنة الحكومية عن مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها في إطار قانوني منظم يحكم علاقات الطرفين.

* الابتعاد عن التعبئة السياسية والاحتكار السياسي والحزبي لمنظمات المجتمع المدني.

الفصل الرابع

التجربة التاريخية للمجتمع المدني الفلسطيني في العصر الحديث

الفصل الرابع

التجربة التاريخية للمجتمع المدني الفلسطيني في العصر الحديث

1.4 مقدمة:

إذا كانت هناك صعوبات منهجية تواجه الباحث عند محاولة البحث في المجتمع المدني العربي، فإن هذه الصعوبات تكاد تكون أكثر عمقاً واتساعاً عند محاولة البحث في المجتمع المدني في فلسطين. ولا يرجع ذلك لصعوبات منهجية فحسب، بل لخصوصيات تكوينية ومجتمعية وسياسية وديموقراطية. فمع انهيار الإمبراطورية العثمانية، كان الانتداب البريطاني قد وضع يده على فلسطين عام 1917، لتقتسمها عام 1948 كل من إسرائيل « التي قامت على أكثر من ثلاثة أرباع مساحتها الإجمالية»، وخضوع الضفة الغربية لسيطرة الأردن، ليترك قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. فقد تسببت حرب عام 1948، في تدمير الكيان الفلسطيني الذي لم يحظى يوماً بأن يشكل كياناً سياسياً مستقلاً. وكان من نتائج الحرب، احتلال معظم أراضي فلسطين التاريخية من قبل مجموعة من المهجرين اليهود عبر العالم، وتدمير المدن والقرى والبنية التحتية، وإزالة كافة معالم التواجد الفلسطيني الحضاري على أرضه. إضافة إلى تهجير الفلسطينيين إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية، وتشيتتهم في معازل للاجئين تدار من قبل الأمم المتحدة. ولم تقف تجربة المجتمع الفلسطيني عند حد السيطرة من قبل احتلال أجنبي عنصري وما ترتب عليه. فقد شهد الفلسطينيون مرحلة أخرى حاسمة من تاريخهم تمثلت في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيل عام 1967، الأمر الذي نتج عنه موجة جديدة من الهجرة والنزوح إلى خارج فلسطين.

فالفلسطينيون قد تقسموا بالفعل إلى أقسام تسيطر عليها قوانين وأحكام وأنماط إدارية وتنظيمية وسياسية مختلفة. فجزء من الشعب الفلسطيني أصبح يشكل جزءاً من الدولة الإسرائيلية ويخضع لقوانينها « فلسطينيو 1948»، وجزء آخر يخضع لاحتلال تعسفي قمعي في الأراضي المحتلة من عام 1967، وأجزاء أخرى تخضع لقوانين دول سيادية مختلفة مثل سوريا ولبنان والأردن. لذلك نجد من الصعوبة بمكان الحديث عن مجتمع مدني في إطار وحدة جغرافية محددة. وتحديدًا عند الحديث عن مجتمع مدني يسعى لإحداث تحول

ديمقراطي في ظل احتلال أجنبي قصري! كل هذه المشكلات تتعكس بشكل أو بآخر على صعوبة البحث عن مجتمع مدني فلسطيني في سياق تاريخي محدد.

رغم الصعوبات آنفة الذكر، فلا نجد بدأً من الحديث عن المجتمع المدني الفلسطيني في السياق التاريخي الحديث قبيل انهيار الإمبراطورية العثمانية، وحتى بداية تشكل السلطة الفلسطينية.

1.1.4 المجتمع المدني الفلسطيني حتى ما قبل الانتداب البريطاني على فلسطين:

يعود تاريخ العمل الأهلي الفلسطيني إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مع "ظهور بعض الفعاليات الشعبية والمجتمعية المنظمة في إطار جمعيات" (Khalidi, 1997) محددة طبقاً لقانون الجمعيات العثماني الذي كان ينظم تكون الجمعيات الخيرية والأهلية في الإمبراطورية العثمانية ومناطق نفوذها. وحيث أن الأراضي الفلسطينية كانت تخضع لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، فكانت المؤسسات الشعبية والأهلية تشكل وتسجل طبقاً لقانون الجمعيات الخيرية العثماني.

ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر "ما يقارب من خمسة عشر جمعية فلسطينية أكثرها خيرية وأدبية" (زايد، 1990)، وهذه الجمعيات هي: جمعية سنوسة صهيون أنشئت في القدس عام 1877، وهي فرع لجمعية اتحاد الشبان المسيحيين في لندن. "وفي هذه الفترة المبكرة أنشأت ثلاث جمعيات أخرى في عكا وهي جمعية شعبة المعارف، والجمعية الأدبية الخيرية، وجمعية مار منصور. وكانت هذه الجمعيات تجمع الأموال وتتفقهها على تعميم المعارف والثقافة وكذلك على مشروعات خيرية" (الموسوعة الفلسطينية، 1984). "وفي نفس العام أنشئت جمعية الغيرة المسيحية في القدس. أما في العام 1882، فقد أنشئت الجمعية الأرثوذكسية الفلسطينية، حيث كانت تهتم بإنشاء المدارس ونشر الكتب" (الموسوعة الفلسطينية، 1984). "وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشطت الجمعية الألمانية الفلسطينية التي عيّنت بنشر،... المطبوعات الفلسطينية في سنة (1894-1895)" (الموسوعة الفلسطينية، 1984). وفي العام 1898، تأسست جمعية الآداب الزاهرة في القدس على يد مؤسسها داوود الصيداوي، وكان من أهم اهتماماتها نشر المعارف في

فلسطين. كما نشأت جمعية الآداب الوطنية في يافا عام 1908، وكان من أهدافها تربية الشبيبة وتهذيبها. وفي نفس العام تأسست في القدس فرع لجمعية الإخاء العربي على يد الأستاذ خليل السكاكيني وكانت متعددة الأهداف. أما في العام 1909، فقد تأسست في بيت لحم الشبان الخيرية. وفي العام 1910، أنشئت في يافا كل من جمعية السيدات الأرثوذكسية وجمعية عضد اليتيمات الأرثوذكسية. و في العام 1911، تأسست جمعية الشبان المسيحية في القدس. وفي العام 1912، أنشئت جمعية المعلمين على يد خليل السكاكيني الشخصية الأدبية الفلسطينية البارزة (زايد، 1990).

إضافة لذلك، فقد شهدت الفترة نفسها وهي تلك الفترة التي كانت ترسم بدايات انهيار الإمبراطورية العثمانية، بالتزامن مع تسارع الحركة الصهيونية العالمية في محاولات استيطان أرض فلسطين. ومع شعور الفلسطينيين آنذاك بخطر الحركة الصهيونية والاستيطان الصهيوني في فلسطين. أخذ المجتمع المحلي تبعاً بالتحول نحو تأسيس أحزاب وحركات ذات طابع سياسي مناهض للحركة الصهيونية. حيث شكلت هذه التنظيمات مظهراً مبكراً للوعي السياسي المنظم في مواجهة نشاط الجمعيات واللجان الصهيونية، ومن أولى هذه المنظمات، "الحزب الوطني العثماني 1911 (الحوت، 1991)، والذي كان يقوم على أهداف تحارب الهجرة الصهيونية المنظمة لأرض فلسطين.

إضافة لذلك فقد تأسست "جمعية مكافحة الصهيونية" (الحوت، 1991) في نابلس عام 1913، وكانت تدعو إلى مقاومة بيع الأراضي والمحافظة على حقوق الفلاحين. وبرزت أسماء أخرى متعددة لجمعيات عاملة ضد الصهيونية، ففي القدس وحدها أنشأ سنة 1914، مؤسستان سياسيتان هدفهما الوقوف في وجه الأخطار الوشيكة التي تهدد أرض فلسطين، وهي "الجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية الإخاء والعفاف" (الحوت، 1991). وفي استانبول أسس تكتل الطلبة من أبناء فلسطين والعرب، جمعية لمكافحة الصهيونية ومقرها الرئيسي القدس.

2.1.4 المجتمع المدني الفلسطيني خلال مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين (1917-1948):

بعد قرار الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1917، تعرض الفلسطينيون إلى مواجهة من نوع آخر. فبعد أن بدأ المجتمع الفلسطيني في العمل الجاد لمواجهة الحركة الصهيونية، جاء الانتداب البريطاني ليشكل التحدي الأكبر بالنسبة لهم. فمنذ اللحظة الأولى، وبعد أن احتل الجيش البريطاني مدينة القدس في 1917/12/9، قال قائد القوات البريطاني الجنرال « أدموند اللنبي » قولته الشهيرة في نهاية خطابه أمام أعيان مدينة القدس « الآن انتهت الحروب الصليبية » ، وكأنه بذلك يضع الخطوط العريضة المستترة لنوايا الانتداب البريطاني على فلسطين. والتي سرعان ما تكشفت بشكل صارخ إبان إطلاق وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

منذ تلك اللحظة بات الفلسطينيون يواجهون احتلال أجنبياً من نوع جديد، فهو لم يكن انتداباً بالمعنى الذي حددته عصبة الأمم آنذاك، بل كان انتداباً لتنفيذ خطط استعمارية استيطانية لصالح الحركة الصهيونية التي ترعرعت ونشأت بفضل رعاية ودعم الانتداب البريطاني. في تلك الفترة طغت الصبغة ذات الطابع السياسي على العمل المجتمعي الفلسطيني لمواجهة تحديات المرحلة. من هنا وضع الفلسطينيون على سلم اهتماماتهم تحقيق الاستقلال الوطني ومجابهة التحديات السياسية. وقد عرفت هذه المرحلة تعاظماً في تأسيس الأحزاب والنوادي والجمعيات بمختلف أشكالها. ومن الملاحظ أن غالبية مؤسسات المجتمع المدني في تلك الفترة أسست "ضداً عن رغبات الاحتلال، حيث أن قوانين الانتداب لم تسمح للفلسطينيين بتنظيم أنفسهم سياسياً واجتماعياً إلا بالشكل الذي يخدم مصالح الاستعمار، وبالتالي فقد طغى العمل السري على غالبية نشاط مؤسسات المجتمع المدني" (أبراش، شباط 2001) وتحديداً ذات الطابع السياسي منها.

من ناحية أخرى وتجاوزاً لقوانين الانتداب التي كانت تحارب المنظمات الفلسطينية السياسية، "أخذت مؤسسات المجتمع المدني طابعاً أهلياً أو تقليدياً، حيث لعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية دوراً في هيكلية مؤسسات المجتمع المدني، كما يلاحظ نخبوية تلك المؤسسات، حيث لعبت العائلات المشهورة والمنتمية إلى الطبقة الإقطاعية والبرجوازية

دوراً في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني" (أبراش، شباط 2001). حيث كان في فلسطين الكثير من الزعامات والقيادات المحلية في مختلف المدن والقرى من وجهاء وأعيان وشيوخ قبائل تتمتع بنفوذ عائلي وقبلي وكان معظمهم يتبوأ مناصب رفيعة في البلديات والإدارة المحلية أثناء الحكم العثماني.

"ونظراً للظروف السياسية والإدارية التي كانت قائمة في فلسطين قبل الاحتلال البريطاني فإن مدينة القدس كانت أبرز المدن الفلسطينية، إذ تركز فيها الكثيرون من هؤلاء الأعيان والوجهاء" (الموسوعة الفلسطينية، 1984)، فذهب بعض هؤلاء إلى الاهتمام بالحركة الوطنية الفلسطينية والأخذ بزمام المبادرة في توجيه الشعب وتشجيعه على التظاهر وإتباع كل طريقة لمقاومة الحكم البريطاني والحركة الصهيونية. فأسسوا ما عرف "بالنادي العربي في القدس وانتخبوا لرئاسته الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين" (الموسوعة الفلسطينية، 1984) آنذاك. ولكن الإنجليز بدءوا بمحاربة هذا التوجه وحاولوا زرع بذور الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، ولكن جاء رد الفلسطينيين أن أسسوا ما عرف بالجمعيات الإسلامية المسيحية عام 1918، إعراباً عن التضامن الوثيق في الفكر تجاه الانتداب والحركة الصهيونية. وقد كلفت هذه الجمعيات بمسؤولية الحركة الوطنية الفلسطينية.

وبعد مرور مدة غير طويلة على تشكيل هذه الجمعيات، شعر الفلسطينيون بالحاجة الماسة لإيجاد قيادة فلسطينية مركزية للبلاد "فعمدت الجمعيات الإسلامية المسيحية ما عرف بالمؤتمر العربي الفلسطيني الذي جاء ممثلاً للبلاد بأسرها، وتوحدت في هذا المؤتمر القيادة العامة للحركة الوطنية" (الموسوعة الفلسطينية، 1984). وتأسس في تلك الفترة «الحزب العربي الفلسطيني» لنفس الغرض. كما "تأسس عام 1919، ما عرف «بالحزب الشيوعي الفلسطيني أو حزب العمال الاشتراكي في فلسطين» على أيدي مجموعة من العمال الثوريين اليهود" (الموسوعة الفلسطينية، 1984) من سكان فلسطين، لإدانة الصهيونية والانخراط في نشاط النضال الوطني التحرري المعادي للإمبريالية والصهيونية. كما تأسست الجمعية الفدائية عام 1919، والجمعة العربية الفلسطينية عام 1920، والحزب الوطني عام 1923، وحزب الزراع عام 1923، وحزب الأهالي عام 1925، والحزب الحر الفلسطيني عام 1927، والمجلس الإسلامي الأعلى عام 1922، وحزب الاستقلال عام 1932، وحزب الدفاع الوطني عام 1934، والحزب العربي الفلسطيني عام 1932، وحزب الإصلاح عام 1935،

وحزب الكتلة الوطنية عام 1935، واللجنة العربية العليا عام 1936 (أبراش، شباط 2001) . وكانت جميعها تهتم بالدفاع عن أرض فلسطين ومقاومة الانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية.

كما عقد الفلسطينيون بين "عامي 1920-1928، سبعة مؤتمرات عربية فلسطينية تولت قيادة الحركة الوطنية. وتركزت القيادة في «لجنة تنفيذية» كان كل مؤتمر ينتخبها قبل انفضاضه، ومن الجدير بالذكر أن المؤتمرات الفلسطينية المذكورة كانت تنتخب موسى كاظم الحسيني رئيساً لها وللجان التنفيذية. وبدأ، أصبح الحسيني زعيم البلاد الأول" (الموسوعة الفلسطينية، 1984).

لم يقتصر تشكيل مؤسسات المجتمع المدني على المنظمات السياسية فقط، بل شهدت الحركة النقابية نشاطاً ملحوظاً في عملها، حيث تم تأسيس نقابة عمال المواصلات في حيفا عام 1922، التي سرعان ما سيطر عليها الصهاينة فانشق العرب الفلسطينيون وأسسوا عام 1924، النادي الخيري العمال سكك الحديد في حيفا، ومن ثم تحول إلى جمعية العمال العربية الفلسطينية عام 1925" (أبو سيف، 2005)، والاتحاد النسائي في عكا عام 1929 (زايد، 1990). هذا بالإضافة إلى مجموعة من الروابط الثقافية والشبابية مثل "الرابطة الأدبية في حيفا 1928، ورابطة خريجي مدارس الزراعة 1931، ورابطة خريجي الكلية الاسكتلندية في صفا 1935، رابطة الشبيبة العربية في حيفا 1937، ورابطة الطلبة العرب في يافا 1938، ورابطة الطلبة العرب في القدس في الأربعينات، ورابطة الطلاب الأدبية في رام الله 1944، ورابطة المتقنين العرب في بيسان عام 1944، ورابطة المتقنين العرب في عكا 1944، ورابطة المتقنين العرب في يافا عام 1944، ورابطة وحدة جمعيات السيدات العربيات في القدس عام 1944، ورابطة المتقنين العرب في القدس عام 1945، ورابطة الشباب الأدبية في رام الله عام 1946، ورابطة المتقنين العرب في نابلس 1946، ورابطة خريجي كلية غزة عام 1947، ورابطة الشبيبة العربية في حيفا عام 1947، ورابطة الطلاب العرب في القدس عام 1947، والرابطة العربية في عكا 1947" (زايد، 1990).

من ناحية أخرى رصدت الموسوعة الفلسطينية ما يقارب من 206 جمعية ذات طابع مجتمعي مختلفة الأهداف والغايات، أسست خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من

العام 1917 حتى 1948. كما رصدت 140 نادياً رياضياً ثقافياً موزعة على معظم المدن والقرى الفلسطينية.

3.1.4 المجتمع المدني الفلسطيني منذ النكبة حتى النكسة (1948 - 1967):

كان من أهم نتائج حرب عام 1948 «أو ما عرف بنكبة فلسطين» أن قامت إسرائيل على الأرض الفلسطينية، وما ترتب على ذلك من احتلال ما يقارب من ثلاثة أرباع فلسطين التاريخية، وتدمير مختلف الجوانب الحياتية والمجتمعية الفلسطينية من قرى ومدن ومؤسسات وبنية تحتية، إضافة إلى تهجير السكان الفلسطينيين الأصليين إلى معازل داخل فلسطين والقسم الأكبر منهم خارج فلسطين. الأمر الذي أدى إلى تغيرات جذرية في البنية الأساسية للشعب الفلسطيني. ولم تترك هذه الحرب إلا آثار المعاناة والألم والتشرد لشعب بدأ مضطهداً لأبعد الحدود. وبالتالي نستطيع أن نطلق على هذه المرحلة «مرحلة الانحدار البنيوي» للشعب بمختلف مكوناته وتشكيلاته الطبيعية ومؤسساته المجتمعية والمدنية كذلك. حيث عمد الاحتلال إلى تدمير كل ما طالته يده من مؤسسات وهيكل تنظيمية، وإغلاقه لبعضها، وانحلال بعضها الآخر لغياب القاعدة المجتمعية الأساسية المبررة لوجودها بعد عمليات التهجير.

ورغم أن الفترة التي سبقت العام 1948، كانت بمثابة المرحلة الذهبية في تشكّل البنى والهياكل المدنية والمجتمعية، إلا أن جذورها بقيت راسخة في الوعي الوطني الفلسطيني بعد النكبة، فاتجه العمل الفلسطيني المنظم إلى خارج فلسطين في الدول العربية المجاورة التي احتضنت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين "فتكونت المنظمات الفلسطينية الثقافية والاجتماعية كروابط الطلاب والاتحادات. وطراً على هياكلها تحول كبير، إذ صار الاتجاه إلى تكون المنظمات الإقليمية التي تخدم مصالح التجمعات الفلسطينية في المناطق التي نزحت إليها، فتكونت رابطة للطلبة الفلسطينيين في القاهرة، وأخرى في بيروت، وثالثة في دمشق، وصارت وظائفها تتحصر في التوعية السياسية والعمل السياسي للحيلولة دون تحول القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين" (زايد، 1990)، إضافة إلى ذلك ممارسة هذه المنظمات العمل الثقافي والاجتماعي بمختلف أشكاله للحفاظ على الهوية والتراث الفلسطيني.

ومع بداية الستينات "نهضت الحركة الوطنية الفلسطينية بفعل الدور النشط للفلسطينيين المنضوين داخل الأحزاب القومية [والأيديولوجية العربية المختلفة]،...، حيث لم يكن يسمح بعد بعمل فلسطيني سياسي مستقل، فقد مارس الفلسطينيون نشاطهم السياسي من خلال اتحادات وتنظيمات شعبية ونقابية" (أبراش، شباط 2001). ففي العام 1959، تم تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة، وكان من أهم أهدافه إعداد الشباب العربي الفلسطيني لمعركة التحرر الوطني وفضح المؤامرات الإمبريالية والصهيونية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية. إضافة إلى أهداف نقابية وثقافية. وفي العام 1963، تم تأسيس الاتحاد العام لعمال فلسطين، وهو امتداد لجمعية العمال العربية الفلسطينية، وكان مقر الاتحاد مدينة غزة التي كانت تخضع للإدارة المصرية، وكان يهدف الاتحاد إلى الحفاظ على حقوق العمال الفلسطينيين وتوعيتهم وتعبئتهم سياسياً لمواجهة التحديات التي ألمت بالقضية الفلسطينية. كما تم تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1966، الذي اتخذ من القدس مقراً رئيسياً له، وكان قد تأسس الاتحاد بعد فترة قصيرة من انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة عام 1965، والتي أخذت على عاتقها فيما بعد إعادة هيكلة وتشكيل غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل والخارج. وبذلك شهد المجتمع المدني الفلسطيني ومنظماته إعادة إحياء بلباس وطني فلسطيني مستقل.

رغم قساوة المرحلة السابقة على صعيد الدور المدني للمنظمات المجتمعية الفلسطينية، إلا أن الموسوعة الفلسطينية رصدت تكون مجموعة من الجمعيات والاتحادات والأندية المختلفة في تلك الفترة. ففي العام 1958، تأسس اتحاد الجمعيات الخيرية في كل من نابلس وجنين وطولكرم، وهي مناطق كانت ضمن حدود عام 1967، الخاضعة للحكم الأردني. إضافة لذلك تم رصد 25 جمعية و 21 نادياً رياضياً وثقافياً في مناطق مختلفة من الضفة الفلسطينية.

4.1.4 المجتمع المدني الفلسطيني منذ العام 1967 حتى قيام السلطة الفلسطينية:

في العام 1967، أكملت إسرائيل احتلال ما تبقى من الجغرافيا الفلسطينية، بحيث لم يترك هذا الاحتلال شيئاً للصدفة. فعمدت إسرائيل باحتلالها ما بقي من أرض فلسطين إلى إحكام سيطرتها الكاملة على الأرض، وطرد أهلها ليحل محلهم مستوطنون يهود. وهي "بهذه الصفة ليست احتلالاً تقليدياً، وإنما احتلال يسعى إلى اقتلاع المجتمع الفلسطيني من أرضه

بعد تقطيع أوصاله وتدمير قيمه وتبديد طاقاته" (الدفاق، 1992)، وبما أن الأرض هي الأساس المادي لأي مجتمع بشري، فقد سعت إسرائيل إلى طيها شيئاً فشيئاً من تحت أقدام الفلسطينيين. وتعاملت مع المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، بشكل عنصري تدميري يقوم على أساس الاستيطان الذي يقوم أساساً على أنقاض المجتمع الفلسطيني، حيث أطلقت إسرائيل العنان للمستوطنين وشجعتهم على الاستيلاء على أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية وحوالي 40% من مساحة قطاع غزة. وضربت بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية في التعامل مع الفلسطينيين كشعب محتل، وسيطرت على كافة الموارد الطبيعية والاقتصادية وألحقتها بالاقتصاد الإسرائيلي. وأغلقت معظم المؤسسات السيادية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، وأصدرت عشرات القوانين الإدارية والتنظيمية التي قيدت خلالها عمل مؤسسات المجتمع المدني التي كانت قائمة قبل الاحتلال، وجعلتها تعيش حالة من الترقب القسوى في انتظار أوامر إدارية بالإغلاق أو التجميد أو الهدم أو المصادرة.

رغم سوداوية هذه المرحلة التي شعر الفلسطينيون خلالها بتراجع قضيتهم ومحاولات محوها بتواطؤ عالمي. إلا أن ذلك كان بمثابة شعور قوي لمحاولة استعادة زمام المبادرة وتحديداً بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة و الهزيمة العربية عام 1967. فأخذت منظمة التحرير الفلسطينية* على عاتقها إعادة تأطير وهيكلية المنظمات الفلسطينية في فلسطين والخارج كعملية تجميعية لما تبعث من هذه المؤسسات. فالمنظمة نظرت إلى إعادة بناء وتأسيس منظمات المجتمع المدني كحاجة ملحة للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية من الاندثار، ولتحقيق مصالح مادية ومعنوية لشعب يرزح تحت الاحتلال وكمحاولة لتصليب موقفه أمامه.

من ناحية أخرى نظرت المنظمة إلى نفسها وكأنها الإطار السياسي والمعنوي الأوحد للشعب الفلسطيني، وتعاملت مع ذلك كسلطة سياسية وإدارية للشعب الفلسطيني بانتظار تحقيق الاستقلال الذاتي وإعادة بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية. فشهدت "هذه المرحلة برون العشرات من الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات والجمعيات والنوادي" (Taraki, 1989) التي كان لها دور فعال في تعزيز الصمود الفلسطيني. وهناك من يقول بأن نشاط منظمة التحرير في تلك الفترة "يثير الشهية للقول بوجود نمط فلسطيني للممارسة السياسية مختلف، في كثير من مظاهره عن ممارسات البيئة الإقليمية العربية. بعبارة أخرى ثمة

خصوصية فلسطينية في هذا الإطار. فالمشهد في المنطقة العربية،... ضعف مؤسسات المجتمع المدني وحادثة الكثير منها، وخضوعها لرقابة الدولة التي تهيمن على مختلف مظاهره،... في حين نشأت المؤسسات المدنية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها بتشجيع ودعم من الحركة السياسية" (الأزهري، ديسمبر - يناير، 1991-1992). وهذا لا يقتصر على المؤسسات التي أنشأتها المنظمة بل على مختلف المؤسسات الوطنية التي نشأت بشكل أو بآخر فمعظمها كذلك حضي برعاية المنظمة سواء السرية منها أو العلنية.

ولعبت الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية المنطوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني «حزب الشعب» لاحقاً، دوراً مميزاً في رعاية مؤسسات المجتمع المدني في الأراضي المحتلة والتي صبغت بدورها إلى حد ما بالصبغة التنظيمية والسياسية. حيث قامت بعض هذه التنظيمات بمهام تمثيل الفصائل السياسية في الداخل بشكل سري واستطاعت أن تقوم بمهام نضالية ووطنية مثل شحذ الهمم لدى المواطنين وتعزيز صمودهم، وكذلك كانت تقوم بدور وطني بارز في الحفاظ على طبيعة الدور النضالي والوطني داخل المؤسسات الفلسطينية.

ومن أهم المؤسسات التي رعتها أو شكلتها منظمة التحرير الفلسطينية، الاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين في القاهرة عام 1968، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في الإسكندرية عام 1969، والاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين في القاهرة عام 1971، والاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين عام 1972، والاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين في بغداد عام 1973، والاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين في بيروت عام 1979.

إضافة لذلك فقد كانت منظمة التحرير تقوم على العديد من المؤسسات البنوية الهامة مثل التنظيمات السياسية الفلسطينية، واللجنة التنفيذية والمجلسين المركزي و الوطني، ودوائر إدارية وتنظيمية متعددة أهمها الدائرة السياسية، وجيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي، ودائرة الإعلام والثقافة. إضافة لبعض المؤسسات الأساسية في بنية المنظمة، حيث أنشئت المنظمة ما عرف بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي تولت الرعاية الطبية

والصحية، حيث تتبع الجمعية عشرات المشافي والعيادات الطبية في مختلف أماكن التواجد الفلسطيني. ومن المؤسسات المدنية الهامة التي تبعت منظمة التحرير، "جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين المعروفة بمؤسسة صامد" (الأزهرى، ديسمبر - يناير، 1991-1992) والتي عملت على تقديم خدمات التدريب المهني لأبناء الشهداء وتشغيلهم، وتوفير المواد والسلع الأساسية للتجمعات الفلسطينية، إضافة إلى أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. كما أولت المنظمة اهتماماً مباشراً بمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الثقافة والفنون والتراث، والعديد من المؤسسات المدنية والاتحادات والنقابات.

لعبت منظمات المجتمع المدني في الأراضي المحتلة عام 1967، دوراً أساسياً وهاماً في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في ظل احتلال أجنبي وغياب سلطة وطنية. وشهدت المراحل الأولى بعد النكسة تدهوراً خطيراً على صعيد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني جراء الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضدها. ولكن مع بداية الثمانينات عادة المنظمات الأهلية إلى ممارسة نشاطها من جديد وتحديداً بعد الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987، حيث بدأت هذه المنظمات بتطوير خدماتها في مختلف "مجالات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية،... [ما أدى] إلى إحداث تحولات مهمة في بعض الجمعيات الخيرية والتقليدية، من حيث توجهاتها ومجالات عملها. فقد بادر بعضها إلى إنشاء الجامعات، والمستشفيات، ومراكز التدريب والتشغيل والإقراض الصناعي والزراعي، وبعض المشاريع المدرة للدخل" (شبلي، السعدي، المالكي، 2001). فالمنظمات الخيرية الفلسطينية قبل قدوم السلطة الوطنية، كانت تشرف على 60% من خدمات الرعاية الصحية، و50% من خدمات المشافي. كما كانت تشرف بالكامل على مراكز التأهيل والمعاقين" (Sullivan, 1995). كما رصدت دراسة ميدانية، نفذها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (شبلي، السعدي، المالكي، 2001)، أن ما نسبته 46.6% من إجمالي المؤسسات البالغ عددها 1037 مؤسسة عام 2001، كانت قد تأسست خلال الفترة بين عامي 1967-1993، ما يعني أن هناك ما يقارب 493 مؤسسة أهلية فلسطينية كانت عاملة في الأراضي المحتلة من عام 1967، في المجالات المختلفة. كما تفيد الدراسة، بأن ما نسبته 32.1% من إجمالي المؤسسات التي رصدت، كانت قد نشأت مع بداية العام 1980 وحتى العام 1993، بمعدل 345 مؤسسة. وهذا دليل على القفزة النوعية في عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية بداية الثمانينات.

5.1.4 خلاصة:

من الملاحظ أن المجتمع المدني الفلسطيني وخلال حقبة متلاحقة زمنياً ومختلفة من حيث الأداة المسيطرة على أرض والموارد ومحاولات محاصرة الثقافة والحرية بوسائل وأساليب مختلفة، إلا أنه بقي يقاوم كافة الضغوط ويواجه اعتى الأزمات. والملاحظ أن لديه قدرة عجيبة على البقاء والصمود رغم كل ما ألم به منذ الانتداب حتى نشوء السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن المجتمع المدني الفلسطيني كان قد سجل حضوراً ونشاطاً ملحوظين في فترة مبكرة جداً مقارنة بدول كثير في المنطقة، والاهم من ذلك انه تشكل في ظروف احتلال أجنبي وخارج فضاء دولة وطنية ذات سيادة.

الفصل الخامس

المجتمع المدني في ظل السلطة الفلسطينية

الفصل الخامس

المجتمع المدني في ظل السلطة الفلسطينية

المبحث الأول

1.5 مقدمة:

بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993، وبدء تنفيذ مراحل هذا الاتفاق تدريجياً، دخلت منظمة التحرير الفلسطينية مناطق الحكم الذاتي بمعظم أجهزتها ومؤسساتها الرسمية، وبدأت شيئاً فشيئاً بتنظيم نفسها في إطار سلطة فلسطينية ممثلة سياسياً عن الشعب الفلسطيني. منذ تلك اللحظة، بات على منظمة التحرير أن تأسس السلطة الفلسطينية بمختلف الأجهزة البيروقراطية والتنظيمية الرسمية التي تتيح لها أو من خلالها قيادة الشعب الفلسطيني. فأسست السلطة التنفيذية الوليدة بمختلف أجهزتها وإداراتها المعروفة، وحاولت التأسيس لجهاز قضائي فلسطيني، وفي عام 1996 أجرت أول انتخابات برلمانية فلسطينية نتج عنها ما عرف بالمجلس التشريعي الفلسطيني. وبذلك كانت أولى محاولات السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي محددة الصلاحيات كما نصت على ذلك اتفاقيات السلام المرحلية بين المنظمة وإسرائيل، أن تنشأ سلطات الحكم الثلاث بغض النظر عن حجمها وفعاليتها.

وبذلك أصبح هناك ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني نظاماً سياسياً فلسطينياً معترف به دولياً يطرح نفسه كمشروع نظام حكم للدولة الفلسطينية المستقبلية. منذ هذه اللحظة بدا ما يشبه ظهور تمايز بين ما هو سياسي وما هو مدني. فالفعل الفلسطيني اتجه إلى التحول من مرحلة الثورة إلى مرحلة البناء الداخلي من خلال المراهنة على الحلول السلمية، وتراجعت أجندة الكفاح الوطني مقابل البناء المؤسساتي والتحول الديمقراطي. ودفع بهذا التوجه إلى أقصى حد داخلياً وخارجياً. فالسلطة الفلسطينية الوليدة كانت تسعى لتأسيس نظاماً يبدو ديمقراطياً من أجل استقطاب الرأي العام العالمي لفكرة الدولة الفلسطينية الحديثة ذات الطابع الديمقراطي السلمي. ومن ناحية ثانية، نفخ المجتمع الدولي في فكرة قبول دولة فلسطينية سلمية تقوم على أسس ديمقراطية. وتم توجيه الأنظار داخلياً بهذا الاتجاه، ورصدت الأموال

من قبل الدولة المانحة لدعم المشاريع الديمقراطية التي تسعى لأحداث التحول الديمقراطي. فظهر في مناطق السلطة الفلسطينية ما يشبه الطفرة في مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها، حيث لوحظ تضاعف عدد هذه المؤسسات بشكل مطرد، كما لوحظ زيادة فاعليتها ودرجة تأثيرها على المجتمع في غضون سنوات قليلة، وما لهذه الحقبة من أهمية قصوى في رصد المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين، سنحاول أن نبحت في تطور مؤسسات المجتمع المدني منذ قيام السلطة الفلسطينية بمختلف أشكالها من أحزاب وحركات سياسية، ونقابات واتحادات عمالية ومهنية، ومنظمات أهلية وغير حكومية.

1.1.5 الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية:

شكلت الأحزاب والحركات السياسية في النظم الديمقراطية الليبرالية الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية والعامّة. وتولت في معظم الأحيان إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني الأخرى عمليات التغيير السياسي والاجتماعي "وتبوأ الحزب السياسي الموقع الرئيسي والوحيد في ممارسة السلطة وإدارة المجتمع في النظم الاشتراكية" (هلال، 2006) والدكتاتورية في بعض الأحيان من خلال ما يسمى بدكتاتورية الحزب الحاكم.

وفي الأراضي الفلسطينية لعبت الأحزاب والحركات السياسية المتمثلة في فصائل العمل الوطني الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية دوراً كبيراً في الحفاظ على القضية الفلسطينية وديمومتها، كما كان لها دوراً بارزاً في صناعة وتشكيل معظم مؤسسات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية. إضافة إلى ظهور بعض الأحزاب ذات الطابع الديني في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين كحركتي حماس والجهاد الإسلامي واللذان أصبح لهما وزنهما السياسي في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أعطى انطباعاً كافياً بمدى التنوع والاختلاف الأيدلوجي والفكري وسمح بنوع من التعددية السياسية والفكرية طوعاً أو كرهاً خلال الفترة التي سبقت وجود السلطة الفلسطينية. هذا عدا عن تأسيس بعض الأحزاب المختلفة خلال الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية منها ما اندثر ومنها ما زال يعمل بنسب متفاوتة.

1.1.1.5 التيار الوطني:

يمثل التيار الوطني أهم وأكبر وأقدم التنظيمات والأحزاب السياسية تاريخياً من خلال أسبقيتها في التأسيس وممارستها للعمل الحزبي والسياسي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. ويضم التيار الوطني حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني «الحزب الشيوعي سابقاً»، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية. إضافة لبعض تنظيمات العمل الوطني والتي تتخذ من خارج الأراضي الفلسطينية موقعاً لعملها السياسي مثل الجبهة الشعبية «القيادة العامة»، وتنظيم الصاعقة، وتنظيم فتح الانتفاضة. ومعظم هذه التنظيمات والأحزاب كانت ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية وشاركت بشكل أو بآخر في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي داخل فلسطين وخارجها ولكن بدرجات كبيرة من التفاوت. حيث أن بعضها حظي بتأثير ونفوذ كبير داخل الأراضي الفلسطينية وتحديداً بعد قيام السلطة الفلسطينية، وبعضها الآخر بقي عاجزاً وبدرجات من التفاوت أيضاً من الفعل ورد الفعل والتأثير داخل الأراضي الفلسطينية لدرجة أن بعض هذه الأحزاب لم تعد تحظى بإجماع يذكر. وسنخرج هنا على أهم هذه الأحزاب حسب درجة التأثير وأهميتها على الساحة الفلسطينية.

2.1.1.5 حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»:

تعتبر حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» كبرى فصائل العمل الوطني الفلسطيني، فقد تشكلت الحركة "منذ العام 1961 في الكويت على يد بعض القادة الشبان" (رولو، ب.ت)) آنذاك وعلى رأسهم الرئيس الراحل ياسر عرفات. ومن ثم، أعلن عن انطلاق الحركة بشكل علني في الأول من يناير من العام 1965 من خلال "بيان صحفي وزع في بيروت تحت اسم العاصفة، أعلنت فتح من خلاله عن البدء بالكفاح المسلح الذي شكل انطلاقة الثورة الفلسطينية" (باومفترن، 2006)، "منذ ذلك الحين ظلت حركة فتح الفصيل المسيطر في الساحة الفلسطينية بسبب تاريخها الذي أسسته على ممارسة الكفاح المسلح، وقدراتها المالية، وشبكة العلاقات الواسعة التي نسجت مع أطراف عديدة داخل فلسطين وخارجها" (أبو

عمرو، 1995). كما أن فتح تميزت عن غيرها من الفصائل الفلسطينية كونها حركة تحرر وطني لم تتبنى خطأً أيديولوجياً محدداً، بل كانت تنظيمياً جماهيرياً يتبنى شعار الكفاح المسلح طريقاً لتحرير فلسطين. وبذلك فتحت المجال أمام إجماع فلسطيني عربي وضمت في عضويتها أطرافاً مختلفة من شرائح المجتمع الفلسطيني العربي بغض النظر عن أفكارهم وأيديولوجياتهم. وبذلك استطاعت حركة فتح أن تتزعم منظمة التحرير الفلسطينية بعد تأسيسها حتى اليوم، والتي بدورها قامت بتوقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل التي أسفرت عن قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني عام 1993. وبذا هيمنت حركة فتح على النظام السياسي الفلسطيني من خلال إدارتها للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وتحولت من حركة تحرر وطني تنتهج طريق الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، إلى تنظيم أو حزب سلطوي ينتهج طريق المفاوضات السلمية من أجل الاستقلال، حتى تعثر العملية السلمية عام 2000 وانطلاق شرارة انتفاضة الأقصى التي نجحت حركة فتح من خلالها أن تزواج بين المقاومة تارة والعمل الدبلوماسي تارة أخرى من أجل تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

ومن نتائج تفرد حركة فتح على عرش الحكم في الأراضي الفلسطينية أن أسست لنظام سياسي فلسطيني ببنية تحتية مؤسساتية تمثلت في السلطات الثلاث، وقد أسهمت السلطة التشريعية في إصدار وسن عشرات القوانين في المجالات المختلفة لتنظيم الحياة المدنية الفلسطينية، الأمر الذي ترك أثر بالغ ومفصلي في مسيرة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في فلسطين، كما نظمت انتخابات رئاسية وتشريعية مرتين وانتخابات محلية في أغلب المناطق الفلسطينية.

3.1.1.5 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش عام 1967 كتنظيم فلسطيني قومي قبل أن تنتهج الفكر الماركسي، في محاولة منها للعمل من "أجل استعادة الحقوق الفلسطينية، ... ، كهدف مرحلي على طريق إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني التي يعيش جميع مواطنيها بمساواة كاملة دون تمييز في الحقوق والواجبات، ويناضل الحزب من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خالي من الاستغلال، قائم على المبادئ الديمقراطية والإنسانية على طريق تحقيق مجتمع عربي اشتراكي موحد" (عوض،

شبيب، 2006). وتعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكبر ثاني فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المعروف عن الجبهة الشعبية أنها عارضت اتفاق أوسلو من البداية ورفضت المشاركة في بناء السلطة الفلسطينية مع احتفاظها بمواقع داخل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها من لجنة تنفيذية ومجلسي وطني ومركزي، "وانضمت إلى تحالف «التنظيمات العشرة» المعارضة لاتفاقيات أوسلو والتي اتخذت من دمشق مقراً لها. ولكن سرعان ما انتهى هذا التحالف عملياً عام 1999، وقد عاد معظم قيادات الجبهة إلى مناطق السلطة الفلسطينية (هلال، 2006). وبقيت الجبهة الشعبية تعمل في إطار المعارض والمراقب للسلطة الفلسطينية حتى اشتركت أخيراً في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 وحصلت على ثلاثة مقاعد فقط من أصل 132 مقعد الأمر الذي يعكس انحداراً كبيراً في شعبيتها.

4.1.1.5 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 1969 بقيادة الأمين العام نايف حواتمة من خلال عملية انشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث كان من الصعب إبراز حالة تمايز أيديولوجي ملحوظ بين الجبهتين. وعرفت الجبهة الديمقراطية بمعارضتها لاتفاقيات أوسلو وانضمامها إلى جبهة الرفض أو التنظيمات العشرة الراضية لاتفاقيات أوسلو، وحافظت على وجودها داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن هذا التوجه طرأ عليه بعض الليونة في الموافق تجاه العملية السلمية والشراكة السياسية بعد انتفاضة الأقصى، وشاركت الجبهة الديمقراطية في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 من خلال تحالف بعض قوى اليسار.

5.1.1.5 حزب الشعب الفلسطيني «الشيوعي سابقاً»:

تأسس حزب الشعب الفلسطيني عام 1982 على أثر انهيار المعسكر الاشتراكي. ويعتبر حزب الشعب الفلسطيني امتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني قبل العام 1982، وهو من أقدم الأحزاب الشيوعية الفلسطينية، حيث طرأ على فكرة بعض التغييرات الهامة "ودعا لضرورة الاهتمام بالديمقراطية في عملية التحرر الوطني، دون أن يربط ذلك بقيادة الطبقة العاملة لهذه

العملية" (سالم، 2000). من ناحية أخرى، لم يعارض حزب الشعب الفلسطيني اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية من حيث المبدأ رغم معارضته الشديدة لشروط المشاركة في العملية السلمية، إلا أنه شارك في المفاوضات السلمية منذ البداية، "مقدماً غطاء هاماً لحركة فتح، وقد أفقد هذا الموقف الحزب بعض مصداقيته بين الجماهير، وأدى إلى اتهامه بالانتهازية ، ... ، رغم إيمان الحزب التاريخي بالتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي (عمرو، 1995).

6.1.1.5 حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»:

تأسس هذا الحزب عام 1991 في حركة انشقاقية عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة ياسر عبد ربه، وعرف هذا الحزب بتواجده الملحوظ نسبياً في الساحة الفلسطينية مقارنة بأحزاب اليسار الأخرى رغم حداثة تشكيله، ويعود ذلك إلى عدم اعتراض الحزب على اتفاقيات السلام، بل وقد شارك الحزب منذ البداية في عملية المفاوضات من خلال السيد عبد ربه ودون تحفظ. ولقي هذا الحزب دعماً كبيراً من منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس ياسر عرفات الأمر الذي عزز من تواجد الحزب ومشاركته في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

جدول 1.3: يوضح الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية ذات التوجه الوطني من حيث سنة التأسيس ودرجة التأثير في الساحة الفلسطينية.

الرقم	الحزب/الحركة	سنة التأسيس	درجة التأثير
1.	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	1965	تأثير قوي واسع الانتشار وسيطرة على النظام السياسي الفلسطيني حتى أوائل عام 2006
2.	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	1967	تأثير ضعيف، شاركت الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية الثانية ولم تحظى سوى بثلاثة مقاعد
3.	جبهة النضال الشعبي	1967	تأثير ضعيف جداً، شاركت الجبهة في الانتخابات التشريعية الأولى ولم تحظى بأي مقعد، مشاركة ضعيفة في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
4.	جبهة التحرير العربية	1968	تأثير غير ملحوظ.
5.	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	1969	تأثير ضعيف، شاركت الجبهة في الانتخابات الرئاسية الثانية لعام 2005 وحصل مرشحها تيسير خالد على ما نسبته 3.35% كما شاركت في الانتخابات التشريعية الثانية من خلال قائمة تحالف قوى يسار وحظيت بمقعد

			واحد فقط.
6.	جبهة التحرير الفلسطينية	1976	تأثير غير ملحوظ
7.	الجبهة الشعبية القيادة العامة	1968	تأثير غير ملحوظ
8.	حزب الشعب الفلسطيني	1982	تأثير ضعيف، شارك الحزب في الانتخابات التشريعية الأولى ولم يحصل على أي مقعد، وشارك الحزب في الانتخابات الرئاسية الثانية عام 2005 وحصل مرشح الحزب بسام الصالحي على ما نسبته 2.67%، ومن ثم تمكن من الحصول على مقعد واحد في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 من خلال قائمة تحالف قوى يسار.
9.	الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني « فدا »	1991	تأثير متوسط، شارك الحزب في الانتخابات التشريعية الأولى وحظي بمقعد واحد، وفي الانتخابات التشريعية الثانية شارك من خلال تحالف قوى يسار ممثلة بقائمة البديل، ولم يحظى الحزب بتمثيل رغم ذلك شارك الحزب في مؤسسات السلطة الفلسطينية بشكل فاعل.
10.	حركة البناء الديمقراطي	1994	أسسها الدكتور حيدر عبد الشافي، ولكن لا تأثير مذكور على الإطلاق (غير فاعلة).
11.	الحركة الوطنية للتغيير	1995	تأثير لا يذكر، انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1995، ولوحظ مع بداية التأسيس نشاط ضعيف، شاركت الحركة في انتخابات المجلس التشريعي الأولى عام 1996 ولم تحظى بأي مقعد.
12.	حركة الخضر الفلسطينية	1995	تأثير لا يذكر، غير فاعلة على الإطلاق.
13.	حركة السلام الآن	1995	تأثير لا يذكر، غير فاعلة على الإطلاق.
14.	الجبهة العربية الفلسطينية	1997	تأثير ضعيف جداً، انشقت عن جبهة التحرير العربية عام 1993 تحت اسم جبهة التحرير العربية القيادة المؤقتة وفي عام 1997 أعلنت إعادة التأسيس وشاركت الجبهة في الانتخابات التشريعية الأولى والثانية ولم تحظى بأي مقعد.
15.	المبادرة الوطنية الفلسطينية	2003	تأثير ضعيف، انشقت مؤسسها د. مصطفى البرغوثي عن حزب الشعب الفلسطيني. وشاركت المبادرة في الانتخابات الرئاسية الثانية وحصل مرشحها على نسبة 19.48% وشاركت المبادرة في الانتخابات التشريعية الثانية وحصلت على مقعدين.

2.1.1.5 التيار الإسلامي:

تعتبر حركة الإخوان المسلمين من أقدم الحركات الإسلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية "وقد احتفظت الجماعة بوجود ونشاط متواصلين منذ نشأتها ، ... ، كما تمتعت الجماعة حتى عام 1967 بوجود قانوني في الضفة الغربية" (عمرو، 1995) التي كانت تخضع لسيطرة الأردن، ومنذ نكسة عام 1967 تراجع نشاط الجماعات الإسلامية بعد احتلال إسرائيل لما

تبقى من الأراضي الفلسطينية. ومع بداية الثمانينيات شهدت الأراضي الفلسطينية ظهور تنظيم إسلامي فلسطيني أسسه الدكتور فتحي الشقاقي عرف بحركة الجهاد الإسلامي، وفي ديسمبر من العام 1987 أعلن عن تأسيس حركة المقاومة الإسلامية «حماس» كامتداد لحركة الإخوان المسلمين، وقامت هاتين الحركتين بممارسة عملها السياسي والعسكري في الأراضي الفلسطينية بشكل دراماتيكي وملحوظ حتى أصبح لها وزن سياسي كبير.

وبذا شكل التيار الإسلامي بداية لتنافس حقيقي مع التيار الوطني المتمثل في فصائل منظمة التحرير، وأصبح هناك ما يشبه التمايز في الفكر والأيدولوجيا والبرنامج السياسي أيضاً. ومع قيام السلطة الفلسطينية تأسست بعض الأحزاب السياسية ذات الطابع الإسلامي في حالة انشقاق عن حركة حماس كما حدث مع الجبهة الإسلامية الفلسطينية وحركة المسار الوطني الإسلامي إضافة إلى ظهور بعض الأحزاب الأخرى مثل حزب العهد الإسلامي وحزب الاتحاد الإسلامي وحزب الخلاص الإسلامي ولكن هذه الأحزاب الأخيرة بقيت كمن طرأ على العمل السياسي المؤسّم، وكان لها تأثير لا يذكر.

3.1.1.5 حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

تأسست حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أوائل الثمانينات وتحديد عام 1982 بعد عودة مؤسس الحركة إلى فلسطين الدكتور فتحي الشقاقي، وتلتزم الحركة "بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام وحياء، وتعتبر أن فلسطين من النهر إلى البحر أرض إسلامية عربية يحرم شرعاً التفريط في أي شبر منها، والكيان الصهيوني وجود باطل، يحرم شرعاً الاعتراف به على أي جزء منها" (موقع قدسنا، 2007). وأخذت الحركة الطابع المسلح لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي دفع بها لأن تكون إحدى الفصائل المؤثرة في العمل السياسي الفلسطيني. وعارضت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل واعتبرت ذلك نوعاً من الاعتراف والتنازل عن الحقوق الفلسطينية، وعملت الحركة منذ البداية على إجهاد العملية السلمية واستمرت في مقاومتها لإسرائيل.

4.1.1.5 حركة المقاومة الإسلامية «حماس»:

تأسست حركة حماس في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر العام 1987، على يد مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين. وتعتبر الحركة أن "منهجها هو الإسلام، ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيدها خطأها" (موقع إسلام أون لاين، 2007) ونصت المادة الثانية من ميثاق الحركة على أن حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بتصور دقيق وشامل لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة.

وبعد قيام الحركة أصبحت "تشكل القطب الرئيس الثاني في الساحة الفلسطينية. ولكن بروز حركة حماس كقطب رئيس لم يحل دون استمرار قدرة حركة فتح على تحديد المسار السياسي العام في الساحة الفلسطينية" (عمرو، 1995)، واصطفت حركة حماس في مصاف معارضي اتفاقيات السلام مع إسرائيل على اعتبار أنها تلحق الظلم والضرر بالشعب الفلسطيني، وتكافئ الجانب المعتدي على اعتدائه وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين، وتعتبر ذلك محاولة لإملاء شروط الطرف المنتصر ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه، واعتبرت الحركة أن عملية سلام ظالمة لا يكتب لها النجاح أو الحياة طويلاً. وبذلك عملت حركة حماس على محاربة عملية السلام من خلال رفض العملية السلمية والاستمرار في محاربة إسرائيل عبر وسائل عسكرية مختلفة في محاولة منها لإجهاض عملية السلام، وربما قد استطاعت إلى حد ما من ذلك من خلال عملياتها التفجيرية داخل إسرائيل مع بداية العملية السلمية.

ولكن بقي "مأزق أحزاب وتنظيمات المعارضة الفلسطينية، بما فيها التيار الإسلامي في عجزها عن طرح إستراتيجية مقنعة لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وفي إحجامها إلا بعد وفاة عرفات عن الانخراط في لعبة التداول الديمقراطي للسلطة، فهي لم تطرح أو تهيئ نفسها لاستلام السلطة واختزلت نفسها في إطار المعارضة للسلطة، ... ، دون المساهمة في وضع إستراتيجية تجمع بين مقاومة شعبية ومسلحة تهدف إلى رفع كلفة الاحتلال، والتأثير على الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي، وبين مهمة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية «أو مؤسسات الدولة العتيدة» على أسس سلمية موجهة لخدمة المواطن" (هلال، 2006) وعلى

الرغم من ذلك بقيت حركة حماس ذات تأثير كبير في الساحة الفلسطينية ومنافس حقيقي لحركة فتح، حتى أعلن عن فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية للعام 2006.

جدول 2.3: يوضح الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية ذات التوجه الإسلامي من حيث سنة التأسيس ودرجة التأثير في الساحة الفلسطينية

الرقم	الحزب/الحركة	سنة التأسيس	درجة التأثير
1.	حزب التحرير	الخمسينيات	تأثير غير ملحوظ.
1.	حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين	1982	تأثير قوي وملحوظ، رغم أن الحركة لم تشارك في أي من الانتخابات الفلسطينية لقياس مدى شعبيتها إلا أنها تؤثر في صناعة القرار السياسي الفلسطيني من خلال قوة جناحها العسكري العامل في الأراضي الفلسطينية.
2.	حركة المقاومة الإسلامية «حماس»	1987	تأثير قوي وفعال، منافس قوي لحركة فتح، شاركت الحركة في الانتخابات المحلية خلال الأعوام 2005-2007 وحصدت أعداد كبيرة من المقاعد. وفي عام 2006 شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية وحصلت على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي بواقع 74 مقعد من أصل 132 مقابل 45 مقعداً لحركة فتح.
3.	حركة الجهاد الإسلامي «ببيت المقدس»	1992	تأثير غير ملحوظ، لا وجود فعلي
4.	حركة الجهاد الإسلامي «كتائب الأقصى»	-	تأثير غير ملحوظ، لا وجود فعلي، شاركت الحركة في انتخابات المجلس التشريعي الأولى لعام 1996 ولم تحصل على أي مقعد وحصلت على ما نسبته 0.24% من مجموع الأصوات.
5.	الجبهة الإسلامية الفلسطينية	1995	تأثير غير ملحوظ، لا وجد فعلي، انشقت عن حركة حماس.
6.	حركة المسار الوطني الإسلامي	1995	تأثير غير ملحوظ، لا وجد فعلي، انشقت عن حركة حماس.
7.	حزب العهد الإسلامي	1995	تأثير غير ملحوظ، لا وجد فعلي.
8.	حزب الاتحاد الإسلامي	1996	تأثير غير ملحوظ، لا وجد فعلي.
9.	حزب الخلاص الإسلامي	1997	تأثير غير ملحوظ، لا وجد فعلي.

2.1.5 السمات العامة للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية:

نشأت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في ظروف تاريخية واحدة تمثلت في وجود احتلال أجنبي للأراضي الفلسطينية، وتحددت الأهداف الرئيسية لجميع هذه الأحزاب والحركات في مقاومة الاحتلال، ولكن ما ميز هذه الأحزاب منذ نشأتها أن كان لكل منها أيديولوجيته وفكره وأدواته في النضال ضد الاحتلال الأمر الذي كرس نوع من التعددية

السياسية في السياق الفلسطيني. ورغم هذا الاختلاف الفكري إلا أن هناك العديد من السمات العامة التي اتسمت بها معظم هذه الأحزاب وهي كما يلي:

1- تتمتع الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بتأثير ونفوذ قويين داخل الحراك السياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وينبع ذلك من الصبغة السياسية التي صبغت معظم أبناء الشعب الفلسطيني تحت لواء هذا الحزب أو ذاك كضرورة من ضرورات مقاومة الاحتلال. حيث كانت هذه المؤسسات بمثابة المظلة والناظم الرئيسي لأي عمل وطني. وبالتالي يلاحظ نسبة التأييد الكبيرة داخل المجتمع الفلسطيني لحزب أو حركة ما ينسب متفاوتة.

2- غلبت التوجه الوطني والنضالي لدى الأحزاب على الفكر والأيدولوجيا، بحيث يلاحظ مثلاً تهميش فكرة الصراع الطبقي عند الفصائل الماركسية (عمرو، 1995)، لصالح البعد الوطني وبرامج المقاومة و"كذلك التركيز على القضية الوطنية على حساب أسلمة المجتمع لدى الحركات الإسلامية" (عمرو، 1995). كما أن الأيدولوجيا التي من المفترض أن تشكل نقطة الارتكاز الأولى في توجه المواطن الفلسطيني لمناصرة حزب معين إلا أن المقاومة وبرامج المقاومة كانت سباقة على الأيدولوجيات في التأثير على اختيار المواطن، بحيث أصبحت التنظيمات التي تمتلك برامج مقاومة هي الأكثر شعبية في الفترة الأخيرة وتحديداً بعد انتفاضة الأقصى. كما أنه لم يلاحظ أن للأيدولوجيا تأثير على نوعية اختيار المواطن لمناصرة حزب ما سواء أكان ذو فكر طبقي أو ديني، فنسبة تأثير الأحزاب داخل فلسطين وخارجها لم تقتصر على طبقة فكرية أو عمالية أو بناءً على معيار محدد، فمعظم التنظيمات تحظى بتأييد من مختلف الشرائح الاجتماعية في فلسطين.

3- بالإضافة إلى كون الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية جزء من المجتمع المدني، يجتمع أفرادها حول أهداف معينة، وبطريقة طوعية، "إلا أنها في نفس الوقت تعتبر جزء من هياكل السلطة. ففي ظل غياب سلطة الدولة، والتي أن قامت سلطة الحكم الذاتي، مارست هذه التنظيمات نوعاً من السلطة في المجتمع، فهذه التنظيمات حددت جدول الأعمال الوطني والسياسي لشرائح مختلفة من المجتمع، وقامت بفض النزاعات المجتمعية ومعاينة من يعتدون على حقوق الشعب أو المجتمع، كالمعاونين مع الاحتلال واللصوص وتجار المخدرات وأصحاب السلوك المشين" (عمرو، 1995). ولم ينته هذا الدور بوجود السلطة الفلسطينية،

بل استمر وإن كان في حالات محددة، وعادت ارتفعت هذه الوتيرة بعد تفجر انتفاضة الأقصى.

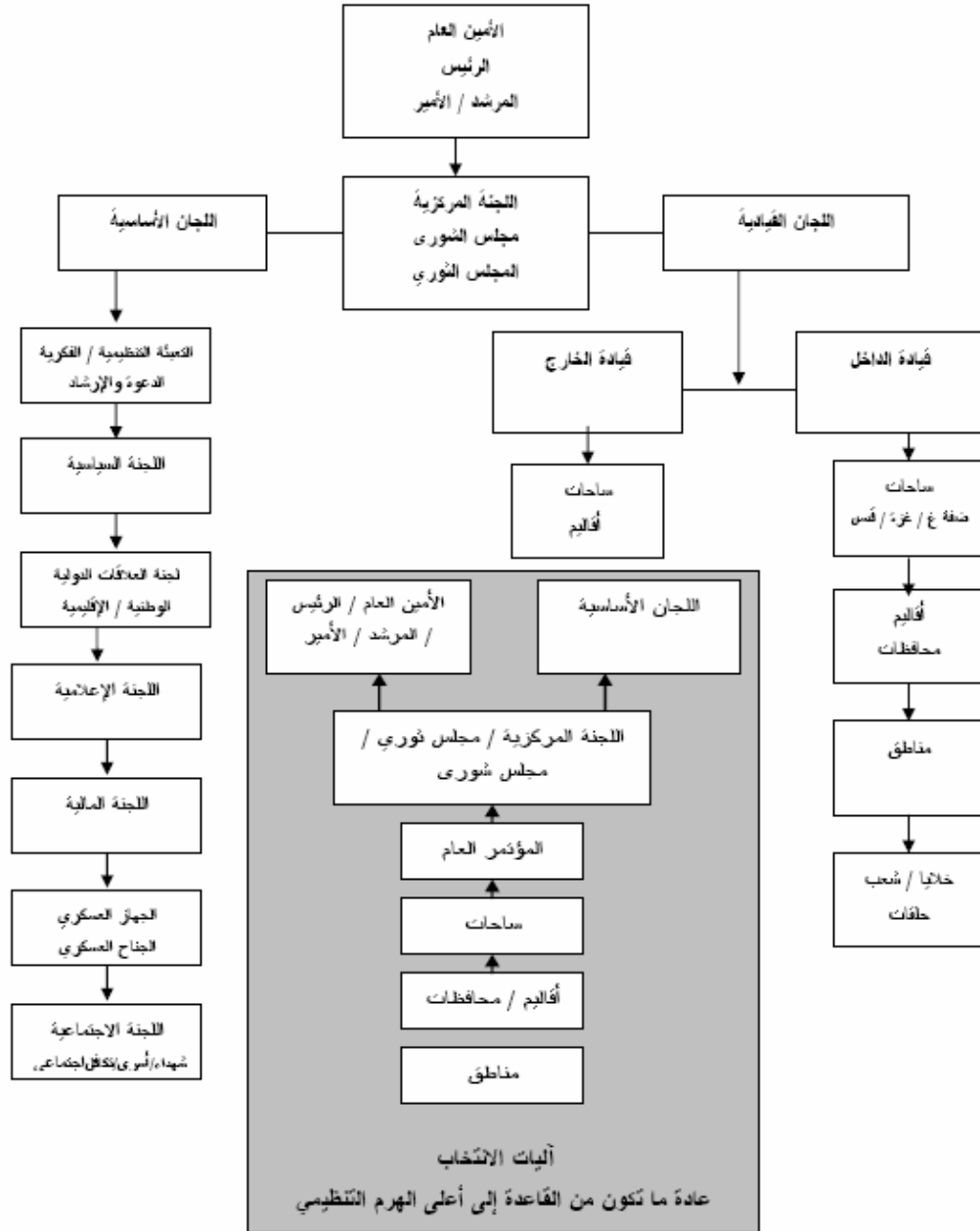
4- تمتاز الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بالمرونة في البرنامج السياسي، وهذه صفة منافية للجمود، ما يعني أن هذه الأحزاب قادرة على التحول والتكيف مع المراحل المختلفة. فمعظم هذه الأحزاب قد أقدمت على نوع من التغيير في برامجها مثل حركة فتح التي وقعت في اتفاقيات السلام مع إسرائيل وتنازلت عن الجزء الأكبر من فلسطين لإسرائيل مقابل قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967. كما أن التغيير لم يقتصر على حركة فتح، فالعديد من الأحزاب والحركات التي كانت قد رفضت مشروع السلام، عادت وغيرت من مواقفها وبرامجها بأشكال متفاوتة، بحيث أن العديد من قيادة هذه الأحزاب عادت إلى الداخل وأقرت بالقبول بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، كما أن غالبية الأحزاب التي شكلت جبهة الرفض لمشروع التسوية السلمية وعارضت قيام السلطة الفلسطينية على طريقة أسلو، عادت لتتخذ من أسلو والسلطة الفلسطينية مظلة للمشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية الرسمية من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية للأعوام 2005 - 2006.

5- من أهم السمات التي ميزت العمل الحزبي الفلسطيني، الطابع السري للنشاط، فقد لجأت معظم الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية إلى النشاط السري بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي ومنعه للنشاط السياسي داخل فلسطين، ومحاربة التنظيمات الفلسطينية في الخارج من خلال العديد من الممارسات، منها عمليات الاغتيالات والاختطاف المتكررة في التاريخ الفلسطيني. الأمر الذي انعكس على فضاء الممارسة السياسية العلنية أمام الأحزاب السياسية، فمن الواضح أن العمل السري وبرامج المقاومة المسلحة أدت إلى المساس ببعض العناصر الهامة والمكونة لمؤسسات المجتمع المدني، مثل الحرية في الانضمام والترشيح والانتخاب وممارسة الحياة الديمقراطية الداخلية.

6- رغم الطابع السري للعمل الحزبي الفلسطيني في معظم الأحيان، إلا أن جميع هذه الأحزاب تعمل من خلال مركزية ديمقراطية داخلية، تحدد بموجبها شروط العضوية والانضمام والترشيح والانتخاب والتدرج في المراتب القيادية. إلا أن صناعة القرار كانت

في معظم الأحيان من خلال ديمقراطية مركزية تحدد بالأغلبية في إطار الدائرة المركزية العليا للحزب بحيث يحرم الغالبية العظمى من الأعضاء المشاركة في صناعة القرار.

شكل 1.3: يوضح شكل التركيبة الهرمية للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية.



3.1.5 مشاركة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الحياة الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية:

تلعب الأحزاب السياسية الدور الأبرز في العملية الديمقراطية في حياة الشعوب، وتشكل المشاركة السياسية والانتخابات أساس البناء الديمقراطي، ولهذا تهتم كافة القوانين والأنظمة الديمقراطية بدور الأحزاب السياسية في تطور البناء الديمقراطي والمشاركة السياسية. وتعتبر الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية الأداة الأهم بين منظمات المجتمع المدني في عملية البناء والتحول الديمقراطي.

وما لهذه الأحزاب من أهمية بالغة في تطور الحياة الديمقراطية كان لا بد من الإشارة إلى عاملين رئيسيين فيما يتعلق بالتجربة والممارسة الديمقراطية من قبل الأحزاب السياسية الفلسطينية. العامل الأول، هل تقوم عملية البناء الداخلي للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية على أسس ديمقراطية سليمة؟... وفي هذا الإطار كان هناك حديث مستفيض فيما سبق عن هذا الجانب، وثبت أن هناك أساس بناء ديمقراطي تقوم عليه الأحزاب الفلسطينية، وإن كان ديمقراطي مركزي، إلا أن هذا الأساس كان يمر بحالات مختلفة من النشاط والجمود خلال محطات سياسة مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية وفي أغلب الأحيان وحتى عهد قريب كان هناك تعطيل للديمقراطية داخل معظم الأحزاب وتحديدًا فيما يتعلق بعقد المؤتمرات العامة التي تنتج عبر عملية الانتخابات قيادات جديدة عبر تسلسل هرمي ديمقراطي.

والعامل الثاني، هو مدى التزام هذه الأحزاب بالفكر الديمقراطي تجاه الآخر وتجاه النظام السياسي بمجمله. فالأحزاب اليسارية تشبثت بالطروحات الماركسية حتى بعد انهيار المعسكر الاشتراكي على الرغم أن جميع البرامج السياسية لهذه الأحزاب وتحديدًا المنطوية تحت لواء منظمة التحرير كانت تؤكد على أهمية الممارسة الديمقراطية. وهذا لم يقتصر على اليساريين، فالإسلاميون أيضًا لم يكن لديهم "منظرون أو مجتهدون بارزين يقومون بصياغة أو بلورة موافق نظرية تجاه موضوع الديمقراطية أو غيرها من الأطروحات النظرية" (عمرو، 1995) فهم يعملون بالمنهج الإسلامي القائم على الكتاب والسنة، وموافقهم تجاه الديمقراطية كانت انتقائية تقوم على أسس تسمح لهم بالعمل والتطور. فالحركات الإسلامية

منذ البداية رفضت المشاركة في العملية الانتخابية، ومن ثم كان للحركة رأي آخر في المشاركة في الانتخابات عام 2006، حيث شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية وحصدت أغلبية مقاعد البرلمان، ولكن هذا التغيير المفاجئ في ظاهره تجاه المشاركة السياسية والانتخابات لم يكن نتاج مخاضا فكريا، بل كان تغييرا تكتيكا للوصول إلي الحكم والممارسة السياسية.

وما يهنا هنا إبراز مدي قوة وتأثير الأحزاب والحركات السياسية في سياق المجتمع المدني علي المجتمع والنظام السياسي الفلسطيني ومدي التغيير تجاه الديمقراطية والعملية الديمقراطية. ولإبراز هذه الحالة بشكل جلي كان لا بد من رصد مشاركة هذه الأحزاب في العملية الديمقراطية من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في الأراضي الفلسطينية منذ قيام السلطة.

1.3.1.5 الانتخابات العامة الأولى «رئاسية وتشريعية» للعام 1996:

جرت أول انتخابات عامة رئاسية وبرلمانية فلسطينية في العشرين من كانون الثاني /يناير من العام 1996، كأول انتخابات عامة تعقد في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما نصت على ذلك اتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية. حيث تشير المادة الثالثة من إعلان المبادئ «أوسلو» الموقع في واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى ضرورة إجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة لاختيار أعضاء المجلس التشريعي، وفي سبتمبر من العام 1994 تم الاتفاق بين الطرفين على البدء بالمباحثات الخاصة بإجراء الانتخابات، إلى أن تم الاتفاق والتوقيع على الملحق الثاني الخاص بالانتخابات في إطار الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية (طابا) حول الضفة الغربية وقطاع غزة في واشنطن بتاريخ 28 سبتمبر 1995.

وبموجب هذه الاتفاقية، جرت الانتخابات العامة الأولى للعام 1996، كما حددته المادة الثانية من الاتفاقية « حتى يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة مباشرة وحررة للمجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس وفقا للأحكام المنصوص عليها في بروتوكول الانتخابات المرفق كملحق 2، وهذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

ومتطلباته العادلة وستوفر قاعدة ديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية». وبناء على ذلك تشكلت لجنة الانتخابات المركزية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 3 لسنة 1995 الصادر بتاريخ 1995/12/21، وذلك عملاً بأحكام المادة 23 من قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 الصادر بتاريخ 1995/12/7. واعتبر القانون اللجنة بمثابة هيئة عليا تتولي إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها.

وجرت الانتخابات في التاريخ المحدد وفقاً للأنظمة والقوانين واللوائح الانتخابية المعمول بها بمشاركة حرة لوسائل الإعلام ورقابة محلية ودولية على سير العملية الانتخابية وكان من نتائجها:

2.3.1.5 الانتخابات الرئاسية:

تنافس على مقعد الرئاسة ياسر عرفات ممثلاً عن حركة فتح والسيدة سميحة خليل (مستقلة). وقد فاز ياسر عرفات بنسبة 87.28% من أصوات المقتربين البالغ عددهم 736.825. أما السيدة سميحة خليل فقد حصلت على 9.89% من أصوات المقتربين، وتوزعت النسب المتبقية على الأوراق الباطلة 1.80%، والأوراق البيضاء 1.03% (فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 1996). ومن الجدير بالذكر أنه من بين الأحزاب السياسية الفلسطينية لم يكن سوى السيد عرفات ممثلاً عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.

3.3.1.5 الانتخابات التشريعية:

تنافست العديد من الأحزاب والحركات السياسية والقوائم الانتخابية لشغل مقاعد المجلس التشريعي الثمانية والثمانون. وكانت نتائج هذه الانتخابات كما يلي:

جدول 3.3: يوضح أسماء الأحزاب والحركات والقوائم الانتخابية في الانتخابات العامة الأولى وعدد المرشحين والنتائج* .

الضفة الغربية وقطاع غزة					
الرقم	الحزب / الحركة / القائمة	عدد المرشحين	عدد الفائزين	عدد الأصوات	النسبة المئوية
1.	حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح	77	50	1.085.593	30.90 %
2.	حزب الشعب الفلسطيني - حشف	26	—	102.830	2.93 %
3.	الائتلاف الوطني الديمقراطي	5	1	79.058	2.25 %
4.	حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا	11	1	71.672	2.04 %
5.	كتلة الحرية والاستقلال	5	1	57.516	1.64 %
6.	جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	12	—	26.034	0.74 %
7.	جبهة التحرير العربية - القيادة المؤقتة	8	—	22.810	0.65 %
8.	حركة النضال الإسلامي	2	—	12.285	0.35 %
9.	حركة الجهاد الإسلامي - كتائب الأقصى	4	—	8.391	0.24 %
10.	الكتلة الوطنية المستقلة	3	—	6.831	0.19 %
11.	كتلة المستقبل	4	—	6.584	0.19 %
12.	جبهة التحرير الفلسطينية	4	—	3.919	0.11 %
13.	الحركة الوطنية للتغيير	2	—	2.658	0.08 %
14.	التجمع الوطني الفلسطيني - المد	3	—	2.635	0.08 %
15.	حزب البعث العربي الاشتراكي	1	—	2.230	0.06 %
16.	الكتلة الوطنية التقدمية	2	—	1.707	0.05 %
17.	مستقلين	503	35	2.020.213	57.51 %
	مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة	672	88	3.512.959	100 %

• (فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 1996)

يلاحظ من خلال تفحص نتائج الانتخابات العامة للعام 1996، أن هناك عزوف كبير لأحزاب ذات تأثير في الشارع الفلسطيني تمثلت في الأحزاب المعارضة لاتفاقات أوسلو. بحيث اقتضت المشاركة على حركة فتح وبعض الأحزاب اليسارية الصغيرة وأحزاب حديثة النشأة تأسست بعد قيام السلطة الفلسطينية. وكما هو واضح من خلال النتائج، سيطرة حركة فتح على النظام السياسي الفلسطيني بمجمله، الأمر الذي أفرز نتائج جديدة على الساحة السياسية الفلسطينية. صحيح أن حركة فتح هي من قاد منظمة التحرير الفلسطينية مظلة الشعب الفلسطيني ومرجعياته السياسية، كما انه صحيح أن يكون هناك معارضة قوية وإيجابية، إلا أن المعارضة في اغلب الأحيان لم تعمل بطريقة المعارضة السياسية الايجابية

من خلال العمل السياسي المشروع. بل اتخذت من الطرق العسكرية وسيلة لضرب مشروع فتح والسلطة الفلسطينية. من ناحية أخرى كبرت السلطة الفلسطينية وترعرت على حساب المنظمة والتي هي بمثابة المرجعية السياسية للأخيرة، فتضخم السلطة يوما بعد يوم أدى إلى تهميش المنظمة بشكل كبير.

4.3.1.5 الانتخابات الرئاسية الثانية للعام 2005:

في التاسع من يناير 2005، توجه الناخبون الفلسطينيون إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في ثاني انتخابات رئاسية تجري في مناطق السلطة الفلسطينية بعد تسع سنوات مرت على الانتخابات الأولى. "وجاء هذا التطور الهام ليضاف إلى سلسلة من الخطوات التي شرعت القيادة الفلسطينية بتنفيذها في أعقاب وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات" (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005). وشاركت بعض القوى والأحزاب الفلسطينية في هذه الانتخابات في تطور هام على صعيد المشاركة في الانتخابات على رئاسة السلطة الفلسطينية، ومن هذه الأحزاب، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، إضافة لحركة فتح و مشاركة غير معلنة من قبل المبادرة الوطنية الفلسطينية التي يتزعمها الدكتور مصطفى البرغوثي الذي شارك بصفة مستقل.

ومن اللافت للانتباه أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد شاركت في هذه الانتخابات لأول مرة، بعكس حزب الشعب الفلسطيني الذي سبق وان شارك في الانتخابات التشريعية الأولى في خطوة جديدة تسجل للجبهة الديمقراطية على صعيد المشاركة السياسية، الأمر الذي قد يفسر بمثابة تغيير لمواقفها المعلنة سابقا تجاه تشكيل السلطة الفلسطينية واتفاقات السلام التي طالما عبرت عن رفضها لها. ومن الجدير ذكره هنا أن مشاركة الجبهة الديمقراطية قد يكون بمثابة اعترافا ضمينا بواقع السلطة الفلسطينية التي تناهت على رئاستها وتحت مظلة ناظمها اتفاقات أوسلو. وكانت نتائج الانتخابات كالتالي:

جدول 4.3: يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية الثانية للعام 2005 و الأحزاب المشاركة* .

الرقم	اسم المرشح	التمثيل الحزبي	عدد الأصوات	النسبة المئوية
1.	محمود عباس - أبو مازن	حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح	501.448	62.52 %
2.	مصطفى البرغوثي	مستقل / سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية	156.227	19.48 %
3.	تيسير خالد	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	26.848	3.35 %
4.	عبد الحليم الأشقر	مستقل	22.171	2.76 %
5.	بسام الصالحي	حزب الشعب الفلسطيني	21.429	2.67 %
6.	السيد بركة	مستقل	10.406	1.30 %
7.	عبد الكريم شبير	مستقل	5.717	0.71 %
8.	الأوراق الباطلة	—	30.672	3.82 %
9.	الأوراق البيضاء	—	27.159	3.39 %
مجموع المقترعين			802.077	100 %

* (فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 2005)

على الرغم من عدم المشاركة الواسعة لأحزاب فلسطينية موجودة وعاملة على الأرض لأسباب متباينة، إلا أن اغلب مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية قد شاركت وبكثافة في الرقابة على الانتخابات عبر وكلاء وزعوا على معظم الدوائر الانتخابية، بلغ عددهم ما يزيد على 12.800 مراقب محلي.

جدول 5.3: يوضح وكلاء الأحزاب والحركات السياسية وأعدادهم* .

الرقم	الحزب / الحركة	عدد الوكلاء المعتمدون
1.	حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح	4.707
2.	المبادرة الوطنية الفلسطينية	2.510
3.	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	1.913
4.	جبهة النضال الشعبي	794
5.	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	722
6.	حزب الشعب الفلسطيني	643
7.	الجبهة العربية الفلسطينية	598
8.	الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا	330

203	جبهة التحرير الفلسطينية	9.
188	حزب الخلاص الوطني الإسلامي	10.
152	الجبهة الشعبية - القيادة العامة	11.
57	حركة المقاومة الإسلامية - حماس	12.
2	حزب حركة الخضر الفلسطينية	13.
12.819	مجموع الوكلاء	

* (فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 2005)

5.3.1.5 الانتخابات التشريعية الثانية للعام 2006:

بعد تأجيل تكرر خلال عشر سنوات من إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى، اصدر الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية مرسوماً رئاسياً بتاريخ 20 آب 2005، حدد فيه يوم 25 كانون ثاني 2006 موعداً للانتخابات التشريعية الثانية وسط أجواء داخلية وخارجية صاخبة، منها من ينادي إلى تأجيل الانتخابات، ومنها من يطالب بعقدتها في الموعد المحدد، وذلك خوفاً من قرار حركة حماس المفاجئ بالتزامها خوض الانتخابات.

وعزت حركة حماس موقفها الجديد من المشاركة في الانتخابات التشريعية بعد رفض دام منذ نشأة السلطة إلى اعتبارات تكتيكية فرضتها الظروف القائمة. وقد عبرت الحركة عن موقفها هذا خلال بيان صدر بتاريخ 3 يناير 2006 عن قائمة التغيير والإصلاح وهي القائمة الانتخابية عن حركة حماس، قالت فيه، «لقد شكل قرار حماس بدخول الانتخابات التشريعية تطوراً جديداً في مسار عمل الحركة السياسي على الصعيد الفلسطيني، وهذا طبيعياً في ضوء تعاظم مسؤولياتها والتزاماتها وفي ضوء حركة الأحداث والتاريخ والمتغيرات المحلية والعربية والدولية، ومن دون أن يؤثر ذلك على ثوابتها الإسلامية وبرنامج عملها المقاوم. بل لعله يكون مدخلاً جديداً ومنبراً جديداً لخدمة جماهير شعبنا ومحاربة الفساد وللإسهام في إعادة تشكيل الحياة السياسية الفلسطينية بما يكفل الحفاظ على الثوابت الوطنية وحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف في أرضنا المباركة». وبهذا القرار الجريء تركت حركة حماس الباب موارباً للأخذ والشد على جميع المستويات داخليا وإقليمياً ودولياً، وذلك بسبب تمسك الحركة برفضها المطلق لاتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية ورفضها للاعتراف بإسرائيل، رغم

الإيماءات المختلفة التي صدرت عن أكثر من مستوى سياسي في الحركة والتي تركت مساحة كافية من المرونة فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل في حال قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران من العام 1967، ولكن هذه التصريحات قبل الانتخابات لم تستطع أن تزيل ريبة الشك تجاه الحركة فيما يتعلق بمواقفها السياسية.

فعلى الصعيد المحلي كان هناك ترحيب شعبي ورسمي كبيرين بقرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية، لأن من شأن مثل هذا القرار أن يعزز من وحدة الموقف الفلسطيني ولحمته الداخلية وتحديدا بعد مشاركة الحركة في مؤسسات سلطة الحكم الذاتي وتحت مظلة أوصلو، الأمر الذي قد يشكل بداية لتدليل العقبات أو إعطاء جوانب من المرونة في مواقف حماس السياسية. ولكن هذا الترحيب بقرار حماس بالمشاركة في الانتخابات قادها أيضا إلى معارضة قوية ورفض لمثل هذه المشاركة.

فعلى المستوى الداخلي، رفضت حركة الجهاد الإسلامي موقف حركة حماس من المشاركة في الانتخابات، وأعلنت بدورها عن رفضها للمشاركة في الانتخابات على اعتبار أن حركة الجهاد مازالت تنتظر لاتفاقية أوصلو بالرفض المطلق، وأن الظروف التي عارضت من أجلها أوصلو في السابق ما زالت قائمة.

وعلى الصعيد الدولي، اتخذ مجلس النواب الأمريكي قرارا بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون أول 2005 بأغلبية كبيرة، يحذر فيه من مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ويؤكد أن هذه المشاركة قد تقوض العلاقات مع واشنطن " (صحيفة الأيام، 2005، 18 ديسمبر)، على اعتبار أن الكونغرس مازال ينظر للحركة على أنها منظمة إرهابية بعد وضعها على لائحة الإرهاب عام 1997. ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي بعد يوم واحد من قرار الكونغرس على لسان مسئول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، "أن الاتحاد قد يعيد النظر في المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية في حال فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية" (صحيفة القدس، 2005، 19 ديسمبر).

ولكن أمام إصرار الرئيس عباس وقوى الشعب الفلسطيني أجريت الانتخابات بمشاركة عدة قوائم انتخابية ضمت كبرى الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، في عرس ديمقراطي كبير شهد له العالم بأسره. حيث جرت الانتخابات بشكل ديمقراطي سليم وشفاف، وشكلت سابقة في المنطقة العربية، حيث أن شعباً يخضع للاحتلال يمارس الديمقراطية والتعددية بشكل نزيه وسلمي، يعطي مثلاً يحتذى بان الشعوب مازالت حية أمام الإرادة، إن الشعوب قادرة ومهيأة للممارسة الديمقراطية إذا ما توفر المناخ المناسب والسليم.

جدول 6.3: يوضح مشاركة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها*.

الرقم	القوائم الانتخابية / التمثيل الحزبي	عدد المقاعد الفائزة
1.	قائمة التغيير والإصلاح / حركة المقاومة الإسلامية حماس	74
2.	قائمة حركة فتح	45
3.	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى / الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	3
4.	قائمة البديل / ائتلاف الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، حزب فدا، ومستقلون	2
5.	قائمة فلسطين المستقلة / المبادرة الوطنية الفلسطينية، ومستقلون	2
6.	قائمة الطريق الثالث / مستقلون	2
7.	مستقلون / مدعومون من قبل حركة حماس	4
8.	قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية / جبهة النضال الشعبي، ومستقلون	—
9.	قائمة الشهيد أبو العباس / جبهة التحرير الفلسطينية	—
10.	قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية - وعد / مستقلون	—
11.	قائمة العدالة الفلسطينية / مستقلون	—
12.	قائمة الحرية والاستقلال / الجبهة العربية الفلسطينية	—
	المجموع	132 مقعد

* (فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 2006)

وشارك في الانتخابات ما يزيد على 76% من أصحاب حق الاقتراع البالغ عددهم 1.332.396 (فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 2006) صاحب حق اقتراع، في ظل رقابة محلية بلغ "عدد المراقبين 50.681 مراقب محلي، بالإضافة إلى 1.042 مراقب دولي"

(فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 2006). وأفضت نتائج الانتخابات إلى فوز حركة حماس بـ 74 مقعدا مقابل 45 مقعدا لحركة فتح من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني البالغ عددها 132 مقعدا. ومن الجدير بالذكر انه تم تكليف حركة حماس وكتلتها البرلمانية بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة السيد إسماعيل هنية. حيث تم تسليم وتسلم مقاليد الحكم من خلال تداول سلمي وهادئ للسلطة، وبذلك أصبحت حركة فتح أكبر أحزاب المعارضة في البرلمان الفلسطيني.

الفصل الخامس

المبحث الثاني

النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والجماهيرية و المنظمات الأهلية في ظل السلطة الفلسطينية:

1.2.5 مقدمة:

يقول «إيفان دوهرتي»^{*} الخبير في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية بواشنطن، أن ماكس فيبر، تغنى بالأحزاب السياسية على أنها وليدة الديمقراطية، لكن الجهود العالمية التي بذلت مؤخراً في سبيل تطوير الديمقراطية، حظيت في السنوات الأخيرة بآبن مدلل آخر في النظم الديمقراطية الحديثة والناشئة، ألا وهو المجتمع المدني، ...، فعمد المجتمع الدولي إلى تعزيز المنظمات المدنية، ومساعدتها، ودعم توسعها وتطورها، وذلك على حساب إطلال الأحزاب السياسية التي فقدت مصداقيتها (Doherty, 2001).

في هذا الإطار وبعد تخصيص مبحث منفرد للأحزاب السياسية، نود أن نشير إلى باقي مكونات المجتمع المدني من نقابات واتحادات عمالية ومهنية وشعبية ومنظمات أهلية عملت في ظل السلطة الفلسطينية وما زالت، من حيث إعدادها وفعاليتها ودرجة تأثيرها في المجتمع الفلسطيني.

2.2.5 النقابات والاتحادات العمالية والمهنية:

شكلت النقابات والاتحادات العمالية والمهنية أحد أهم الركائز في مسيرة ونضال الشعب الفلسطيني، فهي لم تكن وليدة السلطة الفلسطينية، بل يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين في فلسطين، ويأتي العمل النقابي في ظل وجود السلطة الفلسطينية كامتداد للعمل النقابي عبر تاريخها الطويل، ولكن ما ميز عمل هذه النقابات والاتحادات مؤخراً، أنها نمت وترعرعت في ظل السلطة الفلسطينية، فبعد قيام السلطة لم يعد العمل النقابي يقتصر على عدد محدود من النقابات، بل تعاضمت من حيث العدد والأداء أيضاً. فالعمل النقابي تطور بشكل ملحوظ

وأصبح بالفعل بمثابة إطار منظم يعمل لصالح الطبقة العاملة والمهمشة وأكثر تعبيراً عن حقوقهم وأكثر تمثيلاً لهم من ذي قبل، وبفضل وجود السلطة الفلسطينية ووضع بيئة قانونية خاصة بالعمل النقابي والأهلي عموماً، وبفضل الدعم الكبير من قبل السلطة وكذلك التنافس الحزبي والسياسي الداخلي، تعاضم عمل النقابات وأصبح هناك عشرات النقابات والاتحادات التي تعبر عن حقوق شرائح عمالية ومهنية مختلفة في معظم المجالات الصحية والزراعية والصناعية والمهنية والطلابية والنسوية، بالإضافة إلى ظهور نقابات واتحادات وروابط وشبكات تقوم على أساس التخصص في العمل.

في إطار العمل النقابي العمالي نستطيع أن نستند إلى تجربة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتعداد النقابات العمالية المنصوبة تحت لوائه. يقول شاهر سعد أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حول تجربة الاتحاد حتى آذار مارس 2005. أن "الاتحاد العام لعمال فلسطين يضم 12 نقابة وطنية تمثل 110 نقابة عمالية محلية على امتددا الوطن. وتضم هذه النقابات في عضويتها حوالي 260.840 عاملة وعامل. ويعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ناشط على مستوى العمل النقابي الدولي، فهو عضو الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بالعالم، وعضو اللجنة الكونفدرالية العالمية لدول آسيا والباسيفيك، وعضو الاتحاد العام لنقابات عمال أوروبا، وعضو في اتحادات مهنية ودولية عديدة مثل (البناء، الأخشاب، الخدمات العامة، البنوك والتأمين).

وفي إطار نشاط الاتحاد عالمياً يقول سعد، أن الاتحاد يرتبط بعلاقات مميزة مع الاتحادات العمالية تمتد عبر القارات من اليابان شرقاً، وحتى البرازيل غرباً. غير أن هذه العلاقات وظفت لإعطاء صورة واضحة عن واقع الشعب الفلسطيني وحركته العمالية في ظل الاحتلال وإجراءاته التعسفية ضد هذا القطاع العريض من الشعب الفلسطيني، واستطاع الاتحاد أن ينتزع العديد من المواقف الصريحة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني والطبقة العاملة.

إضافة إلى أن الاتحاد وفي إطار نشاطه الدولي، استطاع أن يؤمن 358 زيارة لوفود دولية للإطلاع على أوضاع الحركة العمالية في فلسطين عن قرب وتحديداً بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى. وعلى الصعيد الداخلي وبسبب الظروف السياسية التي سادت الأراضي الفلسطينية

وتضرر الحركة العمالية، استطاع الاتحاد أن يقدم أكثر من 500 ألف سلة غذائية للعمال المتعطلين عن العمل، ومساعدة ما يقارب من 9 آلاف عامل في توفير فرص عمل لهم ضمن برنامج تشغيل الطوارئ، وتقديم 100 ألف تأمين صحي مجاني للعمال وعائلاتهم بدعم من السلطة الفلسطينية، وتنظيم ما يسمى برنامج التكافل الأسرى للعائلات الفلسطينية الكبيرة بتمويل من اللجنة السعودية لدعم انتفاضة الأقصى والذي استفاد منه آلاف العائلات الفلسطينية من طبقة العمال (سعد، آذار 2005).

نلاحظ من خلال المؤشرات العمالية السابقة من حيث عدد المنتسبين للنقابات العمالية، أن هناك شريحة عريضة من العمالة الفلسطينية منتسبة للنقابات العمالية وربما يرجع ذلك للنسبة العالية في بطالة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية جرّاء انتفاضة الأقصى وإغلاق سوق العمل في إسرائيل. حيث تجاوزت نسبة البطالة في أوساط القوى العاملة خلال العام 2005 إلى ما يقارب 28.9% (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006)، وربما كان ذلك سبب كافي للانضمام الكثيف للنقابات العمالية من أجل الحصول على امتيازات أو مساعدات مالية أو عينية.

إن هذا النمو الكبير في تعاضد الحركة العمالية في العقد الأخير كان له فعل إيجابي لا شك، حيث لم يقتصر ذلك على الحركة العمالية فقط، بل لوحظ نشاط ملموس خلال الفترة نفسها للنقابات المهنية التي تسارعت بشكل مطرد في التعبير عن نفسها من خلال تأسيس العشرات منها وفي معظم القطاعات المهنية، بحيث لم يخلو قطاع مهني دون أن يكون له جسم نقابي يعبر عنه بغض النظر عن فعاليته أو أدائه. وشملت النقابات المهنية كافة القطاعات الصحية من أطباء وأطباء أسنان وصيدلة وتمريض وموظفي صحة. ونقابات للمعلمين، والصحفيين، والمزارعين، والفلاحين، والمهندسين الزراعيين، والمحامين، والمحاسبين، والمهندسين، وللمهن الهندسية، ونقابات المتقاعدين، ونقابات الموظفين العموميين عسكريين ومدنيين. والعديد من النقابات المهنية التي برز دورها بشكل فاعل أثناء ظاهرة الإضرابات والاحتجاجات التي تلت تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة بعد فوزها في الانتخابات البرلمانية، وعلى اثر عجز هذه الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه هذه النقابات وتحديدًا موظفي القطاع العام منهم.

ولكن بالمقابل لم يرتقي الأداء النقابي إلى الحد الذي يمكن أن يخرج تلك المنظمات عن بيروقراطيتها. فقد أثرت العديد من التساؤلات والإشكاليات حول أداء النقابات العمالية والمهنية من حيث التزامها بالإطار القانوني وتحديداً فيما يتعلق بإجراء انتخابات دورية ومدى مأسستها ومهنتها في مقابل واجباتها الجسام. إضافة إلى مدى تسييس تلك المؤسسات التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالمؤسسة الرسمية أو كانت تعبر عن توجه سياسي معين. الأمر الذي انعكس على استقلالية تلك المنظمات وأدائها.

3.2.5 الاتحادات الجماهيرية:

ارتبط العمل النقابي الجماهيري في فلسطين بقيم كبرى في مجال التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبذل من أجل ذلك تضحيات جسام. فالعمل الجماهيري يعود تاريخه إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين بعد تأسيس العديد من النقابات والاتحادات الجماهيرية مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لطلبة فلسطين وغيرها، وقد استطاعت هذه المنظمات بشكل أو بآخر أن تعبر عن تطلعات منتسبيها من خلال الانخراط في العمل النقابي الجماهيري داخل المؤسسات الفلسطينية، وكانت في بعض الأحيان بمثابة أداة للتغيير والحراك الاجتماعي محلياً، كما كان لها دور بارز في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي. وسنحاول هنا أن نعرض على تجربتين هامتين هما، الحركة الطلابية والحركة النسوية.

4.2.5 الحركة الطلابية:

ارتبطت الحركة الطلابية بالمؤسسة التعليمية من خلال الانتظام في كتل طلابية ترتبط مباشرة بالأحزاب السياسية الفلسطينية، وسعت كل كتلة طلابية إلى التأثير في القطاع العريض للحركة الطلابية كأداة لاستقطاب الولاءات الحزبية. "وتتنافس هذه الكتل فيما بينها وتعدّ التحالفات من أجل السيطرة على الاتحادات والمجالس الطلابية في الجامعات والمعاهد والمدارس،...، وتتميز الحركة الطلابية الفلسطينية بدرجة عالية من التسييس" (أبو عمرو، 1995). ولطالما كانت محط اهتمام الأحزاب السياسية على اعتباراتها الشريفة الطلابية التي تخرّج النخبة وطبقة المتقنين والمتعلمين، وكذلك النقابيين والمهنيين. فالصراع الحزبي الحاد على استقطاب العدد الأكبر من الحركة الطلابية بالنسبة للأحزاب السياسية وإخضاعهم

للبرامج التنقيفية والسياسية جعل من هذه الحركة بمثابة نواة للتغيير الاجتماعي والسياسي والمطلبي.

وشكلت الحركة الطلابية النواة القيادية والنخبوية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وكان لهذه الحركة الدور الأبرز في مقاومة الاحتلال وقيادة الحركات الشعبية الثورية. وقدمت مئات الشهداء والجرحى والأسرى. كما تعرضت المؤسسات التعليمية للعديد من الإغلاقات من قبل الاحتلال خلال الفترة التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية بعدها. وتأتي أهمية هذه الحركة من خلال الأعداد الكبيرة المنتسبة للمؤسسة التعليمية. ففي العام 2005 بلغ عدد الطلاب ما دون المرحلة الجامعية ما يقارب 1.078.488 موزعين على 2.276 مدرسة. كما بلغ عدد الطلاب في المرحلة الجامعية المتوسطة والعليا ما يقارب من 140.000 طالبة وطالب (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006)، موزعين على أحد عشر جامعة والعديد من الكليات المتوسطة. وتمارس الحركة الطلابية داخل المؤسسة التعليمية العديد من النشاطات السياسية والتنموية والثقافية والمجتمعية بشكل عام، وتشرف عبر الكتل الطلابية أو اتحادات مجالس الطلبة على تنظيم ورش العمل والمعارض والاحتفالات السنوية المختلفة، إضافة إلى بعض الأعمال المجتمعية التطوعية داخل وخارج المؤسسة التعليمية.

وشهدت الحركة الطلابية في ظل السلطة الفلسطينية مزيداً من الأنشطة والفعاليات المختلفة نظراً لانحسار المضايقات الاحتلالية واتساع المجال السياسي داخل الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وانقسام هذه الكتل بين مؤيد ومعارض حسب الانتماء السياسي والحزبي. وتعتبر الحركة الطلابية من أكثر المنظمات الجماهيرية تعبيراً وتمثيلاً لجسمها وأكثرها فعالية. حيث تمكنت الحركة الطلابية دوماً من انتزاع حقوق الطلبة أو ما تعتبره حقوق الحركة الطلابية في معظم المؤسسات التعليمية من خلال الاصطدام مع إدارات المؤسسات التعليمية حول قضايا طلابية مثل غلاء الرسوم، وحرية التعبير وغيرها. وفي أغلب الأحيان كان وسائل الاصطدام سلمية من خلال تنظيم الإضرابات وتعليق الدوام الدراسي، وتنظيم الاحتجاجات المختلفة.

5.2.5 الحركة النسوية:

يعود تأسيس وانتظام الحركة النسوية الفلسطينية في جمعيات أو مؤسسات نسائية إلى بدايات القرن العشرين "عندما قامت مجموعات من النساء الفلسطينيات أغلبهن مسيحيات ينتمين إلى الطبقتين العليا والوسطى بتأسيس أول منظمة نسائية فلسطينية" (عمرو، 1995). وهي جمعية السيدات الأرثوذكسية، إضافة لجمعية عضد اليتيمات الأرثوذكسية عام 1910م في يافا، بهدف تقديم خدمات إغاثية واجتماعية للأسر والنساء الفلسطينيات. واستمر عمل المنظمات النسائية الذي زواج بين الكفاح الوطني بمختلف أشكاله إلى جانب الرجل وازدادت أعداد هذه المنظمات بشكل ملحوظ، الأمر الذي دعا لتشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 كإحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وبلغ عدد المنظمات النسائية في فلسطين حتى "عام 1967 إلى ما يقارب من 68 منظمة نسائية ركزت نشاطاتها على الأعمال الخيرية" (عمرو، 1995)، والتي سرعان ما شملت برامجها جوانب سياسية تمثلت في مقاومة الاحتلال بشكل سري أو علني، وسواء عبر المقاومة المسلحة من خلال انخراط المرأة في الثورة الفلسطينية مباشرة، أو من خلال التحشيد والدعم المعنوي والنفسي على مستوى الأسرة والمجتمع. كما أسفرت عمليات التعبئة والتنظيم وبناء المؤسسات النسوية "عن استقطاب آلاف النسوة،...، للاتي التحقن بالاتحادات النسائية التابعة للفصائل الوطنية المنضوية في إطار منظمة التحرير. ونشطت النساء في إطار هذه الاتحادات في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والتدريبية بهدف تهيئة النساء للانخراط في المجتمع بشكل أفضل" (عمرو، 1995) إلى جانب الأعمال النضالية والثورية. حيث ضحت الحركة النسائية بمئات الشهداء والأسيرات والجريحات على مدار الثورة الفلسطينية إلى جانب المهام النسوية والمجتمعية والتي نجحت حتى الآن في تحقيق العديد من الإنجازات على صعيد تطوير أوضاع النساء والتقدم نحو المساواة.

حيث لوحظ خلال السنوات الأخيرة ارتفاع "معدلات التعليم بين النساء وتزايد مشاركة النساء في الحياة السياسية والحزبية. وساهمت النساء بشكل مميز في عمل المؤسسات الأهلية والحكومية على حد سواء" (سعيد، مايو 2004) وتحديداً منذ قيام السلطة الفلسطينية وبشكل متزايد. فعلى صعيد المشاركة السياسية مثلاً، أظهرت أول انتخابات تشريعية فلسطينية عام

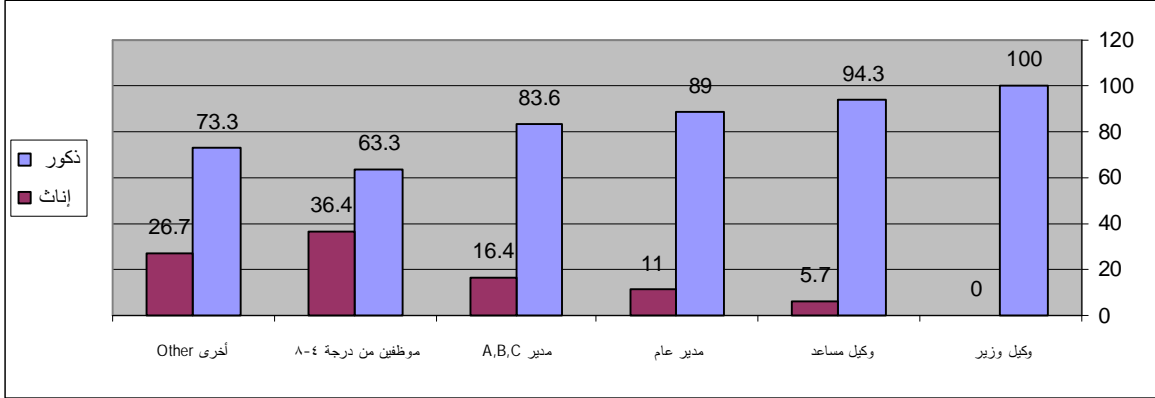
1996 مشاركة واسعة للمرأة الفلسطينية حيث بلغت "نسبة مشاركة النساء في التصويت 85.7% [من صاحبات حق الاقتراع]، وفي بعض المناطق تجاوزت نسبة الرجال كما في مناطق رام الله، وطولكرم، ووسط غزة. كما فازت في تلك الانتخابات خمس نساء ليشكلن بذلك 5.6% من إجمالي عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول البالغ 88 عضواً. كما قادت عدد من المنظمات النسوية حملات منظمة بهدف دعم النساء المرشحات" (جاد، 2000). وفي الانتخابات التشريعية الثانية للعام 2006، "من بين 85 مرشحة للمجلس، حصلت المرأة على 17 مقعد من أصل 132 مقعد بنسبة 12.87% من إجمالي المقاعد. وبلغت مشاركة المرأة من نسبة عدد المقترعين في الانتخابات بواقع 45.75% مقابل 54.25% للذكور (فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية، 2006). الأمر الذي يوضح بشكل جلي التطور الهائل في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من حيث نسبة الاقتراع وكذلك التطور الملحوظ من حيث نسبة عدد العضوات الفائزات بمقاعد المجلس التشريعي بالمقارنة مع الانتخابات الأولى.

أما من حيث مستوى التعليم لدى المرأة، فقد رصد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "نسبة التحاق الإناث للتعليم الأساسي والثانوي خلال الأعوام 2005-2006، بمقدار 536.752 طالبة، مقابل 541.736 طالب. وفي التعليم العالي رصدت الإحصاءات التحاق 67.658 طالبة في الجامعات الفلسطينية مقابل 61.479 طالب (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006)، على الرغم من أن نسبة أعداد السكان من الذكور تفوق نسبة الإناث في الأراضي الفلسطينية خلال نفس العام بمقدار 49.4% إناث، مقابل 50.6% ذكور" (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005). إلا أنه يلاحظ تفوق كمي هائل للإناث على حساب الذكور في الآونة الأخيرة في مجال الالتحاق بالمؤسسة التعليمية.

كما أن المرأة قد حققت قفزات نوعية أيضاً على مستوى العمالة. فقد بلغت نسبة العاملات من الإناث في المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية "54.1% مقابل 45.9% من الذكور" (شبلي، السعدي، المالكي، 2001). كما حققت المرأة اختراقاً نسبياً على مستوى الوظيفة الحكومية، فحسب إحصاءات العام 2005، شغلت المرأة ما نسبته 5.7% من الوظيفة العمومية بدرجة وكيل وزارة مساعد، وشغلت ما نسبته 11% لدرجة مدير عام وزارة وفي وزارة، وشغلت ما نسبته 16.4% لدرجة مدير إدارة أو دائرة، كما شغلت ما

نسبته 36.4% من الوظائف من الرجة 4 إلى الدرجة 8، إضافة إلى ما نسبته 26.7% من وظائف تحت مسميات أخرى.

شكل 2.3: يوضح نسبة مشاركة الإناث في الوظيفة العمومية حسب المسمى الوظيفي والجنس للعام 2005* .



* (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2006)

غير أن الإحصائيات السابقة لم تكن تشمل وظيفة المرأة في قطاع التربية والتعليم، حيث أن المرأة شغلت نسبة كبيرة جدا في القطاع الأخير. ويذكر جهاز الإحصاء في موضع آخر حسب إحصاءات العامين 2005-2006، أن حصة المرأة الفلسطينية في الوظيفة العمومية في قطاع التعليم كمعلمة، بلغت في "التعليم الأساسي والثانوي 22.865 معلمة بنسبة 53.94%، مقابل 19.520 معلم بنسبة 46.06%. وشغلت المرأة وظيفة محاضر أو أكاديمي في التعليم العالي ما نسبته 16% من إجمالي الموظفين" (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006). رغم أن المرأة لم تصل للمساواة الكاملة مع الرجل، إلا أنها استطاعت وخلال فترة قصيرة أن تحقق تطور كبير على هذا الصعيد وفي جوانب عديدة ومختلفة مقارنة بدول العالم الثالث والمنطقة العربية.

من ناحية أخرى، بينت دراسة ميدانية نفذت خلال العام 2000، أن المنظمات النسوية تحتل المرتبة الثالثة بين المنظمات غير الحكومية حسب تصنيف قطاعي للمنظمات العاملة في الأراضي الفلسطينية، وتحتل المنظمات "النسوية ما نسبته 12% من مجموع المنظمات

الأهلية والغير حكومية (مركز دراسات وتنمية المجتمع الفلسطيني مدار، 2000). التي تستهدف برامجها بشكل مباشر المرأة والأسرة.

6.2.5 المنظمات الأهلية غير الحكومية:

هناك من يقول بأن من بين المنظمات الأهلية غير الحكومية في فلسطين كما كبيرا من الجمعيات التقليدية أو الإرثية التي تقوم على أسس دينية أو عرقية أو لغوية أو قرابية «عشائرية». كالجمعيات المسيحية الأرمنية أو الكاثوليكية أو الأرثوذكسية أو اللاتينية وغيرها، إضافة إلى بعض الجمعيات ذات الطابع الديني الإسلامي أيضا. ومنها ما يقوم على أسس قرابية أو عشائرية، وهي الأكثر انتشارا بين الجمعيات التقليدية. فمثلا، يقول زياد أبو عمرو "أنه بعكس الشائعة التي تعتبر الجمعيات الإرثية آليات تعزز العلاقات التقليدية في المجتمع والتي تهدف عملية التحديث إلى تجاوزها من أجل بناء مجتمع مدني عصري، فإن هذه الجمعيات لعبت دورا ايجابيا في ظل الخصوصيات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. فقد أسهمت هذه الجمعيات بطريقة ما في المحافظة على درجة من المدنية المجتمع الفلسطيني في وقت غابت فيه السلطة الفعلية وهياكلها أو إدارتها في المجتمع، كما كان الحال أثناء الانتفاضة. إن مراعاة العائلات أو الحمائل والعشائر للعادات والأعراف والتقاليد شكل رادعا متبادلا لكي لا تقع التجاوزات على حقوق الآخرين" (أبو عمرو، 1995).

صحيح أن الحمولة أو العشيرة أو العائلة والروابط الاجتماعية والطائفية وغيرها من التشكيلات التقليدية لعبت أدوارا مهمة في صياغة المجتمع الفلسطيني والحفاظ على تماسكه، حيث كانت وما زالت قادرة على توفير بعض الحلول لإشكاليات مجتمعية متعددة، "فقد صمدت مؤسسات تقليدية كالتكافل الاجتماعي والقضاء العشائري والعونه كأسلوب للعمل التطوعي والعرف والعادة والوقف الخيري، في غياب نظام حكم القانون،...، وبرغم أهمية الدور الكمي والنوعي لهذه المؤسسات إلا أن التخوفات من تأثيراتها السلبية على إمكانية تنمية المجتمع الفلسطيني وتحقيق الاستقلال ما زالت قائمة. فوجود القضاء العشائري كبديل عن السلطة القضائية يساهم في حل المشكلات والخلافات، ولكنه في الوقت نفسه يعطي الشرعية لهذه الخلافات ويعزز الاعتقاد، أن أية مشكلة مهما كبرت سيتم حلها من خلال المجالس العشائرية وبأقل الأثمان. كما أن المجالس العشائرية لا تحقق في بعض الأحيان

الإصناف لمجموعات معينة في المجتمع، كالنساء والفقراء والأطفال" (برنامج دراسات التنمية، 2005).

ورغم الأهمية الكبرى لهذه التشكيلات، إلا أنها لا تقدم حلول سحرية للمشكلات الاجتماعية، إضافة عن أن لهذه الظواهر وتحديدًا الجهوية منها، جوانب سلبية متعددة، فهي تعزز الفئوية والقبلية على حساب الإرادة الحرة والطوعية. فموروث العادات والتقاليد والقيمة السائدة في البنية الاجتماعية والسلوكية والثقافية للشعب الفلسطيني لا تعطي خيارات للفرد أمام النظام القبلي، وهذا من شأنه أن يحد من خيارات الأفراد وتطلعاتهم ويكبح جماح المبادرة. ومن جانب آخر، إن فكرة المنظمات التقليدية أو الإرثية تقوم بالأساس على مشاركة الفرد غير الطوعية، وذلك بسبب الدين الواحد أو العرق الواحد أو بسبب الإرث العائلي والقبلي بناء على المولد أو صلة الدم. وهذا في جوهره ينسف فكرة ونظريات المجتمع المدني التي تقوم في أهم شروطها على الطوعية.

1.6.2.5 المنظمات الأهلية في ظل السلطة الفلسطينية:

ورثت السلطة الفلسطينية عند قيامها قطاعًا من المنظمات غير الحكومية كان قد تفرس في ابتداء مقاومة الاحتلال على مدار تاريخ الثورة الفلسطينية، فقد اضطلعت المنظمات غير الحكومية بالأساس بدور وطني، تم تطور دورها الاجتماعي تدريجياً، وتصاعد بصورة خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية. وتمحور هذا التطور في عدة اتجاهات، من أبرزها التوجه نحو التحديث ببناء نماذج تنموية معاصرة، وبرامج تطوير القدرات البشرية، بالإضافة إلى الأنشطة الموجهة لتعزيز الديمقراطية وبناء المجتمع المدني (البرغوثي، نوفمبر 1997). في مرحلة شكلت تراجع نسبي لأجندة الكفاح الوطني مقابل التحول الديمقراطي والبناء المؤسسي والتنمية وذلك من خلال التشجيع الغربي للمجتمع المدني الفلسطيني عبر تخصيص مساعدات ومنح فورية من أجل المساهمة بالتنمية وتطوير أوضاع الإنسان الفلسطيني وحقوقه.

فقد تلقت السلطة الفلسطينية خلال العشر سنوات الأولى فقط من عمرها ما يقارب 6552.6 مليون دولار كمساعدات دولية، خصصت للمؤسسات الأهلية «NGOs» ما نسبته 8% من

إجمالي هذه المساعدات" (برنامج دراسات التنمية، 2005). وبعد انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000 وما رافقها من عدوان إسرائيلي واسع النطاق على مناطق السلطة الفلسطينية وضرب معظم المؤسسات والأجهزة الرسمية للسلطة الفلسطينية، كان التحول والاستجابة السريعة في برامج المنظمات الأهلية سريعا باتجاه محاولة تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، في محاولة لتغطية الانكشاف الذي تعرض له الشعب ومؤسساته الرسمية خلال العدوان. وقامت المنظمات الأهلية بتنفيذ العديد من البرامج الهامة لتعزيز صمود الشعب في مواجهة العدوان والحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية.

فالمنظمات الأهلية غير الحكومية عايشت حالات انتقال حادة وسريعة خلال فترات غير متباعدة في ظل السلطة الفلسطينية، فمن حالة التحول من الأجندة النضالية والكفاحية قبل أو سلو، إلى أجندة مدنية تطويرية بعدها، ومن ثم العودة إلى أجندة نضالية مقاومة تسعى لتعزيز الصمود الوطني في ظل انتفاضة الأقصى. كل ذلك كان في بيئة أعم واشمل من التفكك الداخلي عند الجمع بين السلطة ومحدودية السيادة من جانب، وسيادة الاحتلال من جانب آخر. أو عند الجمع ما بين التقليدية والحداثة في إطار المجتمع. تلك التركيبة الوصفية الصعبة من عدم الثبات في البرامج والإستراتيجية للمنظمات الأهلية، يضعنا أمام تساؤلات حول مدى نجاح هذه المنظمات من عدمه في تقديم الخدمات المختلفة المناطة بها تجاه المجتمع. لذلك سنحاول أن نستكشف طبيعة ودور المنظمات الأهلية غير الحكومية تجاه قضايا مركزية خلال فترة قيام السلطة الفلسطينية.

2.6.2.5 الدور النضالي والوطني للمنظمات الأهلية:

عندما نتحدث عن دور نضالي ووطني، يتبادر للذهن أن هذا الدور يتجه للاصطدام مع فضاء الدولة أو السلطة الحاكمة في إطار حالة الصراع القائمة بين المجتمع المدني ككل والسلطة الرسمية على الحقوق المدنية وفضاء حقوق الإنسان والحريات والتنمية. إلى حد ما، قد تكون هذه العبارة صحيحة في الحالة الفلسطينية، ولكنها أيضا مجتزئة، فالمجتمع المدني الفلسطيني ومنه المنظمات الأهلية كانت تقوم بدور نضالي وطني على مستويين، داخلي في مقابل السلطة الرسمية، وخارجي في مواجهة احتلال أجنبي عنصري. فمنظمات المجتمع المدني قد اصطدمت برنامجهما المدني بعد أو سلو بسلطة فلسطينية مجتزئة وسيادة

محدودة، ومناطق فلسطينية مقسمة إلى ا، ب، ج ومناطق صفراء وحدودية وغزة و الضفة
وقدس، حسب تقسيمات أوسلو وملحقاتها. ورويدا رويدا فوجئت بأن الوعود التي قطعت من
قبل منظمي مهرجانات الحلول السلمية بأن عصر النضال المدني قد بدأ!! مخلفا وراءه حقبة
من التراجع مقابل حالات التسييس والعسكرة، ليحل محلها عصرنة الإنسان والمكان والتوجه
نحو الحداثة والمدنية. فانشغلت المنظمات غير الحكومية ببرامج الديمقراطية وحقوق الإنسان
والمراة وتنمية القدرات البشرية، ورصدت الأموال من قبل مجتمع المانحين الدوليين على
حساب برامج التنمية والتنمية المستدامة التي سنأتي يوما ما لا محالة بعد قيام الدولة
الفلسطينية العتيدة.

وأمام زيف وهم السلام الموعود التي أتت إسرائيل على أشلائه ببغضها له ورفضها تنفيذ
مراحلها، وجد المجتمع الفلسطيني أحلامه وطموحاته في الدولة الحديثة المدنية وهما يتبدد
أمام البطش والقمع والحواجز والتتكيل، فسرعان ما انقلب السحر على الساحر وعاد الشعب
لسيرته الأولى في المقاومة والانتفاضة على الاحتلال في سبيل الخلاص. ووجدت المنظمات
الأهلية الفلسطينية لها مكانا في هذا الصراع، فتحوّلت أجندها المدنية التحديثية إلى أجنده
وطنية مقاومة مناهضة للاحتلال وأساليبه القمعية بحق الشعب الفلسطيني ومؤسساته، وكان
لها دور كبير في مساندة المجتمع وتعزيز صموده على صعيد الإغاثة السريعة وتنظيم
الاحتجاجات والمؤتمرات والندوات المنذدة بسياسات الاحتلال العنصري. وتعدى دورها هذا
الأمر ليجد له صدى على صعيد تحريك وتعبئة الرأي العام العالمي تجاه الحقوق الفلسطينية
وفضح الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية بمختلف
أشكالها وتحديد مؤتمرات مناهضة العنصرية والتمييز، وتنظيم زيارات للعديد من الوفود
الدولية لرصد الانتهاكات الإسرائيلية وكشف الحقائق على الأرض، والمشاركة الفعالة في
التصدي للإجراءات الإسرائيلية. كما قامت المنظمات الأهلية بتطوير برامج لمقاطعة
البضائع والمنتجات الإسرائيلية" (عبد الهادي، 2002)، كما كان لها دور فعال في مناهضة
جدار التوسع والضم الإسرائيلي العنصري ومقاومة الاستيطان، إضافة إلى استخدام أساليب
الدفاع بالوسائل المدنية والقانونية عن شرائح هامة في المجتمع الفلسطيني وانتزاع حقوقهم
مثل المرضى والطلاب والأسرى، وفصح قانون العقوبات الجماعية المفروضة من قبل
إسرائيل من خلال المحاكم الإسرائيلية والدولية.

3.6.2.5 أعداد المنظمات غير الحكومية ودورها التنموي:

قبل أن نتحدث عن طبيعة الدور التنموي، كان لابد من الحديث عن حجم وأعداد المنظمات غير الحكومية في ظل السلطة الفلسطينية. حيث أن هناك انطبعا لدى العديد من شرائح المجتمع بان المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كثيرة لدرجة أن انجازاتها تتضاءل أمام أعدادها. ونقول أن هذا اللغظ في حجم وأعداد المنظمات غير الحكومية مقارنة بإمكاناتها جازر أمام عدم وضوح الرؤية ومعرفة الأعداد الحقيقية للمنظمات غير الحكومية. فحتى الآن لا يوجد إحصاءات دقيقة عن أعداد المنظمات غير الحكومية، حيث أن المعلومات والأرقام الموثقة لدى وزارة الاختصاص الأولى وهي وزارة الداخلية، غير صحيحة على الإطلاق. فوزارة الداخلية لم تتمكن حتى الآن من انجاز قاعدة بيانات سليمة في هذا الخصوص، كما أن الأرقام الصادرة عنها تشمل غالبية المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى السلطة الفلسطينية منذ قيامها، وكذلك المنظمات التي سبق قيامها نشوء السلطة الفلسطينية وسارعت إلى توفيق أوضاعها القانونية لدى وزارة الداخلية. كما أن هذه الأرقام الإجمالية لم تأخذ بعين الاعتبار المنظمات التي أغلقت أو جمدت بحكم القانون لمخالفات إدارية أو قانونية، أو تلك التي أغلقت وتلاشت بشكل ذاتي لسبب أو لآخر. من هنا وكون وزارة الداخلية هي الجهة الأولى المسؤولة عن تسجيل ومراقبة المنظمات غير الحكومية ليس لديها بيانات وأرقام صحيحة، سنضطر للتعامل مع بعض الإحصاءات والمسوحات لمؤسسات مستقلة.

ففي آخر دراسة مسحية ميدانية نفذها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» عام 2001 حول تعداد المنظمات غير الحكومية، شملت جميع المحافظات الفلسطينية، تبين أن هناك 1073 منظمة أهلية غير حكومية في الأراضي الفلسطينية، منها 90 منظمة مغلفة نهائياً ولم تعد تمارس العمل، و 31 منظمة لم يتم التعرف على عنوانها" (شبلبي، السعدي، المالكي، 2001). ما يعني أن المنظمات غير الحكومية خلال العام 2001 لم يتجاوز عددها 1000 منظمة غير حكومية، وهو عدد قليل جداً مقارنة بدول أخرى. يقول «مصطفى البرغوثي» في معرض تعليقه على أعداد المنظمات الغير حكومية، "أن فرنسا بها مليون منظمة أهلية، أي بمعدل واحدة لكل 56 شخصا. كما يوجد في بريطانيا 400.000 منظمة أهلية، وفي مصر 20.000 منظمة أهلية. أما في السويد، فكل مواطن راشد عضو على الأقل في 4 منظمات أهلية" (البرغوثي، نوفمبر 1997).

إذا اتفقنا بأن أعداد المنظمات غير الحكومية ليس بالكثير مقارنة بدول أخرى، فإن تلك المنظمات لعبت دوراً تنموياً هاماً. وارتبط العمل التنموي الأهلي تاريخياً بالعوامل الوطنية والسياسية، وعمل كرافداً ومسانداً للعمل الرسمي ومكملاً له في بعض الأحيان. فالمنظمات الأهلية حتى عام 2000م "كانت تزود حوالي 60% من خدمات الرعاية الصحية، وتدير 42% من المستشفيات، و 90% من مراكز التأهيل والمعاقين، و 100% من تعليم ما قبل المدرسة. كما تخدم ما يزيد على مليون نسمة في مجال الزراعة، إضافة إلى أنها أصلحت 25.000 دونم من الأراضي المههدد بالمصادرة، وخلقت 25.000 وظيفة عمل" (البرغوثي، فبراير 2000). واستمرت المنظمات الأهلية على الرغم من نشوء السلطة الفلسطينية في تقديم خدماتها المختلفة الطارئة والتنموية وعلى جميع الأصعدة، في مجال من التنسيق والتكامل مع السلطة الرسمية والتشبيك والتعاون فيما بينها، حيث تضاعفت أعداد الشبكات والروابط والاتحادات التخصصية في محاولة للبحث عن رؤية تنموية إستراتيجية، حاولت جاهدة أن تنتقل من الأجندة الخدمية والإغاثية إلى دور الخدمات التنموية ذات الطابع المستدام.

جدول 7.3: يوضح نسبة الثقة بالمؤسسات المدنية الفلسطينية* :

المؤسسة	العام 2000	العام 2004
الأحزاب والحركات السياسية	29 %	27 %
المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية	53 %	47 %
النقابات	39 %	36 %
المعارضة	29 %	36 %
لجان الإصلاح العشائري	—	57 %
جهاز القضاء النظامي	44 %	43 %

• (برنامج دراسات التنمية، 2005)

يبين الجدول السابق درجة الثقة في مؤسسات المجتمع المدني خلال استطلاع رأي اجري خلال الأعوام 2000 و 2004. ونلاحظ أن المنظمات غير الحكومية حصلت على نسبة

الثقة الأعلى بين منظمات المجتمع المدني الأخرى على التوالي رغم تدني هذه النسبة خلال العام 2004.

4.6.2.5 المنظمات الأهلية والتحول الديمقراطي:

بعد أن أثبتت المنظمات الأهلية انخراطها الفعلي في النضال الوطني على مختلف مراحلها وتحديدًا خلال الانتفاضتين الشعبيتين الأولى والثانية، ودورها المميز في مجالات خدمة وإغاثية وتنموية أكسبتها ثقة واحترام الجمهور الفلسطيني، ومكنها من المساهمة في تطوير أدائها في مسائل التحول الديمقراطي من خلال مطالبة المجتمع المحلي لها للقيام بواجباتها ومسؤولياتها في لعب دور حلقة الوصل ما بين المجتمع والسلطة الوطنية، والقيام بإيصال أصوات أعضائها والتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم وحقوقهم، ومطالبة السلطة الرسمية بأداء أفضل تجاه هذه الحقوق. فكان للمنظمات الحقوقية دورًا بارزًا في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني سواء ضد بعض الممارسات السلبية التي مورست من وقت لآخر من قبل بعض الأجهزة الرسمية وتحديدًا السلطة التنفيذية تجاه المواطن الفلسطيني. أو في تعزيز مفاهيم الحقوق والحريات السياسية والمدنية عبر ورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية أو المطبوعات والنشرات التعريفية.

ولم يقتصر هذا الدور على الداخل في مواجهة السلطة الرسمية، بل واصلت المنظمات الأهلية وتحديدًا الحقوقية منها رفع صوتها أمام سياسات الاحتلال العنصرية بحق المدنيين الفلسطينيين، ودافعت بشكل قوي عن هذه الحقوق من خلال اللجوء للمؤسسة القضائية داخل كيان الاحتلال الإسرائيلي أو عبر تجنيد وتحشيد رأي عام عالمي مستغلة في ذلك علاقتها المتينة وعضويتها لدى العديد من المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية والأممية.

من ناحية أخرى استطاعت المنظمات الأهلية في إطار مواجهة السلطة الفلسطينية على الحقوق المدنية أن تؤثر وبشكل كبير "في القوانين والتشريعات والأنظمة والإجراءات والسياسات العامة لصناع القرار" (عبد الهادي، 2004) وتحديدًا في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمرأة والشباب وغير من القضايا التي شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في الضغط على توجه هذه القوانين والسياسات تجاه إعطاء مساحة

أكبر من المرونة في الحقوق والحريات المدنية. واستخدمت المنظمات الأهلية في سبيل ذلك وسائل الضغط والتأثير عن طريق تنظيم المؤتمرات والاحتجاجات والتشديد بواسطة الدعاية والإعلام، وفي معظم الأحيان نجحت هذه المنظمات في الانتصار لمطالبها وتشكيل رأي عام قوي مدعوم من شرائح ومؤسسات وشخصيات هامة من المجتمع مشفوعة بتوقيع على نداءات ومطالبات إصلاحية ساهمت بشكل قوي في تعزيز الديمقراطية والشفافية في المجتمع الفلسطيني.

وفي أحيان أخرى نجحت هذه المنظمات في المشاركة بشكل فاعل في إبداء الرأي والتأثير على السياسات والقوانين من خلال حوارات مباشرة مع السلطة الرسمية ومؤسساتها، وفي بعض الأحيان بدعوة رسمية من الأخيرة. كما كان لهذه المنظمات دور بالغ الأهمية في تعزيز العملية الديمقراطية والانتخابية من خلال الضغط المباشر على إجراءات الانتخابات بشكل دوري والمساهمة في توفير الرقابة المجتمعية عليها وإصدار تقارير الانتهاكات والتجاوزات حول العملية الانتخابية. إضافة إلى دورها الرقابي الأشمل على سلوك السلطة الفلسطينية بمؤسساتها الرئيسية الثلاث. وانخرطها منذ البداية في المطالبة بإجراء عملية إصلاح شاملة للمؤسسة الرسمية، وتحديدًا بعد انطلاق انتفاضة الأقصى وتدمير البنية التحتية للمؤسسة الرسمية وعودة تدخل المجتمع الدولي والحديث عن العودة للحلول السلمية وطرح خطة خارطة الطريق وتشكيل اللجنة الرباعية الدولية، والحديث عن عملية إعادة إصلاح مؤسسات السلطة. حيث كان للمنظمات الأهلية رأي في ذلك، وأنشأت لهذا الغرض «لجنة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني» التي ضمت في عضويتها معظم ممثلي الهيئات المدنية الفلسطينية، ... ، كما قامت ببلورة أسلوب تشاوري منظم مع ممثلي اللجنة الرباعية وخاصة الممثلين النرويجيين المسؤولين عن ملف الإصلاح في المؤسسات الأهلية الفلسطينية. إضافة لذلك قامت المنظمات الأهلية ببلورة أسلوب تشاوري مع لجنة الإصلاح الوزاري، وكذلك لجنة الإصلاح الوطني" (عبد الهادي، 2004).

وخلصت المنظمات الأهلية إلى رؤية شاملة لعملية الإصلاح في الأراضي الفلسطينية تحت شعار «البناء المقاوم» القائم على أساس تعزيز قدرة المؤسسة الفلسطينية على مقاومة الاحتلال في ظل بيئة من الشفافية والمسائلة والحكم السليم. وربطت هذه المنظمات "عملية التحرر الوطني وانجاز الدولة بضرورة إصلاح مؤسسات السلطة الوطنية وأجهزتها

المختلفة، وبضرورة تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية" (عبد الهادي، 2004)، وإيماننا من هذه المنظمات بضرورة قيام المجتمع الفلسطيني ومؤسساته المختلفة بشكل سليم يؤدي إلى بنيان دولة ناضجة تقوم بواجبها تجاه مواطنيها، وأداء مواطنيها لواجباتهم تجاه دولتهم، يتطلب قيام هذه الدولة على أسس من الديمقراطية والشفافية وفي إطار من الحكم السليم.

7.2.5 خلاصة:

من خلال استعراض الفصل الحالي حول المجتمع المدني الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية، نجد أن هذه الحقبة قد شهدت ثورة حقيقية في المجتمع المدني الفلسطيني سواء أكان ذلك من حيث أعداد المنظمات غير الحكومية أو فعاليتها وقدرتها على التعاطي مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف بالغة الصعوبة تمثلت في قيام سلطة فلسطينية محدودة السيادة واحتلال إسرائيلي مازال يمارس فعله الاحتلالي على الأرض.

ورغم ذلك نستطيع أن نتحدث عن مجتمع مدني فلسطيني موجود وفاعل بكل مكوناته على اختلافها، هذا عدا عن أن المجتمع المدني الفلسطيني خلال تلك المرحلة قد استطاع أن يواجه السلطة الفلسطينية على الحقوق المدنية، وبالفعل قد تمكن من أن يؤسس لمرحلة جديدة تقوم على التكامل والشراكة في البناء والمقاومة في آن معاً.

الفصل السادس

البيئة القانونية للمجتمع المدني

الفصل السادس

البيئة القانونية للمجتمع المدني

1.1.6 مقدمة:

بعد قيام السلطة الفلسطينية، أصبح هناك حشدا من القضايا المتمحورة حول علاقة السلطة بالمجتمع بكافة مكوناته، ومنها مؤسسات المجتمع المدني. وإذا كان الحديث في السابق يدور عن عملية نقل لمؤسسات منظمة التحرير إلى أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية، فإن ذلك يتطلب إعادة تقييم هذه التجربة بعد مرور ما يزيد على أكثر من عقد على قيام السلطة الفلسطينية الناشئة تحت عباءة منظمة التحرير. فمن المعروف أن نموذج منظمة التحرير في السابق لم يفرق بين السلطة والمجتمع المدني، ذلك لأن منظمة التحرير لم يقتصر تكوينها على تشكيلات سياسية فحسب، ولكنها ضمت في بنيتها المختلفة، فضلا عن ذلك، نقابات واتحادات طلابية ونسائية ومعلمين وكتاب، ومشروعات إنتاجية ومراكز أبحاث ومنظمات أهلية" (جقمان، 2000) وبذلك تكون جمعت بين نقيضين في إطار واحد، السلطة والمجتمع المدني.

ربما كان ينظر إلي هذا الأمر في السابق على أنه عمل مشروع في إطار الحالة الفلسطينية «حالة الثورة» على اعتبار أن من شأن ذلك أن يوحد الصف الفلسطيني في مواجهة تحديات خارجية أخطر على المجتمع من التحديات الداخلية. لكن وبعد قيام السلطة الفلسطينية وتكون النظام السياسي الفلسطيني الذي من المفترض أن يؤسس لدولة ديموقراطية ذات سيادة في ظل علاقات تبادلية من الشراكة والممارسة الديموقراطية، كان لا بد أن يحدث التغيير وإعادة البوصلة إلى وضعها الطبيعي في الفصل بين السلطة والمجتمع المدني، مع المطالبة باستقلالية الأخير. وإزاء هذه العلاقة المعقدة والمركبة، سنحاول استكشاف ما آلت إليه طبيعة العلاقة بين الطرفين في الجوانب التنظيمية والقانونية والطبيعية لكل منهما.

المبحث الأول

2.1.6 علاقة الأحزاب والحركات السياسية بالسلطة الفلسطينية:

بعد جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن بعض المدن الفلسطينية المحتلة من عام 1967، بحكم اتفاق إعلان المبادئ «أوسلو» وما تخلله من اعترافات متبادلة بين منظمة التحرير وإسرائيل وقيام السلطة الفلسطينية، وجدت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية حيزاً عاماً للنشاط العلني، شمل فتح مكاتب ومقرات رسمية، مارست من خلالها أنشطة علنية متعددة، وعبرت من خلالها عن مواقفها الرسمية تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وتجاه السلطة الفلسطينية وأدائها. ومن هذه الأنشطة، المؤتمرات والمهرجانات السياسية، وإصدار "المجلات والصحف والمطبوعات" * والتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة. وتم التخلي عن العمل العسكري بسبب التزام السلطة الفلسطينية باتفاقيات أمنية مع إسرائيل تحرم فيها قيام أي طرف فلسطيني بمهاجمة إسرائيل.

وامتنعت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية المسلحة المؤيدة لاتفاقيات السلام والمعارضة لها على حد سواء من مهاجمة إسرائيل باستثناء حركة المقاومة الإسلامية حماس التي حاولت أن تجهض اتفاقيات السلام عن طريق العمل العسكري المقاوم، من خلال توجيه ضربات داخل إسرائيل عن طريق ما عرف «بالعمليات الاستشهادية» منذ العام 1996. الأمر الذي خلق أجواء من التوتر سادت بين السلطة الفلسطينية من جهة وبعض

* منذ قيام السلطة الفلسطينية حتى الآن، صدرت العديد من الصحف والمجلات لمعظم الأحزاب والحركات السياسية. حيث صدر لحركة فتح العديد من المجلات والنشرات الدورية منها «فتح» وصحيفة «فلسطيننا» الصادرة عن ذراعها الطلابي (حركة الشبيبة). وصدرت عام 1994 صحيفة «الوطن» الناطقة باسم حركة حماس، وصحيفة «الاستقلال» الناطقة باسم الجهاد الإسلامي عام 1995. كما صدرت عام 1997 صحيفة «الرسالة» الناطقة باسم حزب الخلاص الوطني الإسلامي (والمقربة من حركة حماس حالياً). وصدر عام 1997 أيضاً مجلة «فلسطين» عن مركز فلسطين للدراسات والبحوث المقرب من حركة الجهاد الإسلامي. كما صدر عن الجبهة الشعبية مجلة «الحقيقة»، وعن الجبهة الديمقراطية مجلة «المسار»، وعن جبهة النضال الشعبي مجلة «نضال الغد»، وعن جبهة التحرير الفلسطينية صحيفة «الغد»، وعن جبهة التحرير العربية مجلة «صوت الجماهير»، وعن الجبهة العربية الفلسطينية نشرة باسم «الغد المشرق». وقد توقفت بعض هذه الصحف والمجلات محدودة التوزيع وبعضها الآخر مازال يصدر من وقت لآخر.

أحزاب المعارضة وتحديدًا حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية لتحرير فلسطين من الجهة الأخرى.

أما الأحزاب والحركات التي أيدت اتفاقات أوسلو، فقد تماهت مع السلطة الفلسطينية بشكل كبير، وتنازحت إلى جانب حركة فتح بعض المناصب السياسية والإدارية في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية. وبقيت العلاقات الحزبية بين الفصائل المؤيدة لاتفاقات السلام والسلطة الفلسطينية من جهة والأحزاب والحركات المعارضة من جهة أخرى، تسودها حالات الانقسام والتوتر وعدم الثقة واقتناص الفرص والأخطاء كل منهم للآخر، في محاولة لكسب أكبر تأييد شعبي، حتى اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000، وانخرط جميع الأحزاب والحركات الفلسطينية في الانتفاضة المسلحة بما فيها حركة فتح، رداً على العدوان الإسرائيلي المتواصل، مسدلة بذلك الستار على العملية السلمية في فصل من فصولها. ومن ثم انتقلت العلاقات الحزبية والفصائلية الفلسطينية إلى نوع جديد من العلاقات التنسيقية والتشاورية في معظم الأحيان حول كيفية التصدي للعدوان الإسرائيلي من خلال ما عرف بلجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية والتي تضم في عضويتها ممثلين عن جميع الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية.

ومن المفترض هنا أن نسند أصل علاقة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بالسلطة الرسمية إلى أسس قانونية تقوم على تعاقد الطرفين قانونياً وتحدد علاقات وصلاحيات كل منها تجاه الآخر. ويكون أصل العلاقة بينهما بناءً على دور تكاملي أساسه القانون، في ظل فضاء من رقابة الأحزاب والحركات السياسية على أداء السلطة الرسمية بمختلف مؤسساتها، مقابل مراقبة السلطة الفلسطينية لالتزام هذه الأحزاب بالقانون المحدد لصلاحياتها ومجال نشاطها. ولكن السؤال المطروح، ما هي طبيعة العلاقة القانونية بين السلطة الرسمية والأحزاب السياسية؟ وإلى أي مدى استطاعت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية القيام بدورها تجاه الرقابة على أداء السلطة الرسمية؟ ومن ناحية أخرى، هل هنالك من ناظم أو أساس قانوني يحكم علاقة الطرفين؟

في حقيقة الأمر، إن مصفوفة العلاقة بين السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية لم تكن منتظمة بشكل منطقي محسوب لتعطي دلالات أو نتائج طبيعية. فبعض الأحزاب والحركات

السياسية الهامة في الساحة الفلسطينية والتي مثلت اقوي حركات المعارضة مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لم تكن تعترف بشرعية السلطة الفلسطينية الناشئة، ولم تكن بالأساس جزئا من منظمة التحرير الفلسطينية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان تركيبة السلطة الفلسطينية الناشئة لم تكن تسمح بانغماس الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الرقابة على الأداء الحكومي بشكل ديموقراطي سليم.

فالسلطة الفلسطينية الناشئة قد تم السيطرة عليها من قبل حركة فتح التي قادت منظمة التحرير منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية، والتي قادت مشروع التسوية والمفاوضات التي نشأ عنها قيام السلطة الفلسطينية، بمعنى أن حركة فتح "انتقلت من التنظيم المهيمن على منظمة التحرير وحقلها الوطني إلى حزب حاكم لسلطة انتقالية (هلال، 2006)، ولم تنحصر سيطرت حركة فتح على بعض مؤسسات السلطة دون سواها، بل شملت غالبية مؤسسات السلطة الفلسطينية بسلطاتها الثلاثة التنفيذية، والقضائية، والتشريعية التي صبغت بلون واحد تمثل في حركة فتح. وقد هيمنت حركة فتح على معظم مقاعد المجلس التشريعي عام 1996، والذي امتدت ولايته إلى عشر سنوات بدلا من أربعة سنوات في تجاوز واضح لقانون الانتخابات لعام 1995، الأمر الذي لم يسمح بوجود معارضة تذكر داخل أروقة البرلمان من أي حزب آخر من غير فتح، باستثناء بعض المستقلين والذين في معظمهم كانوا مقربين من حركة فتح، الأمر الذي لم يخضع مؤسسات السلطة إلى رقابة حقيقية على الأداء أو الميزانية الحكومية من قبل أحزاب معارضة أخرى.

1.2.1.6 هل من قانون للأحزاب السياسية:

من المؤسف أن لا يكون حتى هذه اللحظة قانون ينظم الحياة السياسية في فلسطين، فمسألة تشريع قانون فلسطيني خاص بالأحزاب والحركات السياسية لم يبصر النور حتى الآن رغم أن هنالك محاولات كانت تسعى لذلك منذ بداية العام 1995. ففي أيلول سبتمبر من العام 1995، طرح ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية مسودة لقانون الأحزاب بهدف تنظيم الحياة السياسية في فلسطين. إلا أن هذه المسودة لاقت رفضا من قبل قوى كثيرة في المجتمع الفلسطيني وتحديدًا الأحزاب السياسية، على اعتبار أن مواد هذه المسودة تعمل على تكميل "الحركة الحزبية بدلا من تتميتها وحمايتها، إضافة لما تتضمنه المواد من تناقضات من

شأنها فتح الباب واسعا للتأويل والتفسير والاجتهادات متعددة الأوجه" (عوض، شبيب، 2006).

وإزاء تلك الصورة الضبابية للمسودة الأولى للقانون الذي رفعه ديوان الفتوى والتشريع إلي مجلس الوزراء في 1996/5/26، وقد قبل من المجلس التشريعي بالمناقشة العامة في 1997/11/10، وبعد مراجعة موسعة لمشروع القانون والكثير من الحوارات والمناقشات وإيداء الملاحظات من قبل القانونيين والسياسيين والفصائل الفلسطينية، أعدت اللجنة السياسية في المجلس التشريعي نسخة معدلة من المشروع في 1998/2/11 على أن يتم تعديلها للقراءة الأولى في المجلس ضمن فترة أقصاها أسبوعان، إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن" (فلسطين، ديوان الفتوى والتشريع، 1995). ويذكر أن الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية كانت قد تقدمت لانتخابات عام 1996 على أساس "قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995 (فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 1996)، والذي جاء في جزء منه مواد واضحة تحدد بموجبها كيفية مشاركة الأحزاب السياسية. وجاء في الفصل الثالث، المواد 48-53، حول كيفية وشروط تسجيل الهيئات الحزبية للاشتراك في الانتخابات العامة، ونصت المادة 48 على أن لكل هيئة حزبية ترغب في الاشتراك في الانتخابات أن تكون قد سجلت في وزارة الداخلية، ومن ثم يحق لها تسمية مرشحها لدى لجنة الانتخابات المركزية أو الاشتراك في الانتخابات تحت الاسم والرمز أو الشعار الذي تختاره لنفسها.

كما حددت المادة 49 شروط تسجيل الهيئات الحزبية التي ترغب في تسجيل نفسها لدى لجنة الانتخابات، أن تقدم طلبا خطيا يتضمن اسم الهيئة الحزبية والرمز أو الشعار الدال عليها والذي سيظهر على أوراق الاقتراع، واسم رئيسها أو أمينها العام، واسم ممثلها المعتمد لدى لجنة الانتخابات المركزية، وأسماء ممثليها الآخرين الذين تطلب اعتمادهم لدى لجان الدوائر الانتخابية ولجان مراكز الاقتراع، بالإضافة إلى عنوان المقر الرئيسي للهيئة الحزبية. كما يجب أن يتضمن الطلب نسخة عن دستور الهيئة الحزبية أو نظامها الأساسي موقع من أمينها العام أو رئيسها، وتصريح خطي يؤكد أن الهيئة الحزبية لا تدعو إلى العنصرية. وعلى أساس هذا التوصيف والاشتراطات القانونية، تم اعتماد التنظيمات الفلسطينية المشاركة في الانتخابات كأحزاب سياسية لدى لجنة الانتخابات المركزية لغرض العملية الانتخابية.

وإزاء هذا التعطيل لسن قانون للأحزاب السياسية في فلسطين والذي دارت حوله حوارات ونقاشات متعددة ومتعاقبة من قبل مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات أهلية وسياسيون ودوائر حكومية مختلفة، فإن القانون لم يبصر النور حتى الآن. وقد عزى البعض ذلك لاعتراضات من الأحزاب والحركات السياسية بما فيها الحركتين الأكبر فتح وحماس والتي بررت اعتراضها "بأننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني، وان العمل الحزبي العلني غير ممكن وأننا لا نريد تقييد عمل الأحزاب بالقانون وان الواقع الفلسطيني لم يستقر بعد ولم نحصل على الحرية" (فلسطين، الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة أمان، 1996) حتى الآن، وفي مقابلة أجراها الكاتب «سميح شبيب» مع «صخر حبش» عضو اللجنة المركزية عن حركة فتح، قال: "إن فتح لم تولي هذا القانون أهمية خاصة ذلك أن للحزب مفهومه الأيديولوجي والتنظيمي، وهذا ما لا ينطبق على فتح. نحن لا زلنا نمر في مرحلة التحرر الوطني، ونعتبر من ينخرط في النضال الوطني عضو من أعضاء حركة التحرر الوطني. وبالتالي نحن «كفتح» لسنا بصدد تشكيل حزب، وفيما إذا جرى سن قانون للأحزاب، فإننا سنشارك في العمل السياسي تحت شعار حركة تحرر" (عوض، شبيب، 2006).

أما حركة حماس، فقد كان موقفها مشابها لموقف حركة فتح، حيث جاء على لسان «احمد يوسف» احد ابرز قياديين في الضفة الغربية، "انه لا يوجد توجه عام داخل حماس للتحويل إلى حزب، ذلك لأنها حركة لها دورها في التحرر الوطني وإنهاء الاحتلال، والى أن يتم التحرر وينجز، فكل حادث حديث" (عوض، شبيب، 2006).

وفي ظل حالة التعطيل لسن قانون خاص بالأحزاب في فلسطين، تعود لتظهر تساؤلات جديدة متعددة حول طبيعة العلاقات التعاقدية للأحزاب بالسلطة الرسمية، وحول حقوق والتزامات وواجبات الأحزاب والحركات السياسية. فالأحزاب والحركات السياسية في فلسطين وبسبب عدم وجود تعاقد قانوني ينظم الحياة السياسية، لم تعد تخضع للمساءلة أو المراقبة على أداءها، ولم تعد خاضعة حتى لتقييم تجاربها بشكل منهجي واضح، إضافة إلى الضبابية التي تشمل مصادر تمويل الأحزاب وميزانياتها السنوية. في ظل ذلك، تأتي حالة من عدم اليقين حول برامج وسياسات وأهداف هذه الأحزاب وأحجامها وتأثير فعلها السياسي والوطني، على الرغم من أن هذه الأحزاب جميعها تنطق باسم الشعب الفلسطيني وتتنبئ

الدفاع عن حقوقه وممتلكاته بغض النظر عن أحجامها وطبيعة التزاماتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية.

وعندما نتحدث عن عدم وجود تشريع فلسطيني خاص بالأحزاب السياسية في فلسطين فهذا لا يعني انه لا يوجد قانون ينظم الحياة السياسية، بل لا يوجد قانون عصري ينظم الحياة السياسية بطريقة ديمقراطية تدعو إلى اعتبار الأحزاب جزء من النظام الديمقراطي الذي يكرس التعددية والمشاركة السياسية الحرة، ويضمن حرية تشكيل الأحزاب وممارسة العمل الحزبي بكل حرية في ظل نص قانوني يحدد شروط والتزامات الأحزاب بالقضية الوطنية ومصادر تمويلها وطرق الرقابة عليها ضمن نظام شفاف وفاعل.

على الرغم من أن "القانون الأساسي المعدل لسنة 2003" (فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003) الصادر عن السلطة الفلسطينية ينص في المادة 5 من الباب الأول، على أن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية. وكذلك في باب الحقوق والحريات العامة في المادة 26 أن للفلسطيني الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقا للقانون. إلا انه واستنادا للمرسوم الرئاسي رقم 1 لسنة 1994، بشأن العمل بالتشريعات التي كانت سارية قبل 5 حزيران 1967، فان قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم 15 لسنة 1955، هو القانون الذي ما زال فاعلا في الأراضي الفلسطينية على الرغم من أن القانون نفسه "جمد العمل به بعد عامين فقط على صدوره [في بلده الأصلي الأردن] واستمر تجميد العمل به خمسة وثلاثون عالم حتى تم إقرار القانون الجديد للأحزاب السياسية في الأردن عام 1992" (عوض، شبيب، 2006).

بقي أن نذكر أن حوارات مستفيضة ومتكررة ما زال يقودها المجتمع المدني حول ضرورة تشريع قانون الأحزاب السياسية، ولعل ابرز هذه المؤسسات هو «الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة-أمان» وهو ائتلاف لمجموعة من المنظمات الأهلية الفلسطينية عملت على تنظيم مجموعة من المؤتمرات وورش العمل واللقاءات ضمت خبراء وأكاديميون وسياسيون وقانونيون، وقادة رأي عام، وممثلي أحزاب سياسية ومجتمع مدني، ومؤسسات رسمية. واستطاع هذا الائتلاف أن يعد مسودة مشروع قانون للأحزاب السياسية قدمه منسق الائتلاف

النائب السابق في المجلس التشريعي «عزمي الشعبي» إلى المجلس التشريعي بتاريخ 15 تشرين 2005، وأدرج على جدول أعمال المجلس للنقاش منذ ذلك الحين.

يبدو أن خروج قانون خاص بالأحزاب السياسية في فلسطين بات مسألة مستعصية مجمع عليها ضمينا بين مختلف الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية وذلك لعدة أسباب، أهمها:

1- وجود الاحتلال الإسرائيلي على معظم المناطق الفلسطينية، حيث أن الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية ما زالت تتخذ من السرية أساسا لعملها السياسي والمقاوم ضد الاحتلال. وفي حال وجود نص قانوني واضح وملزم للأحزاب، فإن هذا الأمر من شأنه أن يجبر هذه الأحزاب عن الكشف عن مصادر التمويل وحجمه وشروط العضوية وما يتعلق بها. كما أن من شأن القانون أن ينضم حقوق المنتسبين وواجباتهم والتزاماتهم استنادا إلى النظام الأساسي لكل حزب، الأمر الذي قد يخضع هذه الحقوق والواجبات إلى القضاء في حال الخلاف والنزاع، ما يعرض طبيعة الكفاح المسلح والذي تنتهجه الأحزاب والحركات الفلسطينية إلى الخطر في بعض الظروف.

2- وجود مظلة قانونية بديلة عن السلطة الفلسطينية، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم عددا كبيرا من الأحزاب والحركات الفلسطينية وهي بمثابة الممثل الأعلى للشعب الفلسطيني ومرجعته السياسية، كما أن مشروع السلطة الفلسطينية الوليدة لم ينجز بعد ولم تستكمل فرض سيادتها على الأراضي الفلسطينية.

3- إن الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية تفرد عباءتها داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، فمعظم هذه الأحزاب تتخذ من الخارج امتدادا لها ولقواعدها وقيادتها بسبب طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي منذ فجر الثورة الفلسطينية. وإن أي قانون لن يستطيع أن يحكم السيطرة على تنظيم الحياة السياسية في فلسطين بمعزل عن خارجها.

من الجدير ذكره هنا أن مشاركة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الانتخابات الفلسطينية العامة الثانية قد تمت في إطار قانون الانتخابات وتعديلاته، وهي بمثابة ترتيبات

إجرائية لضمان مشاركة الأحزاب في الانتخابات العامة، ولا تغني بأي حال من الأحوال عن نص قانوني واضح.

من ناحية أخرى، استطاعت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية المشاركة في الانتخابات العامة الثانية من التوصل إلى «ميثاق شرف»^{*} فيما بينها يساهم في تنظيم سير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة في ظل نوع من التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية بما يخدم ويعزز المصلحة العامة. ويأتي هذا الميثاق كنوع من التعاقد المعنوي الضمني بين الأحزاب لتعويض النقص في التنظيم القانوني للعملية الانتخابية.

* - انظر الملاحق

المبحث الثاني

1.2.6 علاقة المنظمات الأهلية بالسلطة الفلسطينية:

مع قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، بدأت محاولات السلطة الناشئة لتوطيد أقدامها وترسيخ قواعدها ونظمها الإدارية والقانونية على الأرض، في محاولة منها للسيطرة على الأجهزة واحتواء المؤسسات القائمة على اعتبار أنها نواة العمل للمرحلة الجديدة والتي سيبنى عليها. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا تخضع لإدارة السلطة السياسية إلا إن تباين الأنظمة والقوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية سواء العثمانية منها أو الأردنية أو المصرية، عمل على إرباك السلطة الناشئة، الأمر الذي استدعى قيام الأخيرة بمحاولات عاجلة لاحتواء تلك المؤسسات والتي فهمت تلك الخطوات من قبل المنظمات غير الحكومية على أنها نوع من الهيمنة والسيطرة والاحتواء داخل ثوب السلطة السياسية.

وإزاء ذلك سارعت السلطة الفلسطينية إلى الطلب من المنظمات غير الحكومية إعادة التسجيل لدى وزارة الداخلية طبقا لما جاء في القرار الرئاسي رقم 1 لسنة 1994، والقاضي باستمرار العمل بالأنظمة والقوانين والأوامر التي كانت سارية قبل 5 حزيران 1967، حتى يتم توحيدها. ونظرا لان القانون الذي كان معمولا به سابقا لتسجيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في فلسطين هو قانون الجمعيات العثماني إبان الحكم العثماني في فلسطين، سارعت المنظمات غير الحكومية إلى رفض إعادة التسجيل على اعتبار أن القانون المذكور قديم جدا ويحد من الحريات والعمل المدني، وطالبت هذه المنظمات بقانون فلسطيني عصري. وفي ظل غياب سلطة تشريعية، حتى إجراء انتخابات فلسطينية عامة، قامت بعض مؤسسات السلطة الفلسطينية بالضغط وتشديد الرقابة على المنظمات غير الحكومية، وتعددت هذه المؤسسات لتشمل معظم أجهزة الأمن بكافة فروعها إضافة إلى وزارة الداخلية وهيئة الرقابة العامة وغيرها. الأمر الذي أرهق عمل المنظمات غير الحكومية والتي بدورها علي صوتها من جديد مطالبة بتنظيم العلاقة مع السلطة الرسمية وتحديد جهة الاختصاص في الرقابة والمتابعة.

وإزاء تصاعد هذه الأزمة أو ما عرف بأزمة المنظمات غير الحكومية في علاقتها بالسلطة الرسمية، خرجت أصوات مختلفة من الطرفين تكيل الاتهامات كل منها للآخر. وحول حقيقة هذه الأزمة، تباينت الآراء، وخشي كل منهما الآخر. فعلى صعيد السلطة الفلسطينية، ظهرت آراء متباينة لبعض مسؤولي السلطة لتشخيص أساس الأزمة مع المنظمات الأهلية، حيث اعتقد بعضهم "بضرورة إيجاد آليات واضحة وصارمة لتنظيم عمل المنظمات الأهلية كجزء من نظرتهم الطبيعية لعلاقة مع المجتمع المدني بشكل عام. وهذا المنظور ينبع من خوف هؤلاء المسؤولين في السلطة الفلسطينية من قيام بديل سياسي وتنموي لها، أو لاعتقادهم بأن التشدد [في الرقابة] ضروري للتأكيد من حسن التصرف المالي والإداري لمسؤولي هذه المنظمات،...، وهناك اتجاه آخر ينادي بتنظيم عمل هذه المنظمات من خلال قانون عصري يبقي المجال مفتوحاً لعملها ويكفل درجة معقولة من المشاركة والمحاسبة والشفافية." (فلسطين، برنامج دراسات التنمية، 2000) على اعتبار أن التحكم في عمل هذه المؤسسات قد يؤدي إلى تقليص خدماتها تجاه المواطنين في وقت ما زالت فيه السلطة غير جاهزة لتحمل أعباء خدماتية جديدة. ومن ناحية أخرى، كان هناك من ينظر إلى أهمية الشراكة وتبادل الأدوار في عملية الرقابة في ظل غياب معارضة سياسية رسمية للسلطة، وأن وجود هذه المنظمات أصبح ضرورة ملحة.

إضافة لما سبق، فهناك من يعتقد بأن أسباب الخلاف تعود إلى التنافس على مصادر التمويل على اعتبار أن مصدر تمويل المنظمات غير الحكومية هو نفس مصدر تمويل السلطة الفلسطينية المتمثل في الدعم الخارجي عبر الدول المانحة.

وفي إطار الصراع التنافسي بين فضائي السلطة والمجتمع المدني خلال الفترة من 1994-2000، كرست منظمات المجتمع المدني اتهاماتها للسلطة الفلسطينية "بمحاولة احتوائها والسيطرة عليها وتقيد عملها، كما رأت بأنه ليس لدى السلطة الفلسطينية رؤية حول وجود مجتمع مدني في فلسطين، وإن السلطة مدعومة بمراكز قوى تسعى لاحتوائها. كما استغلت المنظمات غير الحكومية تقرير هيئة الرقابة العامة للتدليل على مظاهر الفساد المنتشرة في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية. أما السلطة الفلسطينية فقد شنت هجوماً معاكساً على المنظمات غير الحكومية وخاصة منظمات حقوق الإنسان. ومن مآخذ السلطة على المنظمات الأهلية أنها غير ديموقراطية في تشكيلاتها وإدارتها، وتدار من قبل نخبة قليلة من المجتمع،

وأنها في اغلب الأحيان تفتقر إلى الشفافية والرقابة، كما أنها غالبا ما تكون محكومة بأجندة التمويل الأجنبي" (محمد، 2005).

وفي استطلاعات للرأي أجراها مركز دراسات التنمية، تضمنه تقرير التنمية البشرية 1998-1999، حول أسباب التوتر بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية. حيث اعتقد الذين استطلعت آرائهم أن السبب الأهم هو التنافس على التمويل، 81% يعتقدون أن هذا التنافس يشكل مصدرا مهما للتوتر. والسبب الثاني، هو الاختلاف في التجربة بين قيادات الداخل والخارج بنسبة 52%. والسبب الثالث، هو قانون المنظمات الأهلية بنسبة 52%. ورابع هذه الأسباب، هو الدور السياسي الذي تلعبه المنظمات الأهلية بنسبة 46%. والسبب الخامس، هو الاختلاف حول مفهوم المجتمع المدني والمشاركة بنسبة 42%. وآخر الأسباب، هو الاختلاف في وجهات النظر التنموية بنسبة 32%.

ولاحتواء هذه النسبة العالية من التوتر حول قضايا خلافية متعددة بين السلطة الرسمية والمجتمع المدني، "شرع المجلس التشريعي الفلسطيني في إعداد مسودة قانون خاص بالمنظمات الأهلية وقدمها إلى الرئيس في كانون الأول من العام 1998 للمصادقة عليها" (الصوراني، 2000). إلا أن القانون لم يرى النور إلا بداية العام 2000.

وفي العام 1999 قررت السلطة الفلسطينية إنشاء وزارة شؤون المنظمات الأهلية للمساهمة في تطوير العمل الأهلي وتعزيز الشراكة بين هذا القطاع والسلطة الرسمية. إلا أن هناك من نظر لهذه المؤسسة الجديدة التي ما لبثت أن اندثرت بشكل متسارع، على أنها إضافة جديدة وأداة لتكريس التسلط والنظام البيروقراطي تجاه القطاع الأهلي غير الحكومي.

وفي حقيقة الأمر، يعتقد الباحث أن تلك الأزمة بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية نتاج طبيعي لتضارب في الصلاحيات والعلاقات في ظل سلطة وليدة لا يوجد لديها من التشريعات والأنظمة والقوانين ما يكفل تنظيم العلاقة على أساس ديمقراطي عصري، هذا إذا ما أضفنا لذلك أننا وكمنطقة تصنف ضمن العالم الثالث، قد تجد السلطة الرسمية صعوبة في قبول مجتمع مدني مستقل يستطيع أن يحابي السلطة الرسمية ويجافئها ويتنازع ويتصالح معها على قاعدة الديمقراطية في إطار العلاقات الطبيعية. وربما قد تكون هذه بمثابة نظرة

مبدئية تعتمد بالأساس على فضاء الحرية والديمقراطية المتاحة ضمن مكونات المجتمع السياسي والمدني في المناطق الفلسطينية، والتي إذا ما توفرت، قد تستطيع المنظمات غير الحكومية بقليل من الجهد والمثابرة أن تنتزع بعض حقوقها ومطالبها في إطار الصراع المدني بين الطرفين.

2.2.6 قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية:

بعد عدة سنوات من الضغط والتأثير الفاعلين من قبل المنظمات الأهلية على السلطة الفلسطينية، وبعد أن ضمنت هذه المنظمات الأخذ بالكثير من توجهاتها واقتراحاتها من أجل الخروج بقانون عصري ينظم علاقة الطرفين في مجال من التنافس وتبادل الأدوار، قدم المجلس التشريعي مسودة القانون النهائية والمنقحة إلى الرئيس الفلسطيني للمصادقة عليها في كانون أول 1998. وحول هذه التجربة، يقول زياد أبو عمرو «رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي»، "إن إعداد هذا القانون كان تجربة تعليمية، وبخاصة لدى أعضاء المجلس التشريعي الذين تعلموا كثيرا من المفاهيم ذات الصلة بدور المجتمع المدني ودور المنظمات الأهلية في المجتمع المدني والعملية الديمقراطية. كان إعداد القانون أول تجربة للضغط المنظم في فلسطين، وفيها استدعت مجموعات معينة المجلس التشريعي وقدمت أفكار وممارست ضغط، بل أنها كانت تحضر جميع جلسات المجلس. وقد واجه إعداد القانون بعض الصعوبات. فبعد القراءة الثالثة للقانون أرسلت المسودة إلى الرئيس عرفات للمصادقة عليها خلال شهرين، ومن الناحية القانونية يصبح القانون ساريا إذا لم يوقع عليه الرئيس خلال الفترة المحددة، ولكن الرئيس لم يعمل ضمن الوقت المحدد، لا بل أعاده في وقت متأخر مطالباً بتعديله وتغيير محل التسجيل من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية. وقد أدى هذا إلى خلق مشكلة، إذ أن الأغلبية كانت تفضل إبعاد وزارة الداخلية عن هذا الموضوع. بيد انه لم يكن خيارا ممكنا، فإما أن تستمر المنظمات الأهلية دون أي قانون، وإما أن تقبل قانونا يلزمها بالتسجيل في وزارة الداخلية. وبعد نقاش طويل، انتهى الأمر إلى قبول القانون مع التعديل الذي طالب به الرئيس" (أبو عمرو، فبراير 2000).

وبتاريخ 2000/1/16، صدر "قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية رقم (1) لسنة 2000" * بعد تصديق رئيس السلطة الفلسطينية عليه. وجاء القانون في 9 فصول و45 مادة توضح كيفية وإجراءات تسجيل الجمعيات والهيئات الأهلية، وحقوقها وواجباتها القانونية والإدارية. كما نظم القانون عمل المؤسسات الدولية داخل فلسطين.

ونظرت المنظمات الأهلية إلى القانون الجديد على أنه جاء نتيجة صراع مدني مع السلطة الفلسطينية، واعتبرت القانون بأنه يمثل فضاءً جيداً ويوفر بيئة إيجابية للحوار والعمل المجتمعي والمدني وينظم عمل هذه المؤسسات مع السلطة الرسمية مقابل إنهاء جميع القوانين السابقة التي كانت تستعمل لكبح نشاط المجتمع المدني وتهدده.

وفي تعليق على القانون الجديد، يقول «مصطفى البرغوثي»، الذي يدير إحدى منظمات المجتمع المدني، "إن القانون يوفر مناخاً للحوار المستمر ويلغي السيطرة المطلقة للحكومة على المجتمع المدني لصالح نوع من التنسيق المنظم بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية، كما أنه يشجع فكرة المسائلة، ويثبت أن المؤسسات ليست فوق القانون وعليها أن تكون شفافة ذات مصداقية لتحظى بتقبل الحكومة والشعب" (البرغوثي، فبراير 2000). ومن القضايا الهامة التي أشار لها القانون، أنه أعطى الحق للفلسطينيين في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والتنموي بحرية، بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقاً للقانون. إضافة إلى أن القانون اشترط عملية تكوين المؤسسات غير الحكومية بمسألة التسجيل لدى وزارة الاختصاص «وزارة الداخلية» فقط، بمعنى أنه يحق لأي مجموعة أن تسجل منظمة غير حكومية دون تمييز بشرط الالتزام بأحكام القانون، في ظل بيئة من الشفافية في التعامل تحد من تضارب المصالح للأفراد أو الجماعات. حيث جاء في المادة 20 من القانون، أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل في الجمعية أو الهيئة باجر. كما أسس القانون لعلاقات تنسيق تقوم على التعاون والتكامل بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الرسمية لما فيه الصالح العام، كما حددته المادة 10 من القانون.

بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ مع بداية العام 2000، شهدت العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية مرحلة جديدة، سادها العديد من الجوانب الإيجابية القائمة

* انظر الملاحق

على التكامل والتنسيق والتشاور في معظم الأحيان. وبدأت وزارة الداخلية صاحبة الاختصاص في تسجيل المنظمات غير الحكومية، بمجموعة من الإجراءات أهمها، "عقد اجتماعات دورية مع ممثلين عن المجتمع المدني لجسر الهوة والخلافات بين الطرفين، تشكيل لجان تنسيقية من مؤسسات المجتمع المدني تضم أجسام وشبكات، تسهيل إجراءات التسجيل، عدم السماح للأجهزة الأمنية بالتعامل مع منظمات المجتمع المدني أو التدخل بشؤونها إلا بقرار من وزير الداخلية، مناقشة أزمة التمويل المشروط من قبل المانحين، العمل على تحقيق نوع من التكامل في عمل منظمات المجتمع المدني من خلال وزارات الاختصاص العاملة في نفس الحقل" (فلسطين، معهد دراسات التنمية، 2005). من ناحية أخرى، رأت المنظمات غير الحكومية في هذا النمط الجديد من التعامل والذي أسس له القانون الجديد، فرصة ذهبية لبلورة وتطوير سياسات مشتركة ذات طابع تنموي على المستوى الوطني. وقد استطاعت المنظمات غير الحكومية "أن تبلور نموذجاً مهنياً للتعامل مع السلطة الفلسطينية قائم على مبدأ الشراكة الكاملة، استند إلى أهمية مشاركة المنظمات الأهلية بكافة مراحل إدارة البرامج التنموية، ابتداءً من تحديد الاحتياجات والتخطيط، مروراً بالتنفيذ، وانتهاءً بالمراقبة والتقييم" (عبد الهادي، 2004).

وقد بينت دراسة مسحية عام 2000، شملت 60 منظمة غير حكومية متعددة الأنشطة وموزعة على مختلف المناطق الفلسطينية. حول علاقة هذه المؤسسات بالسلطة الفلسطينية، "أجاب حوالي 83% من هذه المنظمات بأنها تقيم علاقات مع السلطة الفلسطينية، وان 25% من مجموع هذه المنظمات تأخذ علاقاتها مع السلطة بعداً تمويلياً، و15% منها تقيم علاقات شراكة مع السلطة. ووصفت 23% علاقاتها مع السلطة بأنها تكاملية، فيما أكد 9% من إجمالي المنظمات المبحوثة أنها تقيم علاقة تعاقدية مع السلطة" (لداودة، محمد، عزام، 2000).

وفي دراسة مسحية أخرى، أجريت في العام 2001، وشملت 881 منظمة أهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينت هذه الدراسة أن ما نسبته "96.4% من هذه المنظمات مسجلة رسمياً لدى السلطة الفلسطينية إما عبر وزارة الداخلية أو عبر وزارة شؤون المنظمات الأهلية أو وزارة الاختصاص" (شيلي، السعدي، المالكي، 2001) التي تعمل في نفس مجال العمل. من ناحية أخرى، فقد بينت المنظمات المبحوثة أنها تتعرض لضغوط مختلفة ومن جهات مختلفة، أهمها، الضغوط المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي بمختلف أشكالها

بنسبة 47.2%. وثانيا، ضغوط من قبل جهات مانحة بنسبة بلغت 43.5%. وثالثا، ضغوط من قبل السلطة الفلسطينية بنسبة بلغت 26.4% (شيلي، السعدي، المالكي، 2001) وهي النسبة الأقل مقارنة بالضغوط الخارجية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي واشتراطات التمويل الأجنبي.

وفي دراسة أخيرة أجريت عام 2002، شملت 207 منظمة أهلية عاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث "أشارت 185 منظمة أي ما نسبته 89.4% من العدد الإجمالي، بأنها تقيم علاقات ايجابية مع السلطة الفلسطينية. وحول طبيعة هذه العلاقة، أجاب 63.8% من هذه المنظمات، أن العلاقة ضرورية وتعكس تكاملا وتوزيعا للأدوار. بينما أجاب 13% بان هذه العلاقة تسمح بالتأثير في سياسات السلطة. واعتقد 16.9% من المؤسسات بان مثل هذه العلاقة تؤدي للحصول على دعم مادي ومعنوي" (فلسطين، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002).

2.2.6 خلاصة:

من خلال استعراض الفصل السابق، نجد انه كان للسلطة الفلسطينية دورا كبيرا في تنظيم العلاقات القانونية مع المنظمات الأهلية الفلسطينية وتحديدًا بعد العام 2001. وكذلك نرى في دور المنظمات الأهلية في خروج قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية دورا رائعا، ضاعطا، ومشاركا بشكل سلمي منظم في تجربة من أفضل تجارب منظمات المجتمع المدني في مقارعة السلطة الفلسطينية على الحقوق المدنية في جزء هام منها. ولكن الحديث عن هذه التجربة الفريدة يبقى الباب مواربا حول فشل السلطة وباقي منظمات المجتمع المدني وتحديدًا الأحزاب والحركات السياسية في تنظيم تعاقد قانوني يحدد صلاحيات وادوار وواجبات كل منهما تجاه الآخر.

ويبدو أن إشكاليات ومخاطر عدم وضوح رؤية تعاقدية مع باقي منظمات المجتمع المدني، حتما سوف تعطل إمكانيات صوغ علاقات تعاقدية قانونية تقوم على النظام والقانون والشفافية والمسائلة، والتي تمثل عصب أي بناء مؤسسي ديمقراطي ونزيه.

الفصل السابع

إشكاليات المجتمع المدني

الفصل السابع إشكاليات المجتمع المدني

المبحث الأول

قضايا الصراع والهيمنة مع أو/ بين المجتمع المدني

1.1.7 مقدمة:

اعتبر الفيلسوف الإيطالي «انطونيو غرامشي» ذات مرة، أن مسرح الصراع بشأن «الهيمنة»* هو المجتمع المدني. يبدو أن هذه المقولة صحيحة إلى حد ما شريطة توفر عنصرين أساسيين، مجتمع مدني فاعل وسلطة سياسية. فبعد قيام السلطة الفلسطينية وفي إطار الصراع مع المجتمع المدني، خرجت أصوات تتهم السلطة الرسمية بقيامها بمحاولات عديدة للهيمنة على المجتمع المدني. فإلى أي حد كانت ساحة الصراع مفتوحة للسجال والتجاوب والصراع بين الطرفين، وان كان هناك بالفعل محاولات من قبل السلطة الفلسطينية للسيطرة على المجتمع المدني، إلى أي مدى استطاعت السلطة الفلسطينية ككيان أو نظام سياسي وليد من السيطرة على المجتمع المدني؟ وهل حالة الصراع والهيمنة كانت فقط من جانب السلطة الرسمية تجاه المجتمع المدني؟ ألم تحاول بعض قوى المجتمع المدني خارج فضاء السلطة (قبل قيام السلطة الفلسطينية) وبعدها من الهيمنة ومحاولة احتواء مؤسسات مجتمع مدني أخرى؟ ألم تسيطر منظمة التحرير الفلسطينية من قبل على بعض منظمات المجتمع المدني التي زوجت بين "ولائها لمنظمة التحرير كمؤسسات تابعة وبين استقلاليتها كمنظمات مجتمع مدني في الداخل المحتل مثل اتحادات نقابات العمال والمرأة وغيرها" (Hammami, Hilal, Tamari, January 1999).

* - ارتبطت لفظة الهيمنة بالفيلسوف الإيطالي «انطونيو غرامشي»، واكتسبت هذه اللفظة دلالات أسهمت في تطور مفهوم «المنقون والمجتمع المدني»، ويأتي هذا التطور من الكيفية التي ربط بها غرامشي في تحليلاته بين الثقافة والهيمنة وبين الهيمنة والمجتمع المدني. ومفهوم الهيمنة عند غرامشي، يتحول إلى السيطرة في حال استخدمت أدوات غير أيديولوجية أو ثقافية، ويقصد أدوات «عسكرية، أو إدارية، أو اقتصادية» لإدامة السلطة القائمة. ويذهب غرامشي في تنظيراته إلى القول بان الطبقة العاملة تستطيع أن تصل إلى السلطة فقط، بعد أن يحقق فكرها «هيمنة ثقافية Cultural Hegemony» على المجتمع.

الم تنشأ العديد من منظمات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات غير حكومية تحت أجنحة أحزاب سياسية يسارية وإسلامية؟ الم تجد بعض "التنظيمات السياسية واليسارية منها على وجه التحديد في تشكيل مؤسسات ذات طابع أهلي مصدرا لتمويل بعض نشاطاتها ولتوسيع نفوذها وخصوصا بعد الأزمة التمويلية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها بعد حرب الخليج" (هلال، 2006).

الم تستقوي المنظمات الأهلية بعد حالة الضعف التي اعترت الأحزاب السياسية والسلطة الرسمية، وسارعت للحصول على المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وطرح نفسها بديلا ومنافسا للسلطة الرسمية؟ كل هذه التساؤلات وغيرها سيتم الإجابة عنها من خلال دراسة حالة السلطة الفلسطينية وهيمنة حركة فتح كحزب حاكم على مكونات السلطة الفلسطينية بمختلف مؤسساتها، مع التطرق لحالة الضعف التي اعترت الأحزاب السياسية الفلسطينية ولاسيما المعارضة منها، ومحاولة التقاف الأخيرة على المنظمات الغير حكومية لإعادة تدوير أنشطتها وبرامجها وتنفيذها من خلالها.

2.1.7 هيمنة حركة فتح على الحقل السياسي الفلسطيني:

مع قيام السلطة الفلسطينية، انتقلت عملية صناعة «الهيمنة» في الحقل السياسي الجديد من اطر منظمة التحرير الفلسطينية إلى اطر سلطة فلسطينية تسعى للتحويل إلى دولة على إقليم فلسطيني" (هلال، 2006). ولقد سيطرت حركة فتح بحكم موقعها في منظمة التحرير على مقاليد الحكم والسياسة في السلطة الفلسطينية الناشئة، وانتقلت الحركة من قيادة منظمة التحرير التي تشكل ائتلاف الأحزاب والحركات السياسية والثورية الفلسطينية التي تدار بشكل يسوده الحوار العقلاني القائم على الإدارة الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية، إلى قيادة سلطة مركزية تدار من قبل حزب سياسي واحد، وتحكم هذه السلطة اتفاقات سياسية وأمنية واقتصادية مع الطرف الإسرائيلي بإشراف دولي.

وتسعى هذه السلطة لإنجاح تجربتها السياسة من خلال فرض سلطتها على المناطق التي بسطت سيطرتها عليها. وقد كرس «فتح» من هيمنتها على السلطة الفلسطينية بعد ما أفرزته الانتخابات العامة الأولى التي أدت إلى احتكار «فتح» للسلطة الفلسطينية بمختلف

مؤسساتها بفضل إجماع أحزاب المعارضة عن المشاركة في الانتخابات لرفضها اتفاقات السلام الموقعة. وظهرت سيطرة حركة «فتح» على السلطة الفلسطينية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها وأدواتها التنفيذية والتشريعية والقضائية منذ اللحظات الأولى لتشكيل أول حكومة فلسطينية وحتى ما قبل الانتخابات العامة عام 1996. وتجلت هذه الظاهرة في سيطرة أعضاء وقيادات من اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة على الوزارات والأجهزة والمؤسسات الرسمية، واحتلت هذه القيادات "على الأقل موقعين من المواقع الثلاثة الأولى في الوزارات المتشكلة من وزير، وكيل وزارة، وكيل مساعد. (هلال، 2006).

كما لوحظ هيمنة الحركة على النظام السياسي بمجمله حتى في الحكومات الائتلافية التي ضمت بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المؤيدة للعملية السلمية ومنها حزب فدا، حزب الشعب، جبهة النضال الشعبي، وبعض المستقلين الذين يظهرون بعض الولاء لحركة فتح ولا يختلفون معها من حيث المبدأ. كما أن نصيب هؤلاء لم يتعدى ما نسبته 15% على أعلى تقدير في أي من الحكومات السابقة بواقع وزير لكل حزب. كما "انفردت الحركة بالسيطرة على المؤسسات المتخصصة التابعة للسلطة، كهيئة الإذاعة والتلفاز، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة الرقابة العامة، سلطة النقد" (هلال، 2006)، المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار «بكدار»، الهيئة العامة للاستعلامات، وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، الهيئة العامة للاستثمار، وغيرها من المؤسسات الحيوية في الجهاز الحكومي التنفيذي، هذا إضافة إلى سيطرة تامة على السلطتين التشريعية والقضائية.

ومن الظواهر الخطيرة التي ارتبطت بهذا النوع من الهيمنة هي الصلاحيات الواسعة التي تمتع بها رئيس السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بحركة التعيينات والإقالات، حيث كان العنصر الرئيسي المحرك لهذه العملية هو نقاء العنصر الفتحاوي وتميزه فيما يتعلق بحركة التعيينات في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث لم يعد هنالك علامة فارقة أو فاصل بين ما هو تنظيمي وما هو سلطوي يفصل حركة فتح أو يميزها عن السلطة الفلسطينية.

لم يعد يستطيع أي كان أن يقرأ حركة فتح كتتظيم وطني فلسطيني بعيدا عن كونه حزبا حاكما أو حزبا للسلطة بكل معنى الكلمة، ورغم ذلك لم تستطع حركة فتح أن تدافع عن نفسها كحزب للسلطة فهل كان لحركة فتح كحزب للسلطة برنامجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أو مشروعا متكاملًا لبناء الدولة المستقبلية؟ وقد يقول قائل أن حركة فتح كانت

بالفعل حزبا للسلطة لأنها باختصار وصلت إليها عن طريق صناديق الاقتراع، وبالتالي فمن حقها أن تدافع عن السلطة الفلسطينية التي كانت بمثابة المشروع السياسي والاقتصادي للحركة!! فان كان الأمر كذلك... هل تناست حركة فتح أنها حركة سياسية وطنية من المفترض أن تدافع عن مصالح شرائح اجتماعية معينة، وربما في مقابل السلطة الرسمية، وهلا تناست أن هناك بون كبير بين الحركة أو الحزب السياسي وبين السلطة، فالحزب السياسي قد يصل إلى السلطة بالفعل ولكنه قد يصبح يوما ما في المعارضة، وتنتقل السلطة إلى آخرين. فهل من المعقول أن تصهر جميع مكونات حزب ما في بوتقة النظام السياسي بحيث لو خرج من دائرة السلطة لن يعود له تلك المكونات من اطر شعبية و جماهيرية متماسكة تدافع عن أجندتها ومصالحها من داخل هذا الحزب وبه في مواجهة السلطة.

مع بدء تنفيذ المراحل الأولى لاتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وما رافقها من إعادة انتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلي، ودخول قوات من جيش التحرير الفلسطيني إلى بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يشبه بداية لظهور كيانه سياسية فلسطينية على ارض الواقع لأول مرة في تاريخ الدولة القطرية الحديثة. رصدت استطلاعات الرأي تأييدا قويا لحركة فتح صاحبة المشروع النضالي والوطني الفلسطيني تاريخيا، وصاحبة مشروع السلام الذي بدأ يؤتي أكله، وينظر من خلال العين المجردة على ارض الواقع.

جدول رقم 1.4 يوضح نسب تأييد الأحزاب السياسية الفلسطينية من العام (1995 وحتى منتصف 1999):*

الاتجاه السياسي	تشرين أول 1993	تشرين أول 1994	تشرين أول 1995	تشرين أول 1996	حزيران 1997	آب 1998	تموز 1999
حركة فتح	% 44.7	% 42.3	% 52.2	% 43.6	% 41.0	% 39.0	% 34.9
حركة حماس	% 13.3	% 17.4	% 13.0	% 8.1	% 10.0	% 12.0	% 11.2
حركة الجهاد الإسلامي	% 3.7	% 3.7	% 1.9	% 2.4	--	% 2.7	% 3.1
الجبهة الشعبية	% 6.5	% 5.9	% 3.3	% 4.0	--	% 3.4	% 4.6
الجبهة الديمقراطية	% 5.9	% 1.1	% 0.3	% 0.8	--	% 0.6	% 1.1
حزب الشعب	% 2.0	% 1.3	% 1.2	% 1.7	--	% 1.4	% 0.9
حزب فدا	% 2.2	% 1.1	% 0.8	% 0.4	--	% 0.1	% 0.2

% 1.7	% 1.2	--	% 3.0	% 4.7	% 4.2	% 14.9	غير ذلك
% 35.8	% 33.3	% 36.0	% 25.9	% 15.0	% 13.6	--	لا احد مما سبق

* (موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008)

ومع تقدم العملية السلمية شيئاً فشيئاً، وجلاء الاحتلال عن بعض المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان، وتسلم السلطة الفلسطينية هذه المناطق لتدار من قبلها في الجوانب الأمنية والخدماتية، انتاب المواطن الفلسطيني شعوراً قوياً بأهمية العملية السلمية المدعومة دولياً والتي قد تصل بالشعب الفلسطيني إلى إنهاء معاناته المستمرة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وبذلك اكتسبت حركة «فتح» رائدة الكفاح المسلح عبر النضال الفلسطيني الطويل تأييداً جماهيرياً قوياً استمر منذ بداية العام 1993م ولكن هذا التأييد بدأ في التراجع رويداً رويداً منذ آب عام 1998م.

حيث كانت نسبة تأييد حركة فتح في تشرين أول عام 1993، 44.7% وارتفعت النسبة في تشرين أول من عام 1995 إلى 52.5%، وفي آب عام 1998 انحدرت نسبة التأييد لأول مرة إلى اقل من 40%، فيما أخذت هذه النسبة في الانحدار. وفي استطلاع رأي آخر أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في تموز 2001، بلغت نسبة تأييد حركة فتح 29% مقارنة بـ 37% قبل عام، وارتفعت شعبية القوى الإسلامية من 17% عام 2008 إلى 27% عام 2001 (تاريخ تنفيذ الاستطلاع)، وربما يعود تراجع شعبية حركة فتح بهذا الشكل الملحوظ إلى عدة أسباب أهمها، تراجع إيمان الشعب الفلسطيني بمشروع التسوية الذي تبنته حركة فتح وتحديدًا بعد انتهاء المرحلة التي حددتها اتفاقات أوسلو وهي الخمس سنوات منذ توقيع الاتفاقية والتي كان من المنتظر الشروع في مفاوضات الحل النهائي التي تؤدي في نهاية المطاف إلى قيام الدولة الفلسطينية.

وبعد التيقن من أن إسرائيل ليست جادة في إعطاء الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة الدولة وما تلى ذلك من اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وضرب إسرائيل للبنية التحتية للشعب الفلسطيني ومؤسساته، أصبح هناك ما يشبه حالة عدم اليقين تجاه عملية السلام، وتؤكد بالفعل وعلى الأرض بان عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود، وانه بات على الشعب الفلسطيني مراجعته حساباته من جديد وتحديد خياراته لكسب المعركة والتمسك

بحقوقه. وبذلك ارتفعت نسبة التأييد لأعمال المقاومة المشروعة. والسبب الآخر، هو شعور المواطن الفلسطيني بان السلطة الفلسطينية ومؤسساتها قد نخرها الفساد الإداري والمالي والوظيفي، حيث اعتقد ما نسبته 83% من المستطلعة آرائهم في الاستطلاع (تموز 2001) بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، كما اعتقد ما نسبته 57% منهم بان الفساد سيبقى على حاله أو في طريقه إلى الازدياد، وربما هذان السببان كانا كفيلين بتراجع شعبية حركة فتح.

جدول 2.4 يوضح نسب تأييد حركة فتح مقابل الحركات الإسلامية من العام (2003 حتى 2006)* :

الاتجاه السياسي	أيار 2002	تشرين أول 2003	أيلول 2004
حركة فتح	32 %	28 %	29 %
الحركة الإسلامية	25 %	29 %	32 %

* (موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008)

يوضح الجدول 2.4 بان شعبية حركة فتح ما زالت آخذة في الانحدار مقابل ارتفاع ملحوظ ومتسارع للحركة الإسلامية وعلى رأسها حركة حماس. وفي 25 كانون الثاني من العام 2006 جرت ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية وكان من نتائجها أن حصدت حركة حماس 74 مقعدا مقابل 45 لحركة فتح من مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها 132 مقعدا.

3.1.7 تراجع العمل الحزبي أم ثورة العمل الأهلي:

ربما كان هناك اعتقاد لدى البعض في مرحلة من المراحل خلال الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية أن المنظمات الأهلية أضعفت الأحزاب السياسية في فلسطين، وفي حقيقة الأمر أن تاريخ المنظمات الأهلية في فلسطين يعود لأكثر من قرن من الزمان، أي ما قبل نشوء منظمة التحرير والأحزاب الفلسطينية. ولكن ما حدث في تلك الفترة أن الأحزاب السياسية ضعفت وبقيت المنظمات الأهلية على حالها. ويعود ضعف الأحزاب الفلسطينية لعدة أسباب أهمها، التحولات الفكرية والأيدولوجية والبنوية على مستوى العالم والشرق الأوسط إبان انهيار الاتحاد السوفيتي وما تلاها من حروب في المنطقة العربية (حروب

الخليج) وما تبع ذلك من محاولات تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. كل ذلك أدى إلى نوع من الارتباك في الموقف وعدم القدرة على التجديد والتقدم إضافة إلى نضوب معظم مواردها المالية والتي كانت تتلقى معظمها عبر التمويل العربي وتحديدا الخليجي.

إضافة لتلك الأسباب الخارجية كان هناك أسباب داخلية تمثلت في الهيمنة المطلقة لحركة فتح على مقاليد الحكم والسياسية في السلطة الفلسطينية بتأييد شعبي جارف في بداية الأمر، كل ذلك أدى إلي انحسار وتراجع كبيرين منذ البداية للقواعد الجماهيرية لتلك الأحزاب وعدم القدرة على إعادة النقاط الأنفاس من جديد ومحاولة إعادة الالتفات والزخم الجماهيري من حولها والذي رافقه عدم مقدرة على الدفاع المنطقي عن حقوق ومتطلبات تلك الشرائح التي يمثلونها و ما رافق ذلك من انهيار للعمل المؤسسي والنقابي المنظم الذي صاحبه مراوحة في المكان وعدم قدرة على التجديد والمحاولة عبر إعادة الاعتبار للعمل النقابي والحزبي والأخذ بزمام المبادرة من خلال تفعيل تلك الأطر وضخ دماء جديدة بها عبر عملية الانتخابات. وهذا انطبق على معظم الأحزاب والحركات الفلسطينية بما فيها الحركة الكبرى «فتح» والتي استعاضت عن التعبير عن مصالح أنصارها ومؤيديها من خلال قيادتها للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها لصالح طبقة أو فئة دون سواها، مقابل إهمال متعمد لبناء الأطر الحقيقية داخل الحركة.

ومن المفيد هنا أن نذكر أن بعض الحركات السياسية الفلسطينية وتحديدا اليسارية منها والإسلامية، رأت في المنظمات الأهلية إطارا لا سلطويا ولكنه قد يكون بديلا للممارسة والمناكفة السياسية والاجتماعية في آن معا، إضافة إلى أنها قد تكون ساحة مناسبة لإعادة تدوير الأنشطة الحزبية، ونقطة الالتقاء من جديد مع الجمهور، وتحديدا في ظل أجواء الرخاء المالي المتمثل في الدعم الدولي للمنظمات الأهلية. وبذلك تكون الأحزاب قد تجاوزت جزا من أزمته التمويلية أيضا. كما أصبحت ساحة العمل الأهلي مباحة للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، وبذلك لم يتغير أسلوب استخدام المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية خلال الفترة التي سبقت أو سلو والفترة التي تلتها، كواجهة يتستر خلفها الحزب أو/ الحركة مع فارق بسيط أن المواجهة انتقلت من مقارعة الاحتلال إلى مقارعة السلطة. الأمر الذي "أفرز فهما مشوها للمجتمع المدني، فالمجتمع تم فهمه على انه نقيض السياسي ونقيض السلطة، أو هو بمثابة المعارضة السياسية بزي ولباس مدني" (أبو سيف، 2005).

لتلك الأسباب بعينها، ساد الاعتقاد للحظة أن هناك ثورة في العمل الأهلي مقابل انكماش في العمل الحزبي، لدرجة أن هذا الاعتقاد تسرب بشكل أو بآخر إلى قناعات المانحين بقصد أو عن غير قصد، ورأوا فيها أنها البديل لترهل وفساد السلطة وأنها "البديل للقيم والتقاليد السياسية التي تقوم على الزبائنية والنيوبطريقية والمحسوبية، كما رآها البعض كبديل تنموي فاعل يصل للمناطق المحتاجة والنائية بفعالية وقدرة وبتكلفة أقل من تلك التي تتكلفتها السلطة في ظل بيروقراطيتها المترهلة" (جاد، 2005).

وبذلك اعتبرت بعض هذه المنظمات أو رأت نفسها كإطار يصلح أن يكون بديلا عن السلطة أو منافسا لها، "فسارعت للحصول على المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وعرضت نفسها على أنها البديل للسلطة التي ينخر فيها الفساد وتهدر فيها أموال المساعدات. وبالفعل حصل بعضا على أموال طائلة لإقامة مشاريع أو تقديم خدمات للشعب الفلسطيني،...، وعندما تبين للدول المانحة أن الكثير من هذه الأموال ذهبت هدرا، وإن تلك المؤسسات ينخر فيها الفساد أكثر مما ينخر في جسد السلطة الوطنية، لامت السلطة لأنها لم تقم بالرقابة المطلوبة على عمل هذه المؤسسات وطالبتها بالتدخل للمحاسبة وتصحيح الأوضاع" (الجرباوي، 1999).

وعندما نتحدث بهذه الصورة السوداوية عن المنظمات الأهلية، بالتأكيد لا نقصد القطاع الأهلي بمجمله، بل تلك المنظمات التي أنشأت تحت عباءة أحزاب أو حركات سياسية تبدو في الظاهر أنها منظمات أهلية وفي حقيقة الأمر لا تعدو سوى منظمات ميسية تحت شعار المجتمع المدني، ولا تكتفي بتسييس القطاع الأهلي من المجتمع المدني، بل تقسم المجتمع إلى شرائح سياسية وتقدم خدماتها على هذا الأساس في تفرقة وتمييز حزبي واضح ومراوغ وعلى اعتبارات وأجندة حزبية.

المبحث الثاني

1.2.7 التمويل الأجنبي وأزمة المجتمع المدني:

ارتبطت مسألة التمويل الأجنبي بأزمة المجتمع المدني الفلسطيني ارتباطاً مباشراً منذ عشرات السنوات. حيث عانى المجتمع المدني الفلسطيني من أزمات تمويلية خانقة كانت غالباً ما تربط هذا التمويل باشتراطات مسبقة، وغالباً ما كانت هذه الاشتراطات تسعى للنيل من استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ومحاولة التأثير فيه أو استماله ليتواءم مع مصالح قوى إقليمية ودولية.

حيث شهد العام 1990 أكبر أزمة تمويلية عانت منها منظمة التحرير الفلسطينية بمختلف مؤسساتها وقواها إبان ما عرف بحرب الخليج الثانية، حيث ترتب على ما أعلن آنذاك من موقف منظمة التحرير الفلسطينية المساند للموقف العراقي عن توقف معظم التمويل العربي وتحديدًا الخليجي للمنظمة، وما تمخض عن ذلك ما عرف بأزمة منظمة التحرير التمويلية التي استمرت ما يزيد عن الثلاثة أعوام حتى توقيع اتفاقات أوسلو، لدرجة أنك تجد من يحيل أزمة المنظمة التمويلية وتوقف معظم أنشطتها ومؤسساتها كسبب لاندفاع المنظمة عن البحث عن حلول سلمية وإحالة أنشطتها إلى الداخل الفلسطيني.

وعلى المستوى السياسي حوربت العديد من الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتحديدًا ذات التوجه الإسلامي بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م في مصادر تمويلها، وجمدت أرصدها ووضع على ما يعرف بلائحة الإرهاب الأمريكية والأوروبية، كما اتهمت العديد من الجهات الداعمة لها على أنها مؤسسات داعمة للإرهاب. كما استحوذ موضوع التمويل الأجنبي على أهمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أظهرت حدة التناقض بين الغرب والشرق وبينت عمق الفجوة السياسية والثقافية بينهما، وأظهرت مفاهيم جديدة واستبدلت أخرى، حيث برز مفهوم صراع الحضارات بدلاً عن حوار الحضارات كمحرك جديد في العلاقات الدولية، ما دفع القوى الغربية إلى محاولات عديدة لحماية ثقافتها من خلال التدخل المباشر في صناعة المفاهيم والممارسات في الشرق ودول العالم الثالث، وما صاحب ذلك من اشتراطات تمويلية تمثلت في فرض

أجندة غربية من خلال تمويل مشاريع ضخمة تدعم الديمقراطية وبرامج ما يسمى بالحكم الصالح على حساب مشاريع تنمية هامة. وفي مقابل ذلك، لم تتوقف الدول المانحة وتحديداً الأمريكية والأوروبية عن التلويح بوقف التمويل للفلسطينيين، وتحديداً عند بعض المحطات السياسية الهامة، نستذكر منها محاولة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد بعد انتفاضة الأقصى وما رافقها من تعنت وتنصل إسرائيل من اتفاقات السلام، الأمر الذي حدى بالقيادة الفلسطينية التفكير في إعلان الدولة من جانب واحد، ولكن كان للقرار الأمريكي القاضي بوقف الدعم وعدم الاعتراف بالدولة سببان رئيسيان لتراجع الفلسطينيين عن هذه الخطوة. ونستذكر أيضاً وقف المساعدات الأمريكية والأوروبية بداية عام 2006م وفرص حصار خانق على الشعب الفلسطيني وتهديد الدول العربية والمؤسسات المصرفية بفرض عقوبات على كل من يتعاطى مع الحالة الفلسطينية بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الثانية وفوز حركة حماس بمعظم مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، عقاباً للشعب على خياره السياسي 2006.

ولتبيان أزمة المجتمع المدني الفلسطيني في علاقته مع مجتمع المانحين سنحاول دراسة تمويل الأحزاب والحركات السياسية والمنظمات الأهلية الفلسطينية كل على حدى للتباين الواضح في مصادر وأشكال التمويل.

1.1.2.7 التمويل الحزبي:

عندما نتحدث عن التمويل الحزبي في فلسطين، فإنك لا شك لا تعرف كيف تبدأ وبماذا تنتهي. فالحركة الوطنية الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية لم تكن خاضعة لنظم أو قوانين رقابية أو قانونية تنظم ميزانياتها، كما لا توجد كشوفات أو ميزانيات مدرجة توضح البيانات المالية للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية، باستثناء النظم واللوائح الداخلية لكل حزب على اعتبار أن هناك شبه إجماع على الطبيعة السرية للأنشطة الحزبية في فلسطين نظراً لوجود الاحتلال الإسرائيلي. كما لم تستطع السلطة الفلسطينية حتى اللحظة من إخضاع الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية لأي نوع من الرقابة المالية، ولا يوجد أي نص قانوني واضح يجبر هذه الأحزاب عن الإفصاح عن ميزانياتها وطرق تمويلها.

وفي مقابلة أجريت على مع «صخر حبش» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حول تمويل الحركة (عوض، شبيب، 2006) يقول، بدأ تمويل حركة فتح من المؤسسين أنفسهم، إضافة إلى اشتراكات الأعضاء في مرحلة ما قبل انطلاقة الحركة عام 1965، واستمر ذلك حتى معركة الكرامة عام 1968. وفي مرحلة ما بعد الكرامة، أخذت المساعدات والتبرعات المالية الرسمية والشعبية لتتدفق على حركة فتح كحركة تمثل الشعب الفلسطيني. وبعد انضواء فتح في إطار منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1969، بدأت الحركة تتسلم «ضريبة التحرير» وهي تعادل 5% من رواتب الموظفين والعاملين الفلسطينيين في البلدان العربية، كما اعتمدت «فتح» على الاستثمارات الخاصة، وأسست لذلك مؤسسة عملت تحت اسم «صامد» وافتتحت مشاريع واسعة ومهمة في إفريقيا ومناطق حركات التحرر والثورات في العالم، بحيث كان لها بعدان سياسي واقتصادي. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، اعتمدت فتح إلى حد ما على تمويل الدول المانحة، ذلك أن الكثير من كوادرها وعناصرها أصبحوا قادة وأعضاء في الأجهزة الرسمية، كما تضائل حجم مصروفاتها كثيراً.

ويتضح مما تعلن عنه الأحزاب السياسية أن مصادر تمويلها تتنوع ما بين اشتراكات أعضائها، ومشاريع استثمارية خاصة، وبعض التمويل الرسمي مؤخراً عبر منظمة التحرير الفلسطينية أو الصندوق القومي لمن هم أعضاء في منظمة التحرير. وعلى الرغم من أن أي من تلك الأحزاب لم يعلن بشكل رسمي عن مداخله، إلا إنه بات من الواضح أن معظمها يعتمد على تمويل إقليمي أو دولي بناءً على ارتباطات أيديولوجية أو فكرية أو سياسية. ومن الواضح أنه ما لم توضع ضوابط على التمويل الخارجي للأحزاب بشكل شفاف يمنع التمويل الخارجي المشروط، سيبقى القرار الحزبي والسياسي الفلسطيني رهينة وبشكل مباشر لتجاذبات وسياسات خارجية.

2.1.2.7 تمويل المنظمات الأهلية:

لعب التمويل الدولي للمنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً هاماً وحيوياً في إطار عملية السلام والوضع الانتقالي في الأراضي الفلسطينية، ففي أكتوبر عام 1993 عقدت الدول المانحة مؤتمراً شاركت فيه 42 دولة ومؤسسة بهدف تبني استراتيجية محددة من أجل تقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية،...، وقد نجح هذا التحرك الدولي في تأمين

تعهدات إجمالية بقيمة 2.4 بليون دولار في غضون ثلاثة أشهر فقط من تاريخ انعقاد المؤتمر، لتمويل خطة إعادة إعمار وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وبنيتها التحتية على مدار خمس سنوات. وأخذت المساعدات الدولية منذ ذلك الحين تتدفق على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة وبقنوات مختلفة ولأوجه إنفاق متنوعة وبشروط عديدة وبوئاتر غير منتظمة" (فلسطين، معهد دراسات التنمية، 2005)، وتشير البيانات الرسمية في السلطة الفلسطينية "إلى أن إجمالي المساعدات التي التزمت بتقديمها الجهات المانحة خلال الفترة من 1994 حتى منتصف 2003، حوالي 6708 مليون دولار، بمعدل سنوي بلغت حوالي 670 مليون دولار. وتشكل تلك الالتزامات حوالي 91% من إجمالي التعهدات في الفترة السابقة، وقد قامت تلك الجهات فعلياً بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي 6552.6 مليون دولار حتى نهاية العام 2003. بمعدل سنوي بلغ حوالي 655.3 مليون دولار أو ما نسبته 97.6% من إجمالي الالتزامات" (Palestine, Ministry of foreign Affairs, June, 2003). "ورغم أن تلك المساعدات لم تكن جميعها على شكل منح وهبات، فقد تبين أن أكثر من 14% من تلك المساعدات كانت على شكل قروض وقروض ميسرة" (Jerusalem Media & communication Center JMCC, June, 1997)، إضافة إلى أن المبالغ المذكورة لم تكن جميعاً تصب في خزينة السلطة الفلسطينية، فقد أنفقت بعد تلك الأموال عبر جهات غير حكومية مثل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «UNRWA»»، وجزء آخر ذهب كمنح للمنظمات الأهلية الفلسطينية.

وتشير البيانات المالية لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية إلى أن السلطة الفلسطينية بمختلف أجهزتها ومؤسسات تلقت ما نسبته 87% من إجمالي المساعدات خلال تلك الفترة. في حين تلقت المؤسسات الأهلية NGOs ما نسبته 8% من تلك المساعدات" (فلسطين، معهد دراسات التنمية، 2005). "وقدر البنك الدولي عدد المؤسسات الأهلية الفلسطينية عام 2004 بحوالي 1200 مؤسسة أهلية إضافة إلى 200 مؤسسة دولية تعمل في الأراضي الفلسطينية. وتصنف أنشطة تلك المؤسسات عادة في ثلاثة مجموعات تبعاً لنوع النشاط. المجموعة الأولى، تقوم بتنفيذ أنشطة خيرية ورعاية اجتماعية تهدف إلى مساعدة الفئات المحتاجة. وتعنى المجموعة الثانية، بالنشاطات التي تهدف إلى المشاركة في تحقيق التنمية، ومحورها هو إكساب الفرد والجماعات قدرة أكبر على الإنتاج، وذلك من خلال التعليم والتدريب والتنظيم، ويتعدى ذلك إلى تسويق الإنتاج في بعض الأحيان. أما

المجموعة الثالثة، فتقوم بالنشاطات التي تهدف إلى إعداد الأهالي للقيام بدور إيجابي في اتخاذ القرارات في المؤسسات المحلية والوطنية والدولية، ويشمل هذا النمط النشاط السياسي المباشر الذي يمارس عادة داخل الدولة" (فلسطين، معهد دراسات التنمية، 2005).

وعلى الرغم من أن التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية تجاوز 60 مليون دولار سنوياً، إلا أن هذه المنظمات كانت تقوم بتنفيذ مشاريع متفاوتة من حيث الأهمية، وتشير تقديرات البنك الدولي عام 2004 "إن حوالي 60% من خدمات الرعاية الصحية المقدمة للفلسطينيين تتم عبر المؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى دورها في المجال التعليمي، وفي تنمية وتطوير القطاع الزراعي، وتقديم الدعم والمساندة لذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج الإسكان لذوي الدخل المحدود، وبرامج الإقراض للمشاريع الصغيرة" (فلسطين، معهد دراسات التنمية، 2005). ورغم أهمية تلك الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية إلا أن جزءاً لا بأس به من هذه الخدمات كان يقوم على أسس وأجندة أجنبية تتجاوز الأولويات والاحتياجات الفلسطينية، مثل المساعدات الموجهة لتمويل برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي استحوذت على جزء هام من إجمالي المساعدات بالنظر إلى البرامج الغربية وتحديداً الأمريكية التي قادها بوش الأب واستكمل العمل عليها بوش الابن فيما يتعلق بمسألة تعزيز الديمقراطية في العالم الثالث في إطار صراع الحضارات. فمثلاً، وكالة التنمية الأمريكية وهي واحدة من أكبر المنظمات الدولية المانحة العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي تنفذ معظم برامجها بتمويل حكومي مبرمج، فقد أنفقت خلال العام 2000 فقط ما قيمته 17 مليون دولار على مشاريع بناء الديمقراطية" (حنفي، طبر، 2006) والحكم في فلسطين.

3.1.2.7 التمويل الدولي بين الاشتراطات السياسية والحاجات الإنسانية:

يبدو أن مقولة من «يملك المال يملك القرار» صحيحة إلى حد ما، ولكن إلى أي مدى تنطبق هذه المقولة على علاقة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالمنظمات الدولية المانحة. من المؤسف أن نقول بأنه وحتى هذه اللحظة لم تستطع المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تؤثر في صياغة سياسات تمويلية تقوم على أجندة فلسطينية محددة بالنظر إلى الاحتياجات والضرورات. فالمنظمات الدولية المانحة هي الوحيدة التي تقرر السياسات فيما يتعلق بطبيعة الأنشطة التي يتم تمويلها بناءً على رؤيتها الخاصة للأولويات المرتبطة بسياساتها وحدود الأدوار المنوطة

بها، لذلك نجد معظم التمويل للقطاع الأهلي يذهب لمشروعات لها علاقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح وقضايا الجندر وحقوق المرأة دون أدنى قدرة على التدخل من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية أو محاولة توجيهه أو الإسهام في تحديد تلك السياسات. حيث تقوم المنظمات الدولية والتي معظمها في الأساس منظمات حكومية أو شبه حكومية تتولى مسألة التمويل نيابة عن حكوماتها في فلسطين، بتحديد طبيعة المشروعات وأهدافها و حجم المنح الخاصة بتلك المشروعات، كما يذهب جزء كبير من تلك الأموال إلى ما يسمون بالخبراء أو المستشارين الأجانب وهم في الأغلب من مواطني الدولة التي تتبعها المنظمات المانحة. وما على المنظمات الأهلية الفلسطينية إلا أن تقبل بالعمل على تلك المشروعات وبالشروط الموضوعية مسبقاً، أو تحرم من تلك الأموال.

كما أن لكل المنظمات المانحة الغربية شروطها الخاصة في ضمان التنفيذ السليم وفقاً لشروط معينة تحت غطاء الشفافية والمحاسبة. وفي حقيقة الأمر أن تلك الشروط تأتي في سياق تشويه قيم مجتمعية، وتعزيز أخرى تقوم على ثقافة التبعية والهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية. وإذا ما حاولنا أن نأخذ نموذجاً يوضح مدى التدخل السياسي الواضح لتلك الأجنحة الغربية المفروضة على القطاع الأهلي، نستذكر ما يعرف «بوثيقة الإرهاب» التي فرضتها الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID كشرط الالتزام والتوقيع عليها لوصول أموال الدعم الأمريكية لتلك المؤسسات المتلقية للدعم. وتشتترط الوثيقة من المؤسسات الأهلية والرسمية على حد سواء التوقيع على هذه الوثيقة والتي تحمل في ثناياها وبشكل واضح غير قابل للبس، أن من يحصل على الدعم الأمريكي يشترط به أن ينبذ الإرهاب والعنف وكافة أشكال الكراهية وعدم استخدام تلك الموارد استخداماً في غير صالح الولايات المتحدة، والحرص على عدم وصول هذه الأموال لأيدي الإرهابيين. وعندما تمعن النظر في الكشوفات الملحقة بالوثيقة تجد أن مئات المنظمات السياسية و الدول والأفراد قد أدرجت على لائحة الإرهاب بما في ذلك منظمات من المنظمات الفلسطينية التي حملت تاريخ المقاومة على أكتافها ضد كيان الاحتلال العنصري الإسرائيلي. مثل «كتائب شهداء الأقصى» الجناح العسكري لحركة فتح، وحركتي حماس و الجهاد الإسلامي. والتي تناضل كل منها بوسائل مشروعة كفلتها القوانين والأعراف الدولية للاعتاق من الاحتلال البغيض.

ورغم أن هناك تسلط سياسي مشروط وواضح على المنظمات الأهلية الفلسطينية من قبل تلك الغربية المانحة، كما أوضحنا وكما يصرحون بذلك جهراً، إلا أنك تجد نموذجاً آخر للتمويل العربي يقوم على اشتراطات سياسية أو أيولوجية ولكنها غير واضحة وغير مصرح بها. فالمنظمات العربية المانحة تقدم تمويلها إلى مؤسسات تدير أنشطة إغاثية في معظمها، ولكن تبقى إشكاليات تلك الهبات والمعونات أنها تأتي على شكل مساعدات إغاثية لا تأخذ بعداً تنموياً، كما أنك لا تستطيع أن ترى تمويلاً عربياً يخدم أهداف ثقافية أو تنموية مستدامة باستثناء بعض تلك المشاريع التي تمول عبر السلطة الفلسطينية. كما أن مشكلة هذا التمويل العربي عندما يقدم للمنظمات الأهلية، فإنه يقدم لمؤسسات بعينها دون سواها، أغلبها ذات توجه إسلامي.

وإزاء هذا التمويل المشروط والمسيب، هل تستطيع المنظمات الأهلية أن تستجمع قواها وتوسع لتجاوز هذه الشروط في إطار رؤية تنموية واضحة ومتفق عليها؟ وإذا كانت دول كبيرة في المنطقة والعالم الثالث لم تستطع حتى اللحظة أن تتجاوز الاشتراطات الدولية للمنح والمساعدات، فهل تستطيع المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تقوم بذلك؟ وهل تتوفر القدرة لتلك المؤسسات دون الاتفاق على رؤية تنموية سليمة مخطط لها من خلال سياسات رسمية حكومية؟

وإلى أن تستطيع المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تؤثر في سياسات المانحين يبقى عدة إشكاليات جوهرية تعاني منها المنظمات الأهلية الفلسطينية، تتمثل في التالي:

* غياب إرادة المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية والمجتمعية والإنسانية، واستلابها في مشروعات وأجندات غير وطنية ومحددة سلفاً بناءً على اعتبارات سياسية ومصالحية.

* انصهار الشخصية القانونية والمعنوية للمنظمات الأهلية في بوتقة الإملاءات والاشتراطات الغربية، بحيث لا يعدو عملها سوا مثابة متعهد لتنفيذ خطط وبرامج جاهزة ومعدة سلفاً دون أدنى تطلع لاحتياجات الجهة المستهدفة.

* غياب منطق المبادرة والاجتهاد في وضع حلول لمشكلات، أسست تلك المنظمات من أجل العمل على وضع حلول لها، بالاعتماد على التمويل الخارجي الذي قد يأتي وقد لا يأتي، وبالتالي ظهور حالة من العجز والافتكالمطلق على الآخرين، الأمر الذي يهدد البناء المؤسسي القائم على روح العمل المجتمعي المدني ويهدد استقلالية المجتمع المدني الفلسطيني.

إن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في أي كيان سياسي واجتماعي، هو حلقة الوصل ما بين الفرد داخل المجتمع والدولة. ولما كانت الطوعية شرطاً أساسياً في تكون مؤسسات المجتمع المدني والانخراط فيها، كان ذلك بهدف وصول الفرد إلى الحاجة للمشاركة بمختلف أشكالها في إطار الدولة والمجتمع، وتحقيق مكاسب معنوية تتعلق بالتنظيم وتطوير قدرات الأفراد في المجالات المختلفة وتشكيل الحماية المدنية لهم من بطش المؤسسة الرسمية. في ظل شعور من قبل الفرد المتطوع في تلك المؤسسات بنوع من المرونة والحرية في أجواء من الألفة والودية بسبب عدم امتلاك تلك المؤسسات لحقوق قانونية لاستخدام العنف أو القوة ضد منتسبيها، رغم وجود قواعد قانونية وتنظيمية عامة، إلا من شأنها أن تجعل الفرد أقل شعوراً بالخوف من ممارسة سلطة معينة تجاهه. الأمر الذي يدعوه لأن يكون أكثر قرباً وانشغالاً بأهداف مؤسسته.

من ناحية أخرى، للفرد المنخرط في إحدى تنظيمات المجتمع المدني كامل الحرية من أن يقلص من نشاطه فيها أو يتركها نهائياً في "حال لم يحقق ما يريه أو يتوقعه من مصالح أو احتياجات. إضافة إلى أن الفرد قادر على الانضمام لأكثر من تنظيم تطوعي. وأحياناً يمكن أن يختار بين أكثر من تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني التي تؤدي نفس الوظيفة" (إبراهيم، 2000)، كل ذلك من شأنه أن يعزز مشاعر إيجابية من المرونة لدى الفرد وبهامش أكبر من الحرية بعكس مؤسسات الدولة الرسمية التي تكون فيها الصيغة التعاقدية قائمة بالأساس على مصلحة النظام السياسي في إطار قانوني مقيد ومحدد. هذا بالإضافة إلى أن لتنظيمات المجتمع المدني القدرة على الإقناع والترغيب لدى أفراد المجتمع من منطلق المصالح والامتيازات. بعكس المؤسسة الرسمية التي تكون وسيلة انضمام الفرد فيها في أغلب الأحيان إجبارية، مثل التجنيد في الجيش وخدمة العلم وحتى في اختيار وظيفته

العمومية أو مكانها. الأمر الذي يعطي تنظيمات المجتمع المدني القدرة على التحشيد والتأثير بفاعلية أكبر في بنیان المجتمع والمؤسسة الرسمية وقراراتها.

إضافة إلى ما سبق فإن الأسس البنوية والإجرائية التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني في أغلب الأحيان، من شأنها أن تزود العضو وتكسبه بعض المهارات والعادات السلوكية السلمية في الإطار التنظيمي الديمقراطي، مثل حرية التعبير عن الرأي، والنقد و النقد الذاتي البناء، واحترام الاختلافات الفكرية. وكذلك على صعيد الممارسة الديمقراطية من خلال المشاركة في انتخابات تلك المنظمات بشكل دوري، والمراقبة، والمحاسبة، والمساءلة، وتعزيز ثقافة المعارضة بالطرق السلمية مثل الاحتجاجات والاضطرابات والتظاهرات وغيرها. وكذلك المشاركة في كافة الفعاليات المجتمعية من ورش عمل وندوات ومؤتمرات مختلفة. الأمر الذي يكسب هؤلاء الأفراد حيزاً جديداً من المشاركة الفعالة القائمة على أسس ديمقراطية، كإسهام جديد في التنشئة الاجتماعية والسياسية.

من ناحية أخرى، قد يُنظر للمجتمع المدني على أنه تلك العصا الغليظة في وجه الدولة أو النظام السياسي. وبعكس ذلك تماماً، فالمجتمع المدني قد يسعى للوقوف في وجه الدولة بهدف التغيير والسعي وراء الحقوق والمكتسبات المدنية. ولكنه من ناحية أخرى وبالقدر ذاته، يعتبر صمام الأمان بالنسبة للدولة. فمن خلال الممارسة المدنية الديمقراطية للفعل المجتمعي، تقوم تلك المنظمات بتحسين الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، بعكس تلك الاضطرابات والثورات الشعبية العشوائية والتي عادة ما تفعل فعلها في الدولة والمجتمع من تدمير وخراب لكل ما هو منظم والذي عادة ما يعود بالدولة والمجتمع إلى الوراء. ليس ذلك فقط، فمنظمات المجتمع المدني تقوم بأدوار مكملة لدور الدولة أو المؤسسة الرسمية في معظم المجالات، التنمية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والثقافية، لا بل والسياسية أيضاً، ومن البديهي أن نقول بأن شعباً لديه مجتمعاً مدنياً فاعلاً، يصعب عليه الانكسار.

ولتوضيح هذه الرؤية نستطيع أن نأخذ مقارنة. فمثلاً يلعب المجتمع المدني في فلسطين دوراً هاماً في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. فمع بداية انتفاضة الأقصى في أكتوبر 2000، تعرضت معظم المؤسسات الرسمية إلى الضرب من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي أصابها الانهيار والانكشاف التام. ولكن المجتمع المدني

الفلسطيني بكافة مؤسساته قام بدور مكمل لدور المؤسسة الرسمية على الصعيد الإنساني والإغاثي، وكذلك على معظم الصعد. الأمر الذي أسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني بشكل كبير. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل كان للمجتمع المدني في فلسطين دوراً بارزاً على صعيد تعبئة وتحشيد الرأي العام العالمي لقضاياها العادلة، وكان وما يزال ينظم رحلات التضامن من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين ضد قضايا سياسية وعنصرية مختلفة يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته ضد الشعب الفلسطيني.

وأما الوجه الآخر للمقاربة، فهو العراق. فخلال فترة الحصار السياسي الاقتصادي على الشعب العراقي منذ بدايات التسعينات إبان احتلال العراق لدولة الكويت، بدأت ملامح أزمات داخلية كبيرة داخل المجتمع العراقي، وبعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، وحل المؤسسة الرسمية، تعرض البلد لأكبر نكبة إنسانية ومجتمعية في مختلف القطاعات الإنسانية والتنمية، وتعرض المجتمع العراقي للانهايار بشكل أكبر. ولو كان هناك مجتمعاً مدنياً عراقياً فاعلاً ولو لم تكن الدولة التسلطية هناك تحكم قبضتها على المجتمع المدني العراقي، لاستطاع المجتمع المدني هناك أن يخفف من كاهل ذلك الانهيار.

2.2.7 الخلاصة:

أن الاعتقاد المتواتر لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، هي علاقة طردية، فلكي تحدث عملية الديمقراطية لابد أن تخضع الدولة لتحول جوهري في طبيعة عملها وفي خاصيتها التمثيلية وفي طبيعة الفاعلين المركزيين في اللعبة السياسية الداخلية. ولربما يقع الدور الأبرز في عملية التحول هذه على عاتق المجتمع المدني إذا ما كان هناك تعاقد قانوني مبني على النظام بينه وبين السلطة.

وربما الكثير من الكتاب والمفكرين وجدوا في المجتمع المدني الحل السحري للتحول نحو الديمقراطية والتخلص الهيمنة والاستبداد، ولكن هذه النظرة الوردية تحتاج لمقومات أساسية لإنجاح هذه العملية، ولعلنا نستطيع أن نشمل أبرزها:

- تكون إرادة سياسية قوية من قبل الدولة والمجتمع أو من قبل المجتمع على الأقل لضرورة التحول نحو الديمقراطية. فبدون إرادة ووعي عميقين بضرورة التغيير ومواجهة التحديات، لن يكون لهذه العملية أي أثر يذكر.
- رفع القيود السلطوية عن حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها من أحزاب وحركات سياسية ونقابات مهنية وعمالية وجمعيات أهلية في إطار تعاقد قانوني مشرّع.
- رفع الوصاية والهيمنة الحكومية عن مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها في إطار قانوني منظم يحكم علاقات الطرفين.
- الابتعاد عن التعبئة السياسية والاحتكار السياسي والحزبي لمنظمات المجتمع المدني.

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

بعد دراسة المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين من خلال ثمانية فصول شملت المجتمع المدني كمفهوم ونظرية في سياق الفكر الغربي والعربي الحديث وعلاقته بالتحول الديمقراطي. وكذلك التجربة التاريخية للمجتمع المدني الفلسطيني بكافة مؤسساته وتشكيلاته خلال الفترة من 1993 حتى 2006، فيما يتعلق بحجم مؤسساته ودرجة فعاليتها وتأثيره وتأثره بمختلف المؤثرات الداخلية والخارجية منذ قيام السلطة الفلسطينية، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات الهامة، وهي:

1.8 النتائج:

أولاً: قد يُنظر للمجتمع المدني على أنه ذلك الكيان الذي يهدد الدولة أو النظام السياسي. وبالعكس ذلك تماماً، فالمجتمع المدني قد يسعى للوقوف في وجه الدولة أو السلطة السياسية بهدف التغيير والسعي وراء الحقوق والمكتسبات المدنية. ولكنه من ناحية أخرى وبالقدر ذاته، يعتبر صمام الأمان بالنسبة للدولة. فمن خلال الممارسة المدنية الديمقراطية للفعل المجتمعي، تقوم تلك المنظمات بتحسين الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، بعكس تلك الاضطرابات والثورات الشعبية العشوائية والتي عادة ما تفعل فعلها في الدولة والمجتمع من تدمير وخراب لكل ما هو منظم والذي عادة ما يعود بالدولة والمجتمع إلى الوراء.

ليس ذلك فقط، فمنظمات المجتمع المدني تقوم بأدوار مكملة لدور الدولة أو المؤسسة الرسمية في معظم المجالات، التنمية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والثقافية، لا بل والسياسية أيضاً. ومن البديهي أن نقول بأن شعباً لديه مجتمعاً مدنياً فاعلاً، يصعب عليه الانكسار. ولتوضيح هذه الرؤية نستطيع أن نأخذ مقارنة. فقد لعب المجتمع المدني في فلسطين دوراً هاماً في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. ومع بداية انتفاضة الأقصى في أكتوبر من العام 2000، تعرضت معظم المؤسسات الرسمية إلى الضرب من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي أصابها الانهيار والانكشاف التام. ولكن المجتمع المدني الفلسطيني بكافة مؤسساته قام بدور مكمّل لدور المؤسسة الرسمية على

الصعيد الإنساني والإغاثي، وكذلك على معظم الصعد. الأمر الذي أسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني بشكل كبير. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل كان للمجتمع المدني في فلسطين دوراً بارزاً على صعيد تعبئة وتحشيد الرأي العام العالمي لقضاياها العادلة، وكان وما يزال ينظم رحلات التضامن من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين ضد قضايا سياسية وعنصرية مختلفة يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته ضد الشعب الفلسطيني، مثل سياسات الاستيطان وبناء الجدر العنصرية العازلة وسياسات هدم البيوت وتجريف الأراضي الزراعية ومصادرتها، وسياسات الحصار والتجويع وغيرها من العقوبات الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين.

ثانياً: يبدو أن هناك تباين واختلاف كبير حول الديمقراطية كمفهوم وممارسة من قبل بعض مكونات المجتمع المدني الفلسطيني. فالديمقراطية هي اتفاق قيم ومعايير السلطة وممارستها مع قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها. كما أن الديمقراطية ترتكز على جملة من المبادئ الأساسية، يعد توفرها المعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية من عدمه وهي، مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية بوصفها مفهوماً أساسياً للحياة السياسية والاجتماعية، ويشمل ذلك حق التنظيم الحزبي، والمعارضة السياسية السلمية، وحرية التعبير، والتعددية السياسية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة طبقاً لقواعد قانونية وإجرائية معروفة ومحددة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ومباشرة، ومنع احتكار السلطة، ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع. ولكن يبدو أن هناك اتفاق صوري في الشكل من قبل بعض مكونات المجتمع المدني الفلسطيني على تلك المعايير، وهذا ما كان يبدو من خلال الخطاب الإعلامي الرسمي لكل منهما.

ولكن في حقيقة الأمر أن المعارضة لم تمارس دورها بشكل سلمي في اغلب الأحيان، فهي عبرت عن رفضها للاتفاقات السلمية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من خلال استخدام القوة المسلحة لإجهاض عملية السلام. الأمر الذي شكل نوع من الخروج عن الطبيعة السلمية للمعارضة، وإن كانت تلك القوة قد وجهت لطرف خارجي وهو إسرائيل، ولكن ذلك يصنف على أنه استثثار بالقرار وأخذة بالقوة دون الالتفات إلى وحدة القرار والصف الداخلي. إضافة إلى أن التعددية السياسية وحرية التعبير لم تكن مكفولة بشكل قانوني منظم يضمن حقوق الغير. كما أن المناطق الفلسطينية قد شهدت وفي أكثر من مرة تأجيلاً

متكررا لانتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية لأسباب غير مقنعة في إطار من احتار للسلطة من جانب حزب بعينه واستنثاره بها، الأمر الذي خلق نوع من الاحتكار السياسي مس بكافة مناحي الحياة والحقوق للمواطنين على أساس من المساواة. إضافة إلى أن اغلب منظمات المجتمع المدني وتحديد الأحزاب والحركات السياسية والنقابات لم تكن ديموقراطية من الداخل، ولم تنظم انتخابات ديموقراطية بشكل دوري وشفاف.

ثالثاً: بعد جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن بعض المدن الفلسطينية المحتلة من عام 1967، بحكم اتفاقات اوسلو وما تخللها من اعترافات متبادلة بين منظمة التحرير وإسرائيل وقيام السلطة الفلسطينية، وجدت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية حيزاً عاماً للنشاط العلني، شمل فتح مكاتب ومقرات رسمية، مارست من خلالها أنشطة علنية متعددة، وعبرت من خلالها عن مواقفها الرسمية تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وتجاه السلطة الفلسطينية وأدائها. ومن هذه الأنشطة، المؤتمرات والمهرجانات السياسية، وإصدار المجلات والصحف والمطبوعات والتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة.

رابعاً: لعبت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية دوراً بارزاً في العملية الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، وشكلت المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة أساساً للبناء الديمقراطي في فلسطين. ولكن هذا الأساس كان مشوباً بعلاقات غير سوية مع السلطة الفلسطينية لم يمكنها من القيام بدورها في الرقابة على أداء السلطة الرسمية. ومن ناحية أخرى، لم يكن هنالك من ناظم أو أساس قانوني يحكم علاقة الطرفين. فبعض الأحزاب والحركات السياسية الهامة في الساحة الفلسطينية والتي مثلت اقوى حركات المعارضة مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لم تكن تعترف بشرعية السلطة الفلسطينية الناشئة، ولم تكن بالأساس جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية.

إضافة إلى أن تركيبة السلطة الفلسطينية لم تكن تسمح بانغماس الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الرقابة على الأداء الحكومي بشكل ديموقراطي سليم. فالسلطة الفلسطينية الناشئة قد تم السيطرة عليها من قبل حركة فتح التي قادت منظمة التحرير منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية، والتي قادت مشروع التسوية والمفاوضات التي نشأ عنها قيام السلطة الفلسطينية، بمعنى أن حركة فتح انتقلت من التنظيم المهيم على منظمة التحرير وحقلها الوطني إلى حزب حاكم لسلطة انتقالية. ولم تقتصر سيطرت حركة فتح على بعض مؤسسات السلطة دون

سواها، بل شملت غالبية مؤسسات السلطة الفلسطينية بسلطاتها الثلاثة التنفيذية، والقضائية، والتشريعية التي صبغت بلون واحد تمثل في حركة فتح. وقد هيمنت حركة فتح على معظم مقاعد المجلس التشريعي عام 1996، والذي امتدت ولايته إلى عشر سنوات بدلا من أربعة سنوات في تجاوز واضح لقانون الانتخابات لعام 1995، الأمر الذي لم يسمح بوجود معارضة تذكر داخل أروقة البرلمان من أي حزب آخر من غير فتح، باستثناء بعض المستقلين والذين في معظمهم كانوا مقربين من حركة فتح، الأمر الذي لم يخضع مؤسسات السلطة إلى رقابة حقيقية على الأداء أو الميزانية الحكومية من قبل أحزاب معارضة أخرى.

خامساً: لقد أدى بعض التدخل المباشر من قبل أحزاب وحركات سياسية فلسطينية في عمل بعض المنظمات الأهلية غير الحكومية إلى فقدانها جزءا كبيرا من استقلاليتها. فقد نشأت العديد منها تحت أجنحة أحزاب سياسية يسارية وإسلامية. ولقد وجدت بعض هذه الأحزاب في مؤسسات ذات طابع أهلي مصدرا لتمويلها وتمسعا لتعزيز نفوذها وإعادة تدوير أنشطتها بسبب تراجع دورها الشعبي وال جماهيري وفقدانها لزعيمها السياسي. أن بعض الحركات السياسية رأت في المنظمات الأهلية إطارا لا سلطويا ولكنه قد يكون بديلا للممارسة والمناكفة السياسية والاجتماعية في آن معا، ونقطة الالتقاء من جديد مع الجمهور، وتحديدًا في ظل أجواء الرخاء المالي المتمثل في الدعم الدولي للمنظمات الأهلية.

وبذلك تكون الأحزاب قد تجاوزت جزءا من أزمته التمويلية أيضا. كما أصبحت ساحة العمل الأهلي مباحة للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، وبذلك لم يتغير أسلوب استخدام المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية خلال الفترة التي سبقت أو سلو والفترة التي تلتها، كواجهة يتستر خلفها الحزب أو / الحركة مع فارق بسيط أن المواجهة انتقلت من مقارعة الاحتلال إلى مقارعة السلطة. الأمر الذي أفرز فهما مشوها للمجتمع المدني، فالمجتمع المدني تم فهمه على أنه نقيض السياسي ونقيض السلطة، أو هو بمثابة المعارضة السياسية بزي ولباس مدني. لتلك الأسباب بعينها، ساد الاعتقاد للحظة أن هناك ثورة في العمل الأهلي مقابل انكماش في العمل الحزبي. وعندما نتحدث بهذه الصورة السوداوية عن المنظمات الأهلية، بالتأكيد لا نقصد القطاع الأهلي بمجمله، بل تلك المنظمات التي أنشأت تحت عباءة أحزاب أو حركات سياسية تبدو في الظاهر أنها منظمات أهلية وفي حقيقة الأمر لا تعدو سوى منظمات ميسية تحت شعار المجتمع المدني، ولا تكتفي بتسييس القطاع الأهلي من المجتمع المدني،

بل تقسم المجتمع إلى شرائح سياسية وتقدم خدماتها على هذا الأساس في تفرقة وتمييز حزبي واضح ومراوغ وعلى اعتبارات وأجندة حزبية.

سادساً: شكلت النقابات والاتحادات العمالية والمهنية أحد أهم الركائز في مسيرة ونضال الشعب الفلسطيني، فهي لم تكن وليدة السلطة الفلسطينية، بل يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين في فلسطين. ويأتي العمل النقابي في ظل وجود السلطة الفلسطينية كامتداد للعمل النقابي عبر تاريخها الطويل، ولكن ما ميز عمل هذه النقابات والاتحادات مؤخراً، أنها نمت وترعرعت في ظل السلطة الفلسطينية. فبعد قيام السلطة لم يعد العمل النقابي يقتصر على عدد محدود من النقابات، بل تعاضت من حيث العدد والأداء أيضاً. فالعمل النقابي تطور بشكل ملحوظ وأصبح بالفعل بمثابة إطار يعمل لصالح الطبقة العاملة والمهمشة وأكثر تعبيراً عن حقوقهم وأكثر تمثيلاً لهم من ذي قبل. ومع ذلك بقي العمل النقابي يعاني عدم وضوح الرؤية في الجوانب القانونية والرقابية التي تنظم عمله بشكل ايجابي، الأمر الذي ترك الباب موارباً للتجاوزات الإدارية والمالية وكذلك التجاذبات السياسية من قبل الأحزاب والسلطة الرسمية.

سابعاً: ورثت السلطة الفلسطينية عند قيامها قطاعاً من المنظمات الأهلية غير الحكومية كان قد تفرس في ابتداء مقاومة الاحتلال على مدار تاريخ الثورة الفلسطينية. فقد اضطلعت المنظمات غير الحكومية بالأساس بدور وطني، ثم تطور دورها تدريجياً، وتساعد بصورة خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية. وتمحور هذا التطور في عدة اتجاهات، من أبرزها التوجه نحو التحديث وبناء نماذج تنموية معاصرة، وبرامج تطوير القدرات البشرية، بالإضافة إلى الأنشطة الموجهة لتعزيز الديمقراطية وبناء المجتمع المدني. وبعد انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000 وما رافقها من عدوان إسرائيلي واسع النطاق على مناطق السلطة الفلسطينية وضرب معظم المؤسسات والأجهزة الرسمية للسلطة الفلسطينية، كان التحول والاستجابة السريعة في برامج المنظمات الأهلية سريعاً باتجاه محاولة تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، في محاولة لتغطية الانكشاف الذي تعرض له الشعب ومؤسساته الرسمية خلال العدوان. وقامت المنظمات الأهلية بتنفيذ العديد من البرامج الهامة لتعزيز صمود الشعب في مواجهة العدوان والحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية. فالمنظمات الأهلية غير الحكومية عايشت حالات انتقال حادة وسريعة خلال فترات غير متباعدة في ظل السلطة الفلسطينية، فمن حالة التحول من الأجندة النضالية

والكفاحية قبل أوصلو، إلى أجندة مدنية تطويرية بعدها، ومن ثم العودة إلى أجندة نضالية مقاومة تسعى لتعزيز الصمود الوطني في ظل انتفاضة الأقصى. كل ذلك كان في بيئة اعم واشمل من التفكك الداخلي عند الجمع بين السلطة ومحدودية السيادة من جانب، ووجود الاحتلال من جانب آخر. أو عند الجمع ما بين التقليدية والحداثة في إطار المجتمع.

ثامناً: لقد استطاعت المنظمات الأهلية في إطار مواجهة السلطة الفلسطينية على الحقوق المدنية أن تؤثر وبشكل كبير في القوانين والتشريعات والأنظمة والإجراءات والسياسات العامة لصناع القرار وتحديدًا في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والأحوال الشخصية والمرأة والشباب وغيرها من القضايا التي شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في الضغط على توجه هذه القوانين والسياسات في إعطاء مساحة أكبر من المرونة في الحقوق والحريات المدنية. واستخدمت المنظمات الأهلية في سبيل ذلك وسائل الضغط والتأثير عن طريق تنظيم المؤتمرات والاحتجاجات والتشديد بواسطة الدعاية والإعلام. وفي معظم الأحيان نجحت هذه المنظمات في الانتصار لمطالبها وتشكيل رأي عام قوي مدعوم من شرائح ومؤسسات وشخصيات هامة من المجتمع. كما كان لهذه المنظمات دور بالغ الأهمية في تعزيز العملية الديمقراطية والانتخابية من خلال الضغط المباشر على السلطة الرسمية لإجراءات الانتخابات بشكل دوري والمساهمة في توفير الرقابة المجتمعية عليها وإصدار تقارير الانتهاكات والتجاوزات حول العملية الانتخابية. هذا إضافة إلى دورها الرقابي الأشمل على سلوك السلطة الفلسطينية بمؤسساتها الرئيسية الثلاث. وانخراطها منذ البداية في المطالبة بإجراء عملية إصلاح شاملة للمؤسسة الرسمية.

تاسعاً: ارتبطت مسألة التمويل الأجنبي بأزمة المجتمع المدني الفلسطيني ارتباطاً مباشراً. حيث عانى المجتمع المدني الفلسطيني من أزمات تمويلية خانقة كانت غالباً ما تربط هذا التمويل باشتراطات مسبقة، وغالباً ما كانت هذه الاشتراطات تسعى للنيل من استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ومحاولة التأثير فيه أو استمالته ليتواءم مع مصالح قوى إقليمية ودولية. وقد حوربت العديد من الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتحديدًا ذات التوجه الإسلامي بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م في مصادر تمويلها، وجمدت أرصدها ووضع على ما يعرف بلائحة الإرهاب الأمريكية والأوروبية، كما اتهمت العديد من الجهات الداعمة لها على أنها مؤسسات داعمة للإرهاب. كما استحوذ موضوع التمويل الأجنبي على أهمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أظهرت حدة

التناقض بين الغرب والشرق وبينت عمق الفجوة السياسية والثقافية بينهما، وأظهرت مفاهيم جديدة واستبدلت أخرى، حيث برز مفهوم صراع الحضارات بدلاً عن حوار الحضارات كمحرك جديد في العلاقات الدولية، ما دفع القوى الغربية إلى محاولات عديدة لحماية ثقافتها من خلال التدخل المباشر في صناعة المفاهيم والممارسات في الشرق ودول العالم الثالث.

فالمنظمات الدولية المانحة هي الوحيدة التي تقرر السياسات فيما يتعلق بطبيعة الأنشطة التي يتم تمويلها بناءً على رؤيتها الخاصة للأولويات المرتبطة بسياساتها وحدود الأدوار المنوطة بها. لذلك نجد معظم التمويل للقطاع الأهلي يذهب لمشروعات لها علاقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح وقضايا الجندر وحقوق المرأة دون أدنى قدرة على التدخل من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية أو محاولة توجيهه أو الإسهام في تحديد تلك السياسات. حيث تقوم المنظمات الدولية والتي معظمها في الأساس منظمات حكومية أو شبه حكومية تتولى مسألة التمويل نيابة عن حكوماتها في فلسطين، بتحديد طبيعة المشروعات وأهدافها و حجم المنح الخاصة بتلك المشروعات، كما يذهب جزء كبير من تلك الأموال إلى ما يسمون بالخبراء أو المستشارين الأجانب وهم في الأغلب من مواطني الدولة التي تتبعها المنظمات المانحة. وما على المنظمات الأهلية الفلسطينية إلا أن تقبل بالعمل على تلك المشروعات وبالشروط الموضوعية مسبقاً، أو تحرم من تلك الأموال.

2.8 التوصيات:

أولاً: الديمقراطية والتحول الديمقراطي ضرورة تاريخية للنهوض بالإنسان أينما كان، كما أن الديمقراطية كفكر ونظرية سياسية مرنة بالحد الذي نستطيع من خلالها الموائمة بين الحفاظ على الدين وقيمه وكذلك التحرر الإنساني الضروري للتخلص من الاستبداد والتسلط بكافة أشكاله. هناك اعتقاد متواتر لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، وهذه العلاقة في طبيعتها علاقة طردية، فلكي تحدث عملية الديمقراطية لا بد أن تخضع الدولة أو النظام السياسي لتحول جوهري في طبيعة عملها وفي خاصيتها التمثيلية وفي طبيعة الفاعلين المركزيين في اللعبة السياسية الداخلية. ولربما يقع الدور الأبرز في عملية التحول هذه على عاتق المجتمع المدني. فالكثير من الكتاب والمفكرين وجدوا في المجتمع المدني الحل السحري للتحول نحو الديمقراطية والتخلص من أنظمة الحكم الشمولية، ولكن هذه النظرة الوردية تحتاج لمقومات أساسية لإنجاح هذه العملية، ولعلنا نستطيع أن نشمل أبرزها:

- تكون إرادة سياسية قوية من قبل الدولة والمجتمع أو من قبل المجتمع على الأقل لضرورة التحول نحو الديمقراطية. فبدون إرادة ووعي عميقين بضرورة التغيير ومواجهة التحديات، لن يكون لهذه العملية أي أثر يذكر.
- رفع القيود السلطوية عن حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها من أحزاب وحركات سياسية ونقابات مهنية وعمالية وجمعيات أهلية في إطار تعاقد قانوني مشرّع.
- رفع الوصاية والهيمنة الحكومية عن مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها في إطار قانوني منظم يحكم علاقات الطرفين.
- الابتعاد عن التعبئة السياسية والاحتكار السياسي والحزبي لمنظمات المجتمع المدني.

ثانياً: من أجل أن تتحقق فاعلية وحيوية العملية الديمقراطية، لا بد أن يشعر كل أو غالبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية المختلفة من خلال إبداء الرأي والرأي الآخر بحرية تامة، والشعور بقوة التأثير في عملية صنع القرار من خلال الاستعداد للمشاركة السياسية بصورها المختلفة في جو من التسامح الفكري المتبادل وتقبل الآخر. وهذا لن يتأتى إلا من خلال تعزيز ثقافة سياسية مغايرة يلعب المجتمع المدني الدور

الأبرز فيها من خلال الضغط على صناع القرار سلمياً في التوجه نحو التغيير والتحول نحو الديمقراطية.

ثالثاً: تلعب الأحزاب السياسية الدور الأبرز في العملية الديمقراطية في حياة الشعوب، ولهذا تهتم كافة القوانين والأنظمة الديمقراطية بدور الأحزاب السياسية في تطور البناء الديمقراطي والمشاركة السياسية. وتعتبر الأحزاب والحركات السياسية الأداة الأهم بين منظمات المجتمع المدني في عملية البناء والتحول الديمقراطي. لذلك يجب العمل على تعميق التجربة الديمقراطية من قبل الأحزاب السياسية الفلسطينية من خلال عملية البناء الداخلي للأحزاب على أسس ديمقراطية سليمة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال نشر الثقافة والممارسة الديمقراطية وتعزيز قيم النقد والنقد الذاتي وعقد انتخابات داخلية ديمقراطية وإفساح المجال لمشاركة أوسع في اتخاذ القرار لكافة المراتب من خلال إدارة غير مركزية في القيادة.

رابعاً: إن مصفوفة العلاقة بين السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية لم تكن منتظمة بشكل منطقي محسوب لتعطي دلالات أو نتائج طبيعية، فالأصل أن تسند علاقة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بالسلطة الرسمية إلى أسس قانونية تقوم على تعاقد الطرفين قانونياً وتحدد علاقات وصلاحيات كل منها تجاه الآخر، ويكون أصل العلاقة بينهما بناء على دور تكاملي أساسه القانون، في ظل فضاء من رقابة الأحزاب والحركات السياسية على أداء السلطة الرسمية بمختلف مؤسساتها، مقابل مراقبة السلطة الفلسطينية لالتزام هذه الأحزاب بالقانون المحدد لصلاحياتها ومجال نشاطها.

خامساً: ضرورة الوصول إلى صيغة قانونية تنظم عمل الأحزاب السياسية العاملة في الأراضي الفلسطينية في الجوانب الإدارية والمالية. فقد اتضح مما تعلن عنه الأحزاب السياسية أن مصادر تمويلها تتنوع ما بين اشتراكات أعضائها، ومشاريع استثمارية خاصة، وبعض التمويل الرسمي مؤخراً عبر منظمة التحرير الفلسطينية أو الصندوق القومي لمن هم أعضاء في منظمة التحرير. وعلى الرغم من أن أي من تلك الأحزاب لم يعلن بشكل رسمي عن مداخله، إلا إنه بات من الواضح أن معظمها يعتمد على تمويل إقليمي أو دولي بناءً على ارتباطات أيديولوجية أو فكرية أو سياسية. ومن الواضح أنه ما لم توضع ضوابط على

التمويل الخارجي للأحزاب بشكل شفاف يمنع التمويل الخارجي المشروط، سيبقى القرار الحزبي والسياسي الفلسطيني رهينة وبشكل مباشر لتجاذبات وسياسات خارجية.

سادساً: يبدو أن مقولة من «يملك المال يملك القرار» صحية إلى حد ما، ولكن إلى أي مدى تنطبق هذه المقولة على علاقة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالمنظمات الدولية المانحة. من المؤسف أن نقول بأنه وحتى هذه اللحظة لم تستطع المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تؤثر في صياغة سياسات تمويلية تقوم على أجندة فلسطينية محددة بالنظر إلى الاحتياجات والضرورات. لذلك نرى بأنه بات من الضروري على المنظمات الأهلية أن تستجمع قواها وتوسع لتجاوز شروط التمويل الدولي في إطار رؤية تنموية واضحة ومتفق عليها من خلال تشكيل كتل أو جسم موحد يضم في عضويته كافة المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة ويأخذ على عاتقه التصدي للاشتراطات التمويلية المسبقة. ويعمل على إيجاد صيغ وطنية للقبول بالتمويل الدولي بناء على رؤية تنموية سليمة مخطط لها بالتعاون مع جهات الاختصاص الحكومية. وإلى أن تستطيع المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تؤثر في سياسات المانحين يبقى عدة إشكاليات جوهرية تعاني منها المنظمات الأهلية الفلسطينية، تتمثل في التالي:

* غياب إرادة المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية والمجتمعية والإنسانية، واستلابها في مشروعات وأجندات غير وطنية ومحددة سلفاً بناءً على اعتبارات سياسية ومصالحية.

* انصهار الشخصية القانونية والمعنوية للمنظمات الأهلية في بوتقة الإملاءات والاشتراطات الغربية، بحيث لا يعدو عملها سوا مثابة متعهد لتنفيذ خطط وبرامج جاهزة ومعدة سلفاً دون أدنى تطلع لاحتياجات الجهة المستهدفة.

* غياب منطق المبادرة والاجتهاد في وضع حلول لمشكلات، أسست تلك المنظمات من أجل العمل على وضع حلول لها، بالاعتماد على التمويل الخارجي الذي قد يأتي وقد لا يأتي، وبالتالي ظهور حالة من العجز والانتكال المطلق على الآخرين، الأمر الذي يهدد البناء المؤسسي القائم على روح العمل المجتمعي المدني ويهدد استقلالية المجتمع المدني الفلسطيني.

3.8 الخاتمة:

لقد صاحب ظهور مفهوم المجتمع المدني جدلاً واسعاً بين أوساط المفكرين والباحثين وتحديدًا العرب منهم، حول مدى حقيقة وجود مجتمعات مدنية داخل الكيانية العربية، وحول طبيعة أدوارها وعلاقتها بالأنظمة السياسية والبنى التقليدية للمجتمعات. وكذلك مدى الاستقلالية التي يتمتع بها أي مجتمع مدني عربي، ومدى تحقيقه لأهداف وغايات الشرائح التي يمثلونها. وعلى صعيد المجتمع المدني الفلسطيني، كان من الصعوبة بمكان الحديث عن مجتمع مدني خارج إطار دولة سيادية عبر عقود عدة سبقت قيام السلطة الفلسطينية أوائل تسعينيات القرن العشرين، وفي ظل وجود احتلال وسلطة أجنبية تمارس الحكم. على الرغم من كل المؤشرات والدلائل التي تقول بأنه كان هناك مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ولو بشكل جزئي أو مناطقي في الأراضي الفلسطينية وخارجها، إلا انه لا يمكن لأي كان أن يعتقد بوجود مجتمع مدني منظم ومتناسك يسعى لإحداث تحول ديمقراطي في ظل قمع للحقوق والحريات وغطاء بجملة من القوانين العسكرية الصادرة عن الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات احتلاله. لذلك لا يمكن فهم حالة المجتمع المدني الفلسطيني قبل قيام السلطة الفلسطينية إلا من خلال مؤسسات مدنية تقوم بتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من خلال تقديم خدمات محددة في إطار حالة النضال والمقاومة ضد الاحتلال.

ولكن بعد قيام السلطة الفلسطينية!، هل تغير الأمر كثيراً؟ وأصبح من الممكن تشكل مجتمع مدني فلسطيني مستقل يسعى لتحقيق أهدافه المدنية مقابل السلطة السياسية؟. نستطيع أن نقول بأنه لا يمكن أن ينظر إلى أي حالة إصلاح أو تحول ديمقراطي ناجحة في بلد ما دون النظر إلى المجتمع المدني بمختلف مؤسساته، فالمجتمع المدني الفلسطيني حتى بعد نشوء السلطة الفلسطينية مازال يعاني ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية غاية في التعقيد في ظل سلطة حكم ذاتي محدودة السيادة على مواطنيها ومواردها بفعل سيطرة الاحتلال على كافة الجوانب المدنية والحياتية.

لذلك حاولت الدراسة أن تجيب عن عدة تساؤلات محورية هامة تتعلق بوجود مجتمع مدني فلسطيني من عدمه. وهل يمكن أن ينشأ مجتمع مدني دون مساحة كافية من الديمقراطية وفي ظل تشوهات بنيوية؟ وهل يمكن وجود ديمقراطية حقيقية دون وجود مجتمع مدني فاعل؟.

لقد أثبتت الدراسة في سياقها التاريخي أن هناك مجتمعا مدنيا فلسطينيا قد نشأ بالفعل خارج فضاء سلطة وطنية سيادية على أراضيها، وفي ظل ممارسات احتلالية تمارس القمع بمختلف أشكاله، ولكن تلك المؤسسات لم تكن بأي حال من الأحوال تعبر عن مجتمع مدني فلسطيني متماسك، لأنها وباختصار كانت تفتقد شروط قيام أي مجتمع مدني، لا استقلالية، ولا حرية، وبيئة قانونية تسري فيها جملة من القرارات والأوامر العسكرية الإسرائيلية. بمعنى لا وجود لديمقراطية أو ممارسة ديمقراطية تجاه سلطة وطنية.

كل ذلك يفد تلك المؤسسات رغم كثرتها وكفاءتها أن تمثل مجتمع مدني فلسطيني، ولكن لا يفقدها بأي حال، حالتها النضالية والوطنية الفلسطينية. ولكن بعد تشكل السلطة الفلسطينية، بدا ما يشبه ظهور تمايز بين ما هو سياسي وما هو مدني، وكان ينظر لذلك بأنه نتاج طبيعي للتحوّل من مرحلة الثورة إلى مرحلة البناء الداخلي، وتراجع أجندة الكفاح الوطني مقابل البناء المؤسسي والتحوّل الديمقراطي خلال السبع سنوات الأولى على الأقل من عمر السلطة الفلسطينية. فنحن نتحدث عن مرحلة روج فيها الكثير لدولة فلسطينية ديمقراطية سلمية. ونفخ المجتمع الدولي في روح المؤسسات المدنية كما السلطة الفلسطينية نفسها من خلال التمويل الكبير الذي صب عليهما. فظهر ما يشبه الطفرة من حيث الإقبال على تكوين مؤسسات غير حكومية، حيث تضاعفت أعدادها بشكل مضطرد خلال تلك الفترة، ولاحظ زيادة كبيرة في عملها وفعاليتها تجاه قضايا مجتمعية كثيرة. وبدا هناك ما يشبه حالة من الصراع بين المجتمع المدني من جهة والسلطة الفلسطينية من الجهة الأخرى على قضايا سياسية وحقوقية ومدنية واجتماعية ساهمت في تطور الوسائل والممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني الجديد.

ولكن هذه العلاقة الطبيعية ذات الطابع المدني في الصراع لم تخلو من ضعف مقابل السلطة، وذلك بسبب محدودية إمكانيات السلطة الفلسطينية ارتباطا بالاتفاقات السياسية من جانب، والاملاءات الإسرائيلية من الجانب الآخر. لذلك من المبكر الحديث عن مجتمع مدني فاعل مقابل سلطة سياسية هشة ودون الانعتاق من الاحتلال. هذا إذا ما أضفنا أن المجتمع المدني أو بعضه قد عانى واضعف من قبل بعضه الآخر في حالات من الاستقطاب والاستحواد والسيطرة، الأمر الذي أرقق مؤسسات المجتمع المدني واخل من توازنها وحد من فعاليتها.

الملاحق

قرار رقم (1) لسنة 1994

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بناء على قرار اللجنة التنفيذية
وبناءً على الصلاحيات المخولة له.
يقرر ما يلي:-

مادة (1)

يستمر العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 1967/6/5 في الأراضي الفلسطينية "الضفة الغربية وقطاع غزة" حتى يتم توحيدها.

مادة (2)

تستمر المحاكم النظامية والشرعية والطائفية على اختلاف درجاتها في مزاولة أعمالها طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

مادة (3)

يستمر السادة القضاة النظاميون والشرعيون وأعضاء النيابة العامة في ممارسة أعمالهم كل في دائرة اختصاصه وفقاً للقوانين.

مادة (4)

يسري هذا القرار اعتباراً من تاريخه ويبلغ من يلزم لتنفيذه وينشر في الجريدة الرسمية.

تونس في: 9 ذو الحجة 1414 هجرية الموافق: 1994/5/20 ميلادية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ميثاق الشرف بين الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية خلال العملية الانتخابية

نحن القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وحرصا منا على أن تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة، وأن يسودها التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية بما يخدم ويعزز المصلحة العامة، وإدراكا منا بأهمية الالتزام بالقانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية فإننا نتعهد بالالتزام بما يلي:

أولاً: التقيد التام بأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وبتوجيهات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

ثانياً: التعاون مع لجنة الانتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة واحترام طواقمها.

ثالثاً: احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

رابعاً: الالتزام بالحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحق الناخب في احترام قائمته ومرشحه بحرية.

خامساً: الالتزام بالفترة الزمنية للدعاية الانتخابية المحددة قانوناً.

سادساً: عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن إي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو الهيئات الحزبية أو القوائم الانتخابية، والامتناع عن التشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

سابعاً: الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير، سواء كان ذلك بالتحريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أية أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.

ثامناً: الالتزام بعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحين و/أو أي من الناخبين.

تاسعاً: الالتزام بعدم حمل السلاح أو/و استخدامه إثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

عاشراً: الالتزام بعدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي إثناء العملية الانتخابية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الحادي عشر: عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب وجدران المحلات التجارية للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والالتزام بعدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية والمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والالتزام بإزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

الثاني عشر: عدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية و/أو السلطة الوطنية الفلسطينية أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية، وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية.

الثالث عشر: عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، وعدم استخدام المعسكرات والمقرات الأمنية الفلسطينية أو اللوازم العامة، وذلك لأغراض الدعاية الانتخابية.

الرابع عشر: الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأمكنة العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

الخامس عشر: الالتزام بعدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وبعدم الحصول أيضا على أموال من السلطة الوطنية الفلسطينية لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية.

السادس عشر: الالتزام بحدود الصرف على الحملة الانتخابية بحيث لا تتجاوز مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا للصرف على الحملة الانتخابية للقائمة الانتخابية ككل، و60 ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

السابع عشر: الالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل التي حصلنا عليها والمبالغ التي أنفقتها أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات النهائية.

الثامن عشر: تدريب الوكلاء التابعين لنا على قواعد سلوك الوكلاء والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.

التاسع عشر: تحمل المسؤولية عن كافة نشاطات الدعاية الانتخابية الصادرة عن جميع الوكلاء التابعين لنا وعن العاملين في حملتنا الانتخابية.

العشرون: تزويد لجنة الانتخابات بجميع الصفحات والمواقع الالكترونية التي من خلالها سوف نقوم بممارسة دعاية انتخابية.

الواحد والعشرون: تحمل المسؤولية عن أية نشرات أو ملصقات أو بيانات صادرة عن حملتنا الانتخابية.

الثاني والعشرون: الالتزام بإتباع الأساليب السلمية والقانونية فيما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة بشأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوى.

الثالث والعشرون: الالتزام بقرارات القضاء الفلسطيني فيما يخص العملية الانتخابية.

الرابع والعشرون: الالتزام بنتائج الانتخابات النهائية والرسمية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية و/أو المحكمة المختصة.

الخامس والعشرون: تشكيل لجنة وطنية لمتابعة الالتزام بأحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع به. والتزاما منا بالتقيد بما ورد في هذا الميثاق، فإننا نوقع عليه والله الموفق.

الخميس الموافق 10 رمضان 1426هـ

الموافق 13 تشرين الأول 2005 م

القوى والفصائل الوطنية والإسلامية المشاركة في العملية الانتخابية التشريعية

حركة التحرير الوطن الفلسطيني (فتح)

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

حزب الشعب

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)

جبهة النضال الشعبي الفلسطينية

جبهة التحرير الفلسطينية

جبهة التحرير العربية

الجبهة العربية الفلسطينية

الجبهة الشعبية - القيادة العامة

منظمة الصاعقة

المبادرة الوطنية الفلسطينية

لجنة الانتخابات المركزية
قانون رقم (1) لسنة 2000م
بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على قانون الجمعيات العثمانية الصادر في 29 رجب سنة 1327 هجرية المعمول به في محافظات غزة، وعلى قانون الجمعيات الخيرية رقم 33 لسنة 1966م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية المعمول به في محافظات الضفة، وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، وبعد موافقة المجلس التشريعي، بتاريخ 1999/5/25م أصدرنا القانون التالي:

الفصل الأول

مادة (1)

للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (2)

تعريفات

يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الوزارة: وزارة الداخلية.

الوزارة المختصة: الوزارة التي يندرج النشاط الأساسي للجمعية ضمن اختصاصها.
الوزير: وزير الداخلية.

الدائرة: الجهة المختصة التي تنشأ في الوزارة.

الجمعية أو الهيئة: هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروع تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية.

الجمعية أو الهيئة الأجنبية: أية جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب.

الجمعية العمومية: هي الهيئة العامة المكونة من مجموع أعضاء الجمعية وهي السلطة العليا في الجمعية أو الهيئة.

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الجمعية أو الهيئة.

الإدماج: توحيد جمعيتين أو هيئتين أو أكثر في جمعية أو هيئة واحدة ذات شخصية معنوية جديدة. الاتحاد: ائتلاف جمعيتين أو هيئتين أو أكثر بحيث ينشأ عنها هيئة تمثيلية واحدة وتحتفظ كل منها بشخصيتها المعنوية المستقلة.

النشاط الأهلي: أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره يقدم تطوعاً أو اختيارياً ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً أو صحياً أو مهنياً أو مادياً أو روحياً أو فنياً أو رياضياً أو ثقافياً أو تربوياً.

الفصل الثاني

تسجيل الجمعيات والهيئات

مادة (3)

تنشئ الوزارة دائرة تعنى بشؤون تسجيل الجمعيات والهيئات بالتنسيق مع الوزارة المختصة وتحتفظ الدائرة لغايات تنفيذ هذا القانون بما يلي: سجل تقيد فيه طلبات التسجيل بأرقام متسلسلة تبعاً لتاريخ تقديمها. سجل عام لجميع الجمعيات والهيئات التي تم تسجيلها مدون فيه أسماء ومراكز نشاطها وأهدافها وأية معلومات أخرى تراها الدائرة ضرورية لذوي الشأن للاطلاع عليها. سجل آخر يسجل فيه أسماء الجمعيات والهيئات التي رفض تسجيلها مبيناً أهدافها وأسباب رفضها وأية معلومات إضافية ترى الدائرة ضرورة لتسجيلها.

مادة (4)

إجراءات التسجيل

على مؤسسي الجمعية أو الهيئة تقديم طلب خطي مستوفٍ للشروط إلى الدائرة المختصة في وزارة الداخلية وموقع من ثلاثة على الأقل من المؤسسين المفوضين بالتسجيل والتوقيع عن الجمعية أو الهيئة، ومرفق بثلاث نسخ من النظام الأساسي موقعة من أعضاء اللجنة التأسيسية.

وعلى وزير الداخلية أن يصدر قراره بشأن استيفاء الطلب لشروط التسجيل خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ تقديمه. وفي حالة تقديم بيانات إضافية أو استكمال النواقص لاستيفاء التسجيل تبدأ مدة الشهرين

من تاريخ تقديم هذه البيانات. إذا انقضت مدة الشهرين على ورود الطلب للدائرة دون اتخاذ قرار تعتبر الجمعية أو الهيئة مسجلة بحكم القانون. في حالة صدور قرار من الوزير برفض التسجيل يجب أن يكون القرار مسبباً ويحق لمقدمي الطلب الطعن فيه أمام المحكمة المختصة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تبليغهم قرار الرفض خطياً.

مادة (5)

مع مراعاة أحكام القانون يجب أن يشتمل النظام الأساسي على البيانات التالية:
اسم الجمعية أو الهيئة وعنوانها والغرض منها ومقرها الرئيسي.
موارد الجمعية أو الهيئة وكيفية استغلالها أو التصرف بها.
شروط العضوية وأنواعها وأسباب انتهائها واشتراكات الأعضاء.
الهيكل التنظيمي للجمعية أو الهيئة وكيفية تعديل النظام الأساسي وكيفية اندماجها أو اتحادها.
كيفية انعقاد الجمعية العمومية.
طرق المراقبة المالية.
قواعد حل الجمعية أو الهيئة وكيفية التصرف بأموال وأملاك الجمعية أو الهيئة عند حلها.

مادة (6)

تتولى الوزارة المختصة مسؤولية متابعة عمل الجمعيات والهيئات وفقاً لأحكام هذا القانون وللوزارة متابعة نشاط أية جمعية أو هيئة بموجب قرار خطي مسبب صادر عن الوزير المختص في كل حالة، للنتبث من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي خصصت من أجله ووفقاً لأحكام هذا القانون ونظام الجمعية أو الهيئة وعلى الجمعية أو الهيئة تمكين الوزارة من تنفيذ هذا القرار للنتبث من أنها تقوم بأعمالها وفق أحكام هذا القانون ونظامها الأساسي.

مادة (7)

تتمتع الجمعيات والهيئات بالشخصية الاعتبارية وبذمة مالية مستقلة فور تسجيلها طبقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لها ممارسة نشاطاتها قبل التسجيل.

مادة (8)

يتم نشر قرار تسجيل الجمعية أو الهيئة في الجريدة الرسمية.

الفصل الثالث

حقوق وواجبات الجمعيات والهيئات

مادة (9)

وفقاً لأحكام القانون: لأية جمعية أو هيئة أهلية حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة لتحقيق أهدافها. يجوز لأية جمعية أو هيئة أهلية أجنبية تملك الأموال غير المنقولة شريطة الحصول على إذن بذلك من مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير المختص. ولا يجوز لأية جمعية أو هيئة أهلية أجنبية التصرف بالأموال غير المنقولة إلا بموافقة مجلس الوزراء.

مادة (10)

تقوم علاقة الجمعيات والهيئات بالوزارات المختصة على أساس من التنسيق والتعاون والتكامل لما فيه الصالح العام.

مادة (11)

سجلات الجمعية أو الهيئة

تحتفظ الجمعية أو الهيئة في مقرها الرئيسي بالسجلات المالية والإدارية الرسمية المتضمنة جميع المعاملات المالية والقرارات الإدارية والبيانات التالية:
المراسلات الصادرة عنها والواردة إليها في ملفات خاصة وسجلات منظمة.
النظام الأساسي لها وأسماء أعضاء مجلس إدارتها في كل دورة انتخابية وتاريخ انتخابهم.
أسماء جميع أعضاء الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة مع ذكر هوياتهم وأعمارهم وتاريخ انتسابهم.
محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصورة متسلسلة.
محاضر اجتماعات الجمعية العمومية.
سجل الواردات والمصروفات على وجه مفصل وفقاً للأصول المالية.

مادة (12)

على كل جمعية أو هيئة إيداع بيان بكل تعديل أو تغيير يطرأ على مركزها أو نظامها أو أهدافها أو أغراضها أو أي تغيير في مجلس إدارتها كله أو بعضه لدى "الدائرة المختصة"، وذلك خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ إجراء التغيير أو التعديل.

مادة (13)

تقدم الجمعية أو الهيئة للوزارة المختصة في موعد لا يتعدى أربعة أشهر من نهاية السنة المالية تقريرين مقرين من الجمعية العمومية: سنوي يحتوي على وصف كامل لنشاطات الجمعية أو الهيئة خلال العام المنصرم.

مالي مصدق من قبل مدقق حسابات قانوني ويتضمن بشكل تفصيلي كامل إيرادات ومصروفات الجمعية أو الهيئة حسب الأصول المحاسبية المعمول بها.

مادة (14)

تعفى الجمعيات والهيئات من الضرائب والرسوم الجمركية على الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي. شريطة عدم التصرف بها خلال مدة تقل عن خمس سنوات لأغراض تخالف أهدافها ما لم تسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة.

مادة (15)

للجمعيات والهيئات الحق في إقامة الأنشطة وتأسيس المشاريع المدرة للدخل شريطة أن يستخدم الدخل المتحصل لتغطية أنشطتها لمنفعة الصالح العام. ويحق لها فتح فروع داخل فلسطين.

الفصل الرابع

مجلس الإدارة

مادة (16)

يكون لكل جمعية أو هيئة مجلس إدارة يتكون من عدد لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد على ثلاثة عشر عضواً وتحدد طريقة تشكيله وكيفية اختيار أعضائه وإنهاء عضويتهم في النظام الأساسي للجمعية أو الهيئة. لا يجوز أن يضم مجلس الإدارة عضوين أو أكثر يجمع بينهما صلة قرابة من الدرجتين الأولى والثانية.

مادة (17)

يعتبر مجلس الإدارة في أية جمعية أو هيئة أهلية مسؤولاً عن جميع أعمالها ونشاطاتها. يمثل الرئيس أو من ينوب عنه بموجب النظام في حالة غيابه الجمعية أو الهيئة أمام الغير ويقوم بالتوقيع نيابة عنها على جميع المكاتبات والعقود والاتفاقيات التي تتم بينها وبين الجهات الأخرى.

مادة (18)

اختصاصات مجلس الإدارة

يختص مجلس الإدارة بما يلي:

إدارة شؤون الجمعية أو الهيئة وإعداد اللوائح أو الأنظمة والتعليمات اللازمة. تعيين الموظفين اللزمين للجمعية أو الهيئة وتحديد اختصاصاتهم أو إنهاء خدماتهم وفقاً لأحكام القانون. تكوين اللجان التي يراها لازمة لتحسين العمل وتحديد اختصاص كل منها. إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ومشروع الموازنة للسنة الجديدة. تقديم التقارير السنوية الإدارية والمالية وأية خطط ومشاريع مستقبلية للجمعية العمومية. دعوة الجمعية العمومية لجلسة عادية أو غير عادية للاجتماع وتنفيذ قراراتها طبقاً لأحكام القانون. متابعة أية ملاحظات واردة من الدائرة أو الوزارة أو الجهات الرسمية المختصة فيما يتعلق بنشاط الجمعية أو الهيئة والرد عليها.

مادة (19)

يجري تحديد اختصاصات الرئيس ونائبه وأمين السر وأمين الصندوق وباقي أعضاء مجلس الإدارة لأية جمعية أو هيئة وفقاً لنظامها الأساسي ولائحتها الداخلية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (20)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل في الجمعية أو الهيئة بأجر.

مادة (21)

ينعقد مجلس الإدارة بصورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من الرئيس أو نائبه. ينعقد مجلس الإدارة بصورة استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه أو بطلب من ثلث أعضائه.

تكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور ثلثي أعضائه.

في جميع الحالات تتخذ قرارات مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة.

مادة (22)

عند تعذر اجتماع مجلس الإدارة بسبب الاستقالة أو الوفاة يتولى من تبقى من مجلس الإدارة (باعتبارهم لجنة مؤقتة) مهمة المجلس لمدة أقصاها شهر وتتم دعوة الجمعية العمومية خلال نفس المدة لاختيار مجلس إدارة جديد.

إذا كانت الاستقالة جماعية أو لم تقم اللجنة المؤقتة بمهامها المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة يقوم الوزير بتعيين لجنة مؤقتة من بين أعضاء الجمعية العمومية لتقوم بمهام مجلس الإدارة لمدة أقصاها شهر ولدعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ذات الأجل لاختيار مجلس إدارة جديد.

الفصل الخامس

الجمعية العمومية

مادة (23)

تشكيلها واختصاصها

بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون:

يحدد النظام الأساسي للجمعية أو الهيئة طبيعة تشكيل الجمعية العمومية للجمعية أو الهيئة، بحيث تتكون من جميع الأعضاء الذين أوفوا التزاماتهم وفقاً للنظام الأساسي، وتعد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً مرة واحدة كل سنة على الأقل، للنظر في تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات الجمعية أو الهيئة وتقرير مدقق الحسابات عن مركزها المالي والمصادقة عليه وتعيين مدقق الحسابات وغير ذلك من المسائل التي يرى المجلس إدراجها في جدول الأعمال.

تختص الجمعية العمومية بوضع السياسات والتوجهات العامة للجمعية أو الهيئة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنظامها الأساسي.

تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العمومية فيما يختص بتعديل النظام الأساسي وبأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية فيما يختص بحل الجمعية أو الهيئة أو بإدخال تعديل في نظامها يتعلق بغرض الجمعية أو عزل أعضاء مجلس الإدارة أو اتحادها أو إدماجها ما لم يرد في النظام نص يشترط أغلبية أكثر من ذلك.

مادة (24)

الاجتماع غير العادي

يجوز لثلث أعضاء الجمعية العمومية لأية جمعية أو هيئة طلب دعوتها لاجتماع غير عادي.

مادة (25)

يعتبر اجتماع الجمعية العمومية للجمعية أو الهيئة قانونياً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم تتوفر الأغلبية المطلقة يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الانعقاد فيها صحيحاً بمن حضر من الأعضاء شريطة إلا يقل عددهم عن ثلث أعضاء الجمعية أو الهيئة.

الفصل السادس

الإدماج والاتحاد

مادة (26)

يجوز لجمعيتين أو هيئتين أو أكثر أن تندمجا معاً دون أن يؤثر ذلك على حقوق الآخرين تجاه كل منهما قبل الدمج.

على ممثلي الجمعيات أو الهيئات المندمجة أن يبادروا بتسليم جميع الأموال والمستندات الخاصة إلى الجمعية المندمج فيها.

لا تسأل الجمعية أو الهيئة الجديدة عن التزامات الجمعية أو الهيئة المندمجة فيها إلا في حدود ما آل إليها من أموال تلك الجمعيات وحقوقها من تاريخ الإدماج.

مادة (27)

يجوز لثلاث جمعيات أو هيئات أهلية أو أكثر أن تكون فيما بينها اتحاداً، كما يجوز لهذه الاتحادات أن تشكل فيما بينها اتحاداً عاماً على أن يكون الانضمام إليه طوعياً.

مادة (28)

يجوز لأية جمعية أو هيئة أن تشترك أو تنتسب إلى أية منظمة أو اتحاد عربي أو إقليمي أو دولي خارج الأراضي الفلسطينية، على أن يتم إعلام الجهة ذات الاختصاص بذلك.

مادة (29)

تطبق جميع الإجراءات والأحكام المبينة في هذا القانون على كيفية التسجيل وإجراءاته والأنظمة الأساسية وبياناتها ونظام العمل فيها بالنسبة لكل اتحاد تم بين مجموعة من الجمعيات والهيئات أو أية جمعيات أو هيئات موحدة تم إنشاؤها وفقاً لأحكامه.

الفصل السابع

الشؤون المالية للجمعيات والهيئات

مادة (30)

يجب أن يكون لكل جمعية أو هيئة موازنة سنوية يشرف عليها أحد المحاسبين القانونيين ما لم تقل مصروفاتها عن (1000) ألف دينار أردني أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً وفي كلتا الحالتين يقدم مدقق الحسابات تقريراً عن المركز المالي للجمعية أو الهيئة عن السنة المالية المنصرمة للجمعية العمومية في اجتماعها السنوي لإقراره والمصادقة عليه.

مادة (31)

على الجمعية أو الهيئة أن تودع أموالها النقدية باسمها لدى مصرف أو مصارف معتمدة من قبلها وعليها أن تخطر الوزارة المختصة عن جهة الإيداع ولا يجوز للجمعية أو الهيئة الاحتفاظ لديها برصيد نقدي يزيد عن مصروف شهر واحد.

مادة (32)

بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها.

مادة (33)

للجمعيات والهيئات جمع التبرعات من الجمهور أو من خلال إقامة الحفلات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال للأغراض الاجتماعية التي أنشئت من أجلها وذلك بعد إشعار الوزارة المختصة.

الفصل الثامن

الجمعيات الخيرية والهيئات الأجنبية

مادة (34)

وفقاً لأحكام القانون:

لأية جمعية أو هيئة أجنبية أن تتقدم بطلب للوزارة لفتح فرع أو أكثر لها في الأراضي الفلسطينية للقيام بأية خدمات اجتماعية شريطة أن تتسجم هذه الخدمات مع مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته على أن يتضمن طلب التسجيل، اسم الجمعية أو الهيئة الأجنبية ومركزها الرئيسي وعنوان وأسماء مؤسسيها وأعضاء مجلس

إدارتها وأغراضها الأساسية وأسماء المسؤولين عن الفرع المنوي إنشاؤه وجنسياتهم وكيفية التصرف بالأموال الخاصة بالفرع عند حله أو تصفية أعماله أو انسحابها بما لا يتجاوز الشهرين من تاريخ قبول الطلب.

تقوم الوزارة بالاستئناس برأي وزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بطلب تسجيل الجمعية أو الهيئة الأجنبية.

مادة (35)

على المسؤولين عن أي فرع من فروع الجمعيات أو الهيئات الأجنبية أن يبلغوا الوزارة بكل تغيير يطرأ على البيانات الخاصة بالفرع الذي يديرونه وذلك خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ التغيير.

مادة (36)

يقدم كل فرع من فروع الجمعيات أو الهيئات الأجنبية للوزارة تقريراً سنوياً عن أعماله بما في ذلك المبالغ التي أنفقتها في تنفيذ أعماله.

مادة (37)

تحل الجمعية في الحالات التالية:

صدور قرار من الجمعية العمومية بحل الجمعية ويجب أن يبلغ القرار فور صدوره للوزارة. إذا لم تباشر أعمالها الفعلية خلال العام الأول من تاريخ تسجيلها ما لم يكن التوقف ناشئاً عن ظروف قاهرة خارجة عن إرادة الجمعية أو الهيئة، وفي هذه الحالة يلغى تسجيلها من قبل الوزارة بعد إنذارها بذلك خطياً. إذا ثبت مخالفتها لنظامها الأساسي مخالفة جوهرية ولم تصحح أوضاعها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ إنذارها خطياً بذلك من قبل الوزير أو الدائرة.

مادة (38)

في حالة صدور قرار من الوزير بإلغاء تسجيل أية جمعية أو هيئة يجب أن يكون القرار مسبباً وخطياً، ويحقيق للجمعية أو الهيئة الطعن فيه أمام المحكمة المختصة. إذا ما تم الطعن في قرار حل الجمعية أو الهيئة أمام المحكمة المختصة يجوز للجمعية أو الهيئة مواصلة عملها لحين صدور قرار قضائي مؤقت أو نهائي بتوقيفها عن عملها أو حلها.

مادة (39)

بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إذا حلت الجمعية أو الهيئة يعين لها مصفٍ بأجر ويقوم بجرد أموالها ومحتوياتها حيث يجري التصرف فيها طبقاً لما هو مذكور في نظامها الأساسي وإذا لم يذكر النظام كيفية التصرف في أموالها تقوم الوزارة بتحويل أموال الجمعية أو الهيئة المنحلة إلى الجمعيات والهيئات ذات الغاية المماثلة مع مراعاة معاشات ومكافآت وحقوق موظفي الجمعية المنحلة وتكون مستثناة من الإحالة. في حالة حل الجمعية أو الهيئة تؤول جميع ممتلكاتها النقدية والعينية إلى جمعية فلسطينية مشابهة لها في الأهداف تحدد من قبل الجمعية أو الهيئة المنحلة. في جميع الأحوال يجب أن تتفق أموال وممتلكات الجمعية أو الهيئة المنحلة وفقاً لأغراضها داخل حدود الأراضي الفلسطينية.

الفصل التاسع

أحكام عامة وانتقالية ختامية

مادة (40)

مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون فإن من واجب الجمعيات والهيئات التي تقدم خدمات مهنية خاصة تطبيق تعليمات التسجيل المهنية التي تحددها الوزارات المختصة.

مادة (41)

لا يجوز وضع اليد على أموال أية جمعية أو هيئة أو إغلاق أو تفتيش مقرها أو أي من مراكزها وفروعها إلا بعد صدور قرار من جهة قضائية مختصة.

مادة (42)

تعتبر جميع الجمعيات والهيئات القائمة قبل نفاذ هذا القانون مسجلة رسمياً على أن تقوم بتوفيق أوضاعها وفق أحكامه خلال مدة أقصاها تسعة أشهر من تاريخ نفاذه وإلا اعتبرت مخالفة لأحكام القانون العام.

مادة (43)

يلغى قانون الجمعيات الخيرية العثماني الصادر في 29 رجب 1327 هجرية، وقانون الجمعيات الخيرية رقم 33 لسنة 1966 بشأن الجمعيات والهيئات الاجتماعية والمعمول بهما في فلسطين، وكل ما يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (44)

على الوزير إعداد النماذج وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (45)

على جميع الجهات كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة بتاريخ 2000/1/16 ميلادية

الموافق 9 شوال 1420 هجرية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المراجع

المراجع:

الكتب باللغة العربية

- أبو سيف، ع. (2005): **المجتمع المدني والدولة - قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**. الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
- أبو عمرو، ز. (1995): **"المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"**، الطبعة الأولى. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله.
- الجرباوي، ع. (1999): **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله.
- الحوت، ب. (1991): **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة**. دار الاستقلال، بيروت.
- الصبيحي، أ. (2000): **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. سلسلة اطروحات الدكتوراه 37، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- إبراهيم، س. (2000): **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. سلسلة الأعمال الكاملة المجلد الثامن. دار قباء القاهرة.
- باومفرتن، ه. (2006): **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988**. ترجمة محمد أبو زيد. المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية - مواطن، رام الله.
- بشارة، ع. (1998): **المجتمع المدني - دراسة نقدية: مع إشارة للمجتمع المدني العربي**. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جاد، إ. (2000): **المرأة الفلسطينية - الوضع الراهن في تقرير المرأة السياسية**، معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت، مؤسسة الناشر، للخدمات الفنية. رام الله.

حنفي، س. طبر، ل. (2006): بروز النخبة الفلسطينية المعولمة - الماتحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية و مؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله

رولو، م. (ب.ت): فلسطيني بلا هوية، ترجمة نصير مسرورة

زايد، م. (1990): الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة المجلد الثالث، دراسات الحضارة الطبعة الأولى: بيروت

سالم، و. (2000): المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله

سعيد، ن. (مايو 2004): "مسودة الدستور والنساء الفلسطينيات بين التراجع والتنمية" في حوارات عن الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، رام الله

شبلي، ي. السعدي، ن. المالكي، م. (2001): تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس رام الله

عبد الهادي، ع. (2002): أهم التحولات في مؤسسات العمل الأهلي - أفكار غير مترابطة في تقرير التنمية البشرية 2002 - أوراق خلفية، برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت رام الله

عبد الهادي، ع. (2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية - ورقة مفاهيم مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله

عوض، ط. شبيب، س. (2006): الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية - مواطن، رام الله

لداودة، ح. محمد، ج. عزام، ج. (2000): علاقات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس القدس

محمد، ج. (2005): **الولاء المدني مقابل الولاء العضوي - دراسة لحالة الحكم في فلسطين**، ط¹: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع - بانوراما القدس.

هلال، ج. (2006): **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية - مواطن، رام الله.

كتب صادرة عن مؤسسات:

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2005): **الانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005**، ط1، غزة.

برنامج دراسات التنمية (2005): **تقرير التنمية البشرية 2004**، جامعة بيرزيت رام الله.

فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (1996): **في ظل الواقع الفلسطيني الخاص - أي قانون للأحزاب نريد**، ط¹: القدس.

مركز دراسات وتنمية المجتمع الفلسطيني - مدار (2000): **المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - حقائق وأرقام**، رام الله.

فلسطين، مركز بيسان للبحوث والإنماء (2002): **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني** رام الله.

فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006): **فلسطين في أرقام 2005** رام الله.

فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية (1996): **الديمقراطية في فلسطين - الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام 1996**.

فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية (2005): **تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية**، رام الله.

فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية⁽²⁰⁰⁶⁾: تقرير الانتخابات التشريعية الثانية، رام الله

فلسطين، برنامج دراسات التنمية (2000): تقرير التنمية البشرية 1998-1999.

فلسطين، ديوان الفتوى والتشريع⁽¹⁹⁹⁵⁾: قانون رقم 13 لسنة 1995 بشأن الانتخابات، جريدة
الوقائع الفلسطينية. العدد 8. غزة

فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية⁽²⁰⁰³⁾: القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية
الفلسطينية.

الدوريات:

أبراش، إ: (2001): "المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة" مجلة رؤية، العدد السادس، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة.

أبو زايد، أ: (سبتمبر، 2004): "المجتمع المدني القوة العالمية الثالثة". مجلة العربي، الكويت، عدد 550.

الأزهري، م: (ديسمبر - يناير، 1991-1992): "تطور المجتمع المدني الفلسطيني" مجلة شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 225-226.

البيج، ح: (أكتوبر، 1998): "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة" في: ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، بيروت عدد 336.

الجابري، م: (كانون ثاني، 1993): "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي" المستقبل العربي. العدد 197. بيروت.

السودي، ع: (مارس، 2003): "المعوقات الاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي". حوليات عين شمس، مجلد 31، القاهرة.

العلوي، س: (ابريل، 1992): "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث" مجلة المستقبل العربي، السنة 14. عدد 158.

المنوفى، ك: (أكتوبر، 1985): "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي" المستقبل العربي، بيروت السنة الثانية العدد 80.

الحكومية المحلية، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية و مؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله.

بشارة ، ع: (أكتوبر، 1998): " التحول الديمقراطي، التدين الشعبي ، نمط التدين الجماهيري"
المستقبل العربي، بيروت: السنة 21. عدد 236.

ثابت ، أ: (حزيران، 1999): "دور المجتمع المدني الفلسطيني في بناء الدولة" مجلة صامد الاقتصادي، منظمة التحرير الفلسطينية، السنة 21. العدد 116-115.

حجاب، م: (أكتوبر، 1992): "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث" المستقبل العربي، بيروت: السنة 15. العدد 164.

حنا، ع: (صيف، 2001): "المجتمع الأهلي والمدني والدولة العربية الحديثة" النهج. عدد 27.
خطاب، ع: (صيف، 2001): الدولة والمجتمع عند هيغل: مراجعة في كتاب مبادئ فلسفة الحق لهيغل، ترجمة تيسير الأرض، النهج: السنة 2001. عدد 27.

سلوم، ن: (ربيع، 2001): "المجتمع المدني: المفهوم وعودته" النهج: عدد 26.

غليون، ب: (مايو، 1990): "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي": مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة" المستقبل العربي، بيروت: السنة 13. العدد 135.

غليون، ب: (ابريل، 1992): "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية" المستقبل العربي: السنة 14. عدد 158. بيروت.

المؤتمرات والندوات:

البرغوثي، م: (1998): الحقبة الراهنة والتغير في دور المنظمات الأهلية في فلسطين في مي الجبوسي (محرر)، مؤتمر التحرر والتحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، الموافق 7-8 نوفمبر 1997. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، ط¹. مؤسسة نادية للطباعة والنشر، رام الله.

البرغوثي، م (2000): "العلاقة بين الحكومة والمنظمات الأهلية-شراكة وتعاون"، في مؤتمر محمد شديد وكارولين قنيطة (محرران) الموافق 14-16 فبراير 2000، تجمع مؤسسة التعاون والبنك الدولي، رام الله.

أبو عمرو، ز (فبراير، 2000): القانون الفلسطيني لعام 1999 - العملية - المخرجات والتضمينات لتعاون الحكومة والمنظمات الأهلية في مؤتمر العلاقة بين الحكومة والمنظمات الأهلية شراكة وتعاون. محمد شديد وكارولين قنيطة (محرران)، تجمع مؤسسة التعاون رام الله

الدقاق، إ (1992): "مدخل إلى دراسة المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة" في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية سبتمبر 1992، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

الصوراني، ر (2000): الأطر التنظيمية للمنظمات الأهلية الفلسطينية في مؤتمر العلاقة بين الحكومة والمنظمات الأهلية- شراكة وتعاون محمد شديد وكارولين قنيطة (محرران) تجمع مؤسسة التعاون، رام الله

الهرماسي، ع (1992): المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة" في: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية سبتمبر 1992، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

بشارة، ع، إبراهيم، س، جقمان، ج، الحوراني، هـ، عبد الرحمن، أ، البرغوثي، م (1999): حالة المجتمع المدني في فلسطين، وقائع مؤتمر، 17 يوليو 1999. الطبعة الأولى، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، غزة

بشارة، ع (1999): حالة المجتمع المدني في فلسطين: مدخل نظري في مؤتمر حالة المجتمع المدني في فلسطين، 17 يوليو 1999. مجلس العلاقات الخارجية، غزة

جاد، إ: (2005): "المجتمع المدني الفلسطيني تركيبته ومهامه وآفاقه المستقبلية" في مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود التجربة ورؤية المستقبل، 14-17 آذار 2005. المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع بانوراما، رام الله.

زيادة، م (سبتمبر، 1992): "المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة" في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية والمجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، سبتمبر 1992. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سعد، ش. (2005): "النقابات - تقييم الأداء - استقلالية أم تبعية مع الأحزاب والسلطة؟ صراع الاتحادات الداخلي" في مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود التجربة ورؤية المستقبل، 14-17 آذار 2005. المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع بانوراما، رام الله.

53- كوثراني، و (سبتمبر، 1992): "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي" في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية والمجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، سبتمبر 1992. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

54- لبيب، أ: (1992): "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة الشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي". في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، سبتمبر 1992. مركز دراسات الوحدة العربية.

صحف:

صحيفة الأيام (2005، 18 ديسمبر)

صحيفة القدس (2005، 19 ديسمبر)

مواقع الانترنت:

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاعات رأى مختارة حسب السنة. رام الله.
انظر:

(<http://www.pcpsr.org>, 27.1.2008)

موقع قدسنا (2007): نبذة عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، فلسطين.
(<http://www.qudsway.com>, 12.06.2007).

موقع إسلام أون لاين (2007): حركة الجهاد الإسلامي.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_depth/palestine/articles/2004_09/article137.shtml, 12.6.2007

موقع إسلام أون لاين (2007): ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس.
(<http://islamonline.net/arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>, 28.07.2007)

هلال، ج. (2004): "حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني" في: مداخلة حول ندوة المجتمع المدني: مؤسسة هينرخ بل بيروت.
(<http://www.boell-meo.org/ar/web/htm/219>, 27.03.2007)

المراجع الأجنبية

De Tocqueville, A. (1990): **Democracy in America**, ed. Philips Bradly. New York.

Doherty, I (2001): **Democracy out of balance – civil society can't replace political parties**, national - democratic Institute for International affairs: Washington

Hammami, R. (October- December 1995): **The professionalization of politics**, Race and class. Vol.37, No.2.

Jerusalem Media & communication Center JMCC (June, 1997): **Foreign Aid and Development in Palestine**, 1 report. Jerusalem.

Khalidi, R. (1997): **Palestinian Identity, the construction of Modern National Consciousness**, New Yourk. Columbia university press.

Ministry of foreign Affairs. (June, 2003): **Monitoring report of Donors Assistance**.

Sullivan, D (1995): **Non-governmental organization & freedom of association**, ASIA: Jerusalem

Taraki, L (1989): **Mass Organizations in the west Bank**, in Aruri, ed.

Hammami, R. Hilal, J. Tamari, S. (January 1999): **Civil Society and Governance in Palestine**, draft 2. cape town meeting.

(<http://www.ids.ac.uk/ids/civsoe/does/palestine.doe>, 11/4/2007)